

شَهْرُ السَّعْدِ

الْمُسْتَمَيَّ مَخْصَرُ الْمَعَانِي
فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ

تَأَلَّفَ
حَمَانَةُ الْحَقِيقِينَ مَسْنُونِ حَمْرَيْنِ عَجَزِ اللَّهِ
سَعْدُ الدِّينِ الْقَفَّازِ فِي
السَّنَةِ بِرَسْمَةِ مِثَّة ٧٩١ هـ

الْجُزْءُ الثَّالِثُ

مَقَّه، وَفَضَّه، وَفَضَّلَه
فَضِيلَةُ الْأَسَازِ الْعَلَّةِ
مُحَمَّدُ مُحَمَّدِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ

اعْتَقَى بِر
د. صَالِحِ رَاضِي الشَّيْمِي

دَارُ الظَّاهِرِيَّةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوَزُّعِ

شَرْحُ السَّعْدِ

الْمُسْتَهْدِي مُنْجِي الْمَعَانِي
فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ

الطبعة الأولى
١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م
جميع الحقوق محفوظة

© فهرسة دار الظاهرية للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع ٢٠١٨م

شرح السعد المسمى «مختصر المعاني في علم البلاغة»

التفتازاني ، سعد الدين (مؤلف)

محمد محيي الدين عبد الحميد (محقق)

صالح راضي الشمري (محقق)

١٧٦ ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: 8-846-1-99966-978 (ج ٣)

رقم الإيداع: 1076-2017

لغة عربية - علوم البلاغة



الكويت - مدينة سعد العبدالله - الدائري السادس - ق 3 - م 28

Website : www.daradahriah.com

E-mail : daradahriah@gmail.com

559221028 (+966) - 51155398 (+965) - 99627333 (+965)

هذه الطبعة بإذن خاص من دار الطلائع للنشر والتوزيع - القاهرة

الموزعون المعتمدون

مكتبة الميمنة المدنية

(المدينة المنورة)

daralmimna@gmail.com

(+966) 558343947

أروقة للدراسات والنشر

(عمان)

info@arwika.net

(+962) 64646163

دار التدمرية للنشر والتوزيع

(الرياض)

tadmoria@hotmail.com

(+966) 4925192

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الفصل والوصل

بدأ في هذه الترجمة بذكر الفصل لأنه الأصل، والوصل طارئٌ عليه، أي: عارض عليه حاصل بزيادة حرف، لكن لما كان الوصلُ بمنزلة الملكة، والفصل بمنزلة عدمها، والأعدام إنما تُعرف بملكاتها بدأ في التعريف بذكر الوصل، فقال:

تعريف الوصل والفصل:

الوصلُ: عَطِفَ بعض الجمل على بعض، والفصل: تركه، أي: ترك عطف بعض الجمل على بعض.

إن قصدت التشريك وصلت:

فإذا أتت جملة بعد جملة، فالأولى إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا، وعلى تقدير أن يكون للأولى محل من الإعراب: إن قُصِدَ تشريك الثانية للأولى في حكم الإعراب الذي كان لها، مثل كونها خبرَ مبتدأ أو حالاً أو صفة أو نحو ذلك، وجب عطف الثانية على الأولى.

شروط قبول العطف:

وشرط كون عطف الثانية على الأولى بالواو مقبولاً: أن يكون بين الجملتين جهة جامعة، نحو: (زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر، ونحو: (يعطي ويمنع) لما بين الإعطاء والمنع من التضاد، بخلاف نحو: (زيد يكتب ويمنع) أو (يعطي ويشعر).



وإنما اشترط أن يكون بين الجملتين جامع؛ لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضَّبِّ والنون^(١).

واعلم أنه ورد في عبارة «الخطيب» (وشرط كونه مقبولا بالواو ونحوه)، ويراد من «نحوه» نحو الواو مما يدل على التشريك كـ (الفاء، وثم، وحتى)، وذكره حشو مفسد؛ لأن هذا الحكم مختص بالواو؛ لأن لكل من (الفاء وثم وحتى) معنى محصلاً غير التشريك والجمعية، فإن تحقق هذا المعنى المدلول عليه بأحد هذه الأحرف حسن العطف به، وإن لم توجد جهة جامعة، بخلاف الواو، فإنها لا تدل إلا على التشريك والجمعية، فكان لا بد من اعتبار أمر زائد لقبول العطف بها، وهو الجهة الجامعة.

ولأنه لا بد في الواو من جهة جامعة عيب على أبي تمام قوله:

لا والذي هُوَ عالمٌ أَنَّ النوى صَبِرٌ وَأَنَّ أبا الحسين كَرِيمٌ
إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، فهذا العطف غير مقبول، سواء جُعِلَ عطف مفردٍ على مفردٍ كما هو الظاهر، أو عطف جملةٍ على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي (عالم)؛ لأن وجود الجامع شرط في الصورتين، وقوله: «لا» نفى لما ادَّعته الحبيبة عليه من اندراس هَوَاهُ، بدلالة البيت السابق.

إن لم تقصد التشريك فصلت:

وإن لم تقصد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها فصلت الثانية عن الأولى، لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود، نحو ﴿وَإِذَا خَلَقُوا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ ١٤ ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ١٤-١٥].

(١) الضَّبُّ: حيوان لا يعيش إلا في البر، والنون: الحوت، وهو من حيوان البحر، واجتماعها معاً في مكان واحد يصلح لهما غير ممكن.



فلم يعطف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾؛ لأنه ليس من مقولهم، فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مفعول ﴿قَالُوا﴾، فيلزم أن يكون مقول قول المنافقين، وليس كذلك.

وإنما قلنا على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ دون ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾؛ لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ بيان لقوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ فحكمه حكمه، وأيضاً العطف على المتبوع هو الأصل.

وعلى تقدير أن لا يكون للأولى محل من الإعراب: إن قصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو عطف الثانية على الأولى بذلك العاطف، من غير اشتراط أمر آخر، نحو: (دخل زيد فخرج عمرو) أو (ثم خرج عمرو) إذا قصد التعقيب أو المهلة، وذلك لأن ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في علم النحو، فإذا عطف الثانية على الأولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة، أعني حصول معاني هذه الحروف، بخلاف الواو، فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك، وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابي، وأما في غيره ففيه خفاء وإشكال، وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل، حتى حصر بعضهم البلاغة في معرفة الفصل والوصل.

الضابط العام في الفصل والوصل:

وإن لم يقصد ربط الجملة الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو، فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل واجب؛ لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم، نحو: ﴿وَإِذَا حُلُوا﴾ الآية، لم يعطف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على ﴿قَالُوا﴾؛ لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف، لما مر من

أَنَّ تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصاً بحال خلوّهم إلى شياطينهم، وليس كذلك.

فإن قيل: إذا شرطية، لا ظرفية، قلنا: إذا الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط، ولو سُلِم فلا ينافي ما ذكرناه، لأنه اسم معناه: الوقت، فلا بد له من عامل وهو هنا ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ بدلالة المعنى، وإذا قُدِّمَ متعلّق الفعل، وعُطِفَ فعل آخر عليه يُفهم اختصاص الفعلين به، كقولنا: (يوم الجمعة سرت وضربت زيدا) بدلالة الفحوى والذوق.

وإن لم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية - وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة، أو يكون ولكن قُصِدَ إعطاؤه للثانية أيضاً، فإن كان بين الجملتين كمال الانقطاع بدون أن يكون في الفصل إيهامٌ خلاف المقصود، أو كان بين الجملتين كمال الاتصال، أو شبه أحد الكمالين، فإنه يتعيّن الفصل في كل واحد من هذه المواضع الأربعة - التي هي كمال الانقطاع، وشبهه، وكمال الاتصال، وشبهه - لأن الوصل يقتضي مغايرةً ومناسبةً^(١).

وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام، ولا كمال الاتصال، ولا شبه أحدهما، فالوصل متعيّن؛ لوجود الداعي وعدم المانع.

والحاصل أن للجملتين اللتين لا محل لهما من الإعراب، ولم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ستة أحوال:

(١) يعني أن الوصل يقتضي مغايرة من جهة ومناسبة من جهة أخرى، فمن جهة اقتضائه للمناسبة لا يتفق مع كمال الانقطاع ولا شبهه، ومن جهة اقتضائه للمغايرة لا يتفق مع كمال الاتصال ولا شبهه.



الأول: كمال الانقطاع بلا إيهام.

الثاني: كمال الاتصال.

الثالث: شبه كمال الانقطاع.

الرابع: شبه كمال الاتصال.

الخامس: كمال الانقطاع مع الإيهام.

السادس: التوسط بين الكمالين.

فحكم الأخيرين: الوصل، وحكم الأربعة السابقة: الفصل، وسنذكر

كل واحد من هذه الستة على التفصيل.

كمال الانقطاع:

أما كمال الانقطاع بين الجملتين فسببه واحد من ثلاثة أشياء:

الأول: اختلاف الجملتين خبراً وإنشاء، لفظاً ومعنى.

والثاني: اختلافهما خبراً وإنشاء معنى فقط.

والثالث: ألا يكون بينهما جامع.

فمثال الأول - وهو اختلافهما خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى، وذلك بأن تكون

إحدهما خبراً لفظاً ومعنى، والأخرى إنشاء لفظاً ومعنى - قول الشاعر:

وقال رائدُهم أرسُوا نَزَاوِلَهَا فكلُّ حَتَفٍ امرئٍ يجري لمقدَّارِ

(الرائد): هو الذي يتقدّم القوم لطلب الماء والكلاء، و (أرسوا) أي:

أقيموا، من (أرسيْتُ السفينة) إذا حبستها بالمرساة، و (نزاوها) أي: نحاولُ

تلك الحرب ونعالجها، أي: أقيموا نقاتل، فإنّ موت كل نفس يجري بقدر الله

تعالى، لا الجبن يُنجيه، ولا الإقدام يُرديه.

لم يعطف (نزاولها) على (أرسوا)؛ لأن (نزاولها) خبرٌ لفظاً ومعنى، و (أرسوا) إنشاءٌ لفظاً ومعنى، وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنى، مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الإعراب، وإلا فالجملتان في محل نصب على أنه مفعول.

ومثال اختلافهما خبراً وإنشاءً معنى فقط - وذلك بأن تكون إحداهما خبراً معنى، والأخرى إنشاءً معنى، وإن كانتا خبريتين أو إنشائيتين لفظاً - قولهم: (مات فلان رحمه الله) لم يعطف (رحمه الله) على (مات)؛ لأن (رحمه الله) إنشاءً معنى، و (مات) خبرٌ معنى، وإن كانتا جميعاً خبريتين لفظاً.

ومثال الجملتين اللتين لا جامع بينهما قولك (زيد طويل، عمرو نائم) فلا يصح الوصل فيهما، وسيأتي بيان الجامع بين الجملتين.

كمال الاتصال:

وأما كمال الاتصال^(١) بين الجملتين فله أسباب أربعة:

أحدها: أن تكون الثانية مؤكدة للأولى تأكيداً معنوياً؛ لدفع توهم تجوُّز أو غلط، نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بالنسبة إلى ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ إذا جعلت ﴿الْمَ﴾ طائفة من الحروف، أو جملة مستقلة، و﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ جملة ثانية، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ جملة ثالثة، فإنه بولغ في وصف الكتاب بأنه بلغ الدرجة القصوى في الكمال، وإنما حصلت هذه المبالغة من أمرين:

أحدهما: جعل المبتدأ لفظ ﴿ذَلِكَ﴾ الدالّ على كمال العناية بتمييزه

(١) إنما كان كمال الاتصال بين الجملتين مقتضياً للفصل لأن معنى كمال الاتصال أن بينهما مناسبة قوية حتى لكان إحداهما الأخرى، فعطف الثانية على الأولى يشبه عطف الشيء على نفسه، ولا معنى له، فوق أن البلغاء لا يقبلونه.



والتوسل ببعده إلى التعظيم وعلو الدرجة.

وثانيهما: تعريف الخبر باللام الدال على الانحصار مثل: (حاتم الجواد)، فصار معنى ﴿ذَلِكَ أَلَكْتُبُ﴾ أنه الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يسمى كتاباً، كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص، بل ليس بكتاب أصلاً. فجاز بسبب هذه المبالغة المذكورة أن يتوهم السامع قبل التأمل أن قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَلَكْتُبُ﴾ مما يُرمى به جزافاً من غير صدورٍ عن رويةٍ وبصيرة، فجعل ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ تابعاً لـ ﴿ذَلِكَ أَلَكْتُبُ﴾ نفياً لذلك التوهم، فوزان ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ مع ﴿ذَلِكَ أَلَكْتُبُ﴾ وزان (نفسه) مع (زيد) في قولنا: (جاءني زيد نفسه).

السبب الثاني: أن تكون الجملة الثانية تأكيداً لفظياً للأولى، نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، أي: هو هدى للمتقين، أي: الضالين الصائرين إلى التقوى، فإن معناه أن الكتاب بالغ في الهداية درجة لا يدرك كنهها، أي: غايتها، لما في تنكير (هدى) من الإيهام والتفخيم حتى كأنه هداية محضة حيث قيل (هدى) ولم يقل هاد، وهذا نفسه معنى ﴿ذَلِكَ أَلَكْتُبُ﴾؛ لأن معناه - كما مر - : الكتاب الكامل، والمراد بكماله كماله في الهداية، لأن الكتب السماوية بقدر الهداية واعتبارها تتفاوت في درجات الكمال، لا بحسب غير الهداية، لأن الهداية هي المقصود الأصلي من الإنزال، فوزان ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ وزان زيد الثاني في (جاءني زيد زيد) لكونه مقررّاً لـ ﴿ذَلِكَ أَلَكْتُبُ﴾ مع اتفاقهما في المعنى، بخلاف ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ فإنه يخالفه معنى.

السبب الثالث: أن تكون الجملة الثانية بدلاً من الأولى، إما لأن الأولى غير وافية بتمام المراد، وإما لأن الأولى جعلت كغير الوافية حيث يكون في

الوفاء قصور ما أو خفاء ما، بخلاف الثانية، فإنها وافية كمال الوفاء، والمقام يقتضي اعتناء بشأن المراد، لنكتة، ككون هذا المراد مطلوباً في نفسه، أو فظيماً، أو عجبياً، أو لطيفاً، فتنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال.

فالأولى، نحو: ﴿أَمَدُّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ (١٣٢) ﴿أَمَدُّكُمْ بِأَنْعَمٍ وَبَيْنَ﴾ (١٣٣) وَجَنَّتْ وَعُيُونُ ﴿ [الشعراء: ١٣٢ - ١٣٤] فإن المراد التنبيه على نعم الله تعالى، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه؛ لكونه مطلوباً في نفسه وذريعة إلى غيره، والثاني، أعني قوله ﴿أَمَدُّكُمْ بِأَنْعَمٍ﴾ إلخ، أوفى من الأول بتأدية المراد الذي هو التنبيه على نعم الله، لدلالة الثاني على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين، فوزانه وزان (وجهه) في قول القائل: (أعجبني زيد وجهه)، لدخول الثاني في الأول، لأن ﴿بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ يشمل الأنعام وغيرها.

والثاني - أعني المنزل منزلة بدل الاشتمال - نحو قول الشاعر:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكُن في السر والجهر مسلماً
فإن المراد بقوله: (ارحل): كمال إظهار الكراهة لإقامة المخاطب، وقوله: (لا تقيمن عندنا) أوفى بتأديته؛ لدلالة (لا تقيمن) على كمال إظهار الكراهة بالمطابقة مع التأكيد الحاصل من النون، وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفي حيث يقال (لا تقم عندي)، ولا يقصد كفه عن الإقامة، بل مجرد إظهار كراهة حضوره، فوزان (لا تقيمن عندنا) وزان (حسنها) في قول القائل: (أعجبني الدار حسنها) والسر في ذلك أن عدم الإقامة مغاير للارتحال، فلا يكون تأكيداً، ومع كونه مغايراً للارتحال فهو غير داخل فيه، فلا يكون بدلاً بعض، ومع ما ذكرنا من تغاير معنى عدم الإقامة



والارتحال، ومن كون الثاني غير داخل في الأول، فأنت تجد بينهما ملابسة باللازمة، فيكون بدل اشتغال.

والكلام في أن الجملة الأولى - أعني (أرحل) - ذات محل من الإعراب مثل ما مر في (أرسوا نزاوها).

وإنما قولنا في المثالين: «إن الثانية أوفى»؛ لأن الأولى وافية مع ضرب من القصور، باعتبار الإجمال وعدم مطابقة الدلالة، فصارت كغير الوافية.

السبب الرابع: أن تكون الجملة الثانية بياناً للجملة^(١) الأولى، لكون الجملة خفية، نحو: ﴿فَوَسَّوْا إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَتَّخِذُمْ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾ [طه: ١٢٠]، فإن وزان ﴿قَالَ يَتَّخِذُمْ﴾ ووزان عمر في قول الراجز:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ
حيث جعل الثانية بياناً وتوضيحاً للأول، فظهر أن ليس لفظ (قال) بياناً وتفسيراً للفظ (وسوس) حتى يكون هذا من باب بيان الفعل بالفعل، لا من باب بيان الجملة، بل المبيّن هو مجموع الجملة.

شبه كمال الانقطاع:

وأما كون الجملة الثانية كالمنقطعة عن الجملة الأولى، فسببه أن يكون عطف الثانية على الأولى مؤهماً لعطفها على غيرها مما ليس بمقصود، وشبه هذا

(١) ليس المراد بكون الجملة الثانية بياناً للجملة الأولى خصوص كون تمام الجملة الثانية بياناً لتام الجملة الأولى، كما قد يتبادر إلى بعض الأذهان، بل المراد ما يشمل ثلاث صور: أن تكون الثانية بتمامها بياناً لتام الأولى، وأن تكون الثانية بتمامها بياناً لجزء الأولى، وأن يكون جزء من الثانية بياناً لجزء الأولى.

بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف، إلا أنه لما كان خارجياً يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع، ويسمى الفصل لذلك قطعاً، ومثاله قول الشاعر:

وتظنُّ سلمى أنني أبغي بها بدلاً، أراها في الضلال تهم
 فبين الجملتين مناسبة ظاهرة؛ لاتحاد المسندين، لأن معنى (أراها): أظنها،
 وكون المسند إليه في الأولى محبوباً، وفي الثانية محبباً، لكنه ترك العطف لئلا يتوهم
 أنه عطف على (أبغي) فيكون من مظنونات سلمى.
 ويحتمل الاستئناف، كأنه قيل: كيف تراها في هذا الظن؟ فقال: أراها
 تتحير في أودية الضلال.

شبه كمال الاتصال:

وأما كون الجملة الثانية كالمتصلة الأولى، فلكون الثانية جواباً لسؤال
 اقتضته الأولى، فتتزل الأولى منزلة السؤال؛ لكونها مشتملة عليه ومقتضية له،
 فتفصل الثانية عن الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال، لما بينهما من الاتصال.
 وقال «السكاكي»: ينزل السؤال الذي تقتضيه الأولى وتدل عليه
 بالفحوى منزلة السؤال الواقع، ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جواباً له فيقطع
 عن الكلام الأول لذلك، وتنزله منزلة الواقع إنما يكون لنكتة، كإغناء السامع
 عن أن يسأل، أو مثل أن يريد المتكلم ألا يسمع من المخاطب شيئاً؛ تحقيراً له
 وكراهةً لكلامه، أو مثل قصد أن لا ينقطع كلام المتكلم بكلام المخاطب، أو
 مثل القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف،
 أو غير ذلك.



وليس في كلام «السكاكي» دلالة على أن الأولى تنزل منزلة السؤال، فكأن «الخطيب» نظر إلى أن قطع الثانية عن الأولى مثل قطع الجواب عن السؤال إنها^(١) يكون على تقدير تنزيل الأولى منزلة السؤال وتشبيهها به.

والأظهر أنه لا حاجة إلى ذلك، بل مجرد كون الأولى منشأً للسؤال كافٍ في ذلك، وقد أُشير إلى هذا في «الكشاف».

ويسمى الفصل لكونه جواباً لسؤال اقتضته الأولى: استئنافاً، وكذا الجملة الثانية نفسها أيضاً تسمى: استئنافاً ومُستأنفةً.

الاستئناف ثلاثة أضرب:

والاستئناف ثلاثة أضرب، وذلك بحسب ما يراد من السؤال، وبيان هذا أن السؤال الذي تضمّنته الأولى: إما أن يكون عن سبب الحكم مطلقاً، وإما عن سبب خاص، وإما عن شيء غير هذين. فمثال السؤال عن السبب المطلق قوله:

قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليل سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويل أي: ما بالك عليلًا، أو ما سبب علتك؟ بقرينة العرف والعادة، لأنه إذا قيل: فلان مريض، فإنما يسأل عن مرضه وسببه، لا أن يقال: هل سبب علته كذا وكذا، لا سيما السهر والحزن، حتى يكون السؤال عن السبب الخاص.

وأما السؤال عن السبب الخاص لهذا الحكم، فنحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبْرِئِي نَفْسِي^٢ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣] بقرينة التأكيد^(٢)، فالتأكيد

(١) جملة «إنما يكون على تقدير...» الخ في محل رفع خبر (أن) في قوله: «أن قطع الثانية»، وأما قوله: «مثل قطع الجواب» فهو منصوب على أنه حال من اسم أن.

(٢) وجه دلالة التأكيد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ على أن السؤال المطوي عن

دليل على أن السؤال عن السبب الخاص، فإن الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد.

وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم الذي هو في الجملة الثانية، أعني الجواب، لأن السائل متردد في هذا السبب الخاص: هل هو سبب الحكم أم لا، كما مرَّ في أحوال الإسناد الخبري من أن المخاطب إذا كان طالباً متردداً حسن تقوية الحكم بمؤكد، ولا يخفى أن المراد بالاعتضاء استحساناً لا وجوباً، والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب.

وأما السؤال عن غير السبب المطلق والخاص، بنحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩] أي: فماذا قال إبراهيم في جواب سلامهم؟ فقل: سلام، أي: حياهم بتحية أحسن من تحيتهم؛ لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت.
ومنه قوله:

زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا، وَلَكِنْ غَمَرْتِي لَا تَنْجَلِي
(العواذل): جمع عاذلة، بمعنى جماعة عاذلة، و (غمرة) أي: شدة، (صدقوا) أي الجماعات العواذل، صدقوا في زعمهم أنني في غمرة، ولكن غمرتي لا تنجلي ولا تنكشف، بخلاف أكثر الغمرات والشدائد، كأنه قيل: أصدقوا أم كذبوا؟ فقل: صدقوا.

السبب الخاص: أن التأكيد لا يحسن إلا إذا كان المخاطب متردداً، ولا يمكن اعتبار المخاطب متردداً إلا إذا كان سؤاله عن السبب الخاص؛ لأنه حينئذ يسأل: هل هذا السبب المفروض هو السبب في الحقيقة؟ فأما مطلق السبب فإنه لا يؤكد من أجله؛ لأن أحداً لا يتردد في أن لكل شيء سبباً ما.



تقسيم آخر للاستئناف:

ومن الاستئناف ما يأتي بإعادة اسم ما استؤنف عنه، أي: أوقع عنه الاستئناف، وأصل الكلام «استؤنف عنه الحديث» فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم، نحو: (أحسنْتَ إلى زيد، زيدٌ حقيق بالإحسان) بإعادة اسم زيد.

ومنه ما يبنى على صفة ما استؤنف عنه دون اسمه، والمراد صفة تصلح لترتيب الحديث عليه، نحو: (أحسنْتَ إلى زيد، صديقك القديم أهلٌ لذلك). والسؤال المقدر فيهما (لماذا أحسنَ إليه؟ وهل هو حقيق بالإحسان).

والاستئناف المبني على الصفة أبلغ؛ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصدقة القديمة في المثال المذكور، لما يسبق إلى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعِلَّةِ أنه علة.

وهنا بحث^(١)، وهو أن السؤال إن كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة، وإلا فلا وجه لاشتماله عليه، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَمٌ﴾، وقوله: «زعم العواذل ... البيت».

ووجه التقصِّي عن ذلك مذكور في «الشرح»^(٢).

(١) هذا البحث وارد على الحكم بأن سبب الأبلغية في الاستئناف المبني على الصفة اشتماله على بيان السبب الموجب للحكم، ووجه النظر أن سبب الحكم مذكور في الجواب إذا كان السؤال عن السبب سواء أكان مبنياً على اسم ما استؤنف عنه، أم كان مبنياً على صفة ما استؤنف عنه.

(٢) حاصل ما ذكره في الشرح المطول أن الاستئناف بإعادة اسم ما استؤنف عنه يشتمل على سبب الحكم فقط، وأن الاستئناف بذكر وصف ما استؤنف عنه يشتمل على سبب الحكم وسبب سببه معاً، فقولك: (أحسنْتَ إلى زيد، زيد حقيق بالإحسان) يشتمل على سبب

وقد يحذف صدر الاستئناف، فعلاً كان أو اسماً، نحو: ﴿يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ رجال فيمن قرأها مفتوحة الباء، كأنه قيل: من يسبحه؟ فقيل: رجال، أي: يسبحه رجال، وعليه قولك: (نعم الرجل زيد) أو (نعم رجلاً زيد) على قولٍ مَنْ يجعل المخصوص خبراً مبتدأً محذوف، أي: هو زيد، ويجعل الجملة استئنافاً جواباً لسؤالٍ مقدّر عن تفسير الفاعل المبهم.

قد يحذف الاستئناف:

وقد يحذف الاستئناف كله: إما مع قيام شيء مقامه، وإما من غير أن يقوم شيء مقامه.

فالأول نحو قول الحمّاسي:

زعمتم أن إخوانكم قريبش لهم إلف وليس لكم إلف
(إلف) أي: إيلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة: رحلة في الشتاء إلى اليمن، ورحلة في الصيف إلى الشام، و (ليس لكم إلف) أي: مؤالفة في الرحلتين المعروفتين، كأنه قيل: أصدقنا في هذا الزعم أم كذبنا؟ فقيل: كذبتُم، فحُذِفَ هذا الاستئناف كله، وأقيم قوله: «لهم إلف وليس لكم إلف» مقامه لدلالته عليه.

والثاني نحو: ﴿فَنَعَمَ الْمَهْدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] أي: نحن، على قول من يجعل المخصوص خبراً مبتدأً محذوف، أي: هم نحن.

الإحسان إلى زيد، وهو أنه حقيق بالإحسان، وقولك: (أحسننت إلى زيد، الصديق القديم حقيق بالإحسان) يشتمل على سبب الإحسان وهو أنه حقيق بالإحسان، وعلى سبب كونه حقيقاً بالإحسان وهو كونه صديقاً قديماً، فافهم ذلك.



دواعي الوصل:

وإذ قد فرغنا من بيان الأحوال الأربعة المقتضية للفصل، فلنشرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل، فنقول:

أما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم: (لا وأيدك الله)، فقولهم: (لا) ردّ للكلام سابق، كما إذا قيل: هل الأمر كذلك؟ فيقال: (لا) أي ليس الأمر كذلك، فهذه جملة إخبارية، و (أيدك الله) جملة إنشائية دعائية، فبينهما كمال الانقطاع، فكان ذلك يقتضي الفصل، لكن عطفت الثانية على الأولى، لأنّ ترك العطف يوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد، مع أن المقصود الدعاء له بالتأييد، فأينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم (لا).

وبعضهم - لما لم يقف على المعطوف عليه في هذا الكلام - نقل عن «الثعالبي» حكاية مشتملة على قوله: «قلت لا وأيدك الله»، وزعم أن قوله: (وأيدك الله) عطف على قوله: (قلت)، ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول، وأنه لو لم يحك الحكاية فحين ما قال للمخاطب: (لا وأيدك الله) فلا بد له من معطوف عليه.

وأما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال، فإنما يكون إذا اتفقت الجملتان خبراً أو إنشاءً لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، مع تحقق جامع بينهما، بدلالة ما سبق من أنه إذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع. ثم الجملتان المتفقتان خبراً أو إنشاءً لفظاً ومعنى قسماً؛ لأنها إما إنشائيتان، أو خبريتان، والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام، لأنها إن كانتا إنشائيتين معنى، فاللفظان إما خبران، أو الأولى خبر والثانية إنشاء، أو بالعكس، وإن كانتا خبريتين معنى فاللفظان إما إنشاءان، أو الأولى إنشاء والثانية خبر، أو بالعكس، فالمجموع ثمانية أقسام.

و«الخطيب» حين مثل لهذا السبب من الوصل أورد للقسمين الأولين - وهما الجملتان المتفقتان خبراً لفظاً ومعنى، والجملتان المتفقتان إنشاء لفظاً ومعنى - مثاليهما فمثل للأول بقوله تعالى: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، وقوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ [الانفطار: ١٣-١٤] فهذان المثالان في الخبريتين لفظاً ومعنى.

إلا أنهما في المثال الثاني متناسبتان في الاسمية بخلاف المثال الأول، ومثل للثاني بقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١] فهذا في الإنشائيتين لفظاً ومعنى.

وأورد للاتفاق معنى فقط مثلاً واحداً، إشارة إلى أنه يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه الستة الباقية، وأعاد فيه لفظة الكاف تنبيهاً على أنه مثال لقسم آخر، وأنه مثال للاتفاق معنى فقط، فقال: وكقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣] فعطف ﴿وقولوا﴾ على ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ مع اختلافهما لفظاً؛ لكونهما إنشائيتين معنى، لأن قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ إخبار في معنى الإنشاء، أي: لا تعبدوا، وقوله: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ لا بد له من فعل، فإما أن يقدر خبراً في معنى الطلب - أي: وتحسنوا، بمعنى أحسنوا - فتكون الجملتان خبراً لفظاً، إنشاء معنى.

وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الإنشاء: أما لفظاً فالملاءمة مع قوله ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾، وأما معنى فالمبالغة باعتبار أن المخاطب كأنه سارع إلى الامثال، فهو يخبر عنه، كما تقول: (تذهب إلى فلان وتقول له كذا)، تريد الأمر - أي: اذهب إلى فلان فقل له كذا-، أو يقدر من أول الأمر صريح الطلب على

ما هو الظاهر -أي: وأحسنوا بالوالدين إحساناً- فتكونان إنشائيتين معنى، مع أن لفظ الأولى إخبارٌ، ولفظ الثانية إنشاء.

الجامع بين الجملتين:

والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما أو المسندين جميعاً، أي: باعتبار المسند إليه في الجملة الأولى والمسند إليه في الجملة الثانية، وكذا باعتبار المسند في الجملة الأولى والمسند في الجملة الثانية، نحو: (يشعر زيد ويكتب)، للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة، وتقارنهما في خيال أصحابهما، و (يعطي زيد ويمنع)؛ لتضاد الإعطاء والمنع، هذا عند اتحاد المسند إليهما، وأما عند تغايرهما فلا بد من تناسبهما أيضاً، كما في قولك: (زيد شاعر وعمرو كاتب) و (زيد طويل وعمرو قصير)؛ لمناسبة بينهما، أي: بين زيد وعمرو، كالأخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك.

وبالجملة يجب أن يكون أحدهما بسبب من الآخر، وملابساً له ملابسة لها نوع اختصاص بهما، بخلاف (زيد كاتب وعمرو شاعر) بدون المناسبة بين زيد وعمرو، فإنه لا يصح وإن تناسب المسندان وهما كاتب شاعر، ولهذا حكموا بامتناع، نحو: (خُفِّي ضَيِّقٌ وخاتمي ضَيِّقٌ)، وبخلاف (زيد شاعر وعمرو طويل) مطلقاً، أي: سواء أكان بين زيد وعمرو مناسبة أم لم تكن؛ لعدم تناسب الشعر وطول القامة.

من محاسن الوصل:

ومن محاسن الوصل -بعد وجود المصحح-: تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية، وتناسب الفعليتين في المضى والمضارعة، فإذا أردت مجرد الإخبار،

من غير تعرّضٍ للتجدّد في إحداهما والثبوت في الأخرى، قلت: (قام زيد وقعد عمرو)، وكذلك (زيد قائم وعمرو قاعد) إلا لمانع، مثل أن يراد في إحداهما التجدد وفي الأخرى الثبوت، فيقال: (قام زيد وعمرو قاعد)، أو يراد إحداهما المضي وفي الأخرى المضارعة، فيقال: (قام زيد وعمرو يقعد)، أو يراد في إحداهما الإطلاق وفي الأخرى التقييد بالشرط، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكَ لَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [الأنعام: ٨] ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَحْزِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل: ٦١] فعندي أن قوله: ﴿وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ عطف على الشرطية قبلها، لا على الجزاء، أعني قوله: ﴿لَا يَسْتَحْزِرُونَ﴾، إذ لا معنى لقولنا: إذا جاء أجلهم لا يستقدمون^(١).

(١) وجهه أنه لا يتصور التقدم بعد مجيء الأجل، فلا فائدة في نفيه، فالمنفي في قوله: «إذ لا معنى» المعنى المعتد به عند أهل اللغة، فلا ينافي أنه صادق.



تمرينات

التمرين الأول:

في كل مثال من الأمثلة الآتية جملتان وصلت إحداها بالأخرى، يَبْنِ في كل مثال الجملتين، ثم يَبْنِ سر الوصل بينهما.

(١) قال الله تعالى:

- أ- ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].
 ب- ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤].
 ج- ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩].
 د- ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢].
 هـ- ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١].
 و- ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [يس: ٦٩].
 ز- ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٧].

- ح- ﴿يُذِخُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩].
 ط- ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].
 ي- ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ١-٣].

(٢) وقال النبي صلى الله عليه وسلم:

- أ- «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى».
 ب- «بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً».

ج- «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه».

د- «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته».

(٣) وقال أبو العتاهية:

قد يُدرك الراقِدُ الهادي برقده وقد يخيب أخو الرُّوحات والدِّلجِ

(٤) وقال بشار بن برد:

وأدن إلى القربى المقرب نفسه ولا تُشهد الشورى أمراً غير كاتم

(٥) وقال الطغرائي:

أصالة الرأي صانتني عن الخطِْلِ وحلية الفضل زانتني لدى العطل

التمرين الثاني:

في كل مثال من الأمثلة الآتية جملتان فصلت إحداهما من الأخرى، أو وُصلت بها، بيِّن في كل مثال منها الجملتين، ثم بيِّن السر في الفصل أو الوصل بينهما.

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣﴾

﴿٢﴾ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿[النجم: ١ - ٤].

ب- ﴿وَمَا أَتَّبِعُ نَفْسِي ۚ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ۝﴾ [يوسف: ٥٣].

ج- ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ

أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ ۝﴾ [البقرة: ٤٩].

د- ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ۝﴾ [النمل: ٨٨].

هـ- ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ [الرعد: ٢].
 و- ﴿وَإِذَا تَنَزَّلَ عَلَيْهِ السَّمَاءُ وَابْنَسْنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ [لقمان: ٧].

ز- ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١].
 ح- ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ۝١٠ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾ [نوح: ١٠-١١].

ط- ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].
 ي- ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ ۝٢ فِي آدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِي بَضْعِ سِنِينَ ۝٤ اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٢-٤].

(٢) وقال الشاعر:

فَكُنْ رَجُلًا رَجُلُهُ فِي الثَّرَى وَهَامَةٌ هَمَّتْهُ فِي الثَّرَى
 (٣) وقال الآخر:

وَمِنَ الْعَدَاوَةِ مَا يَنَالُكَ نَفْعُهُ وَمِنَ الصَّدَاقَةِ مَا يَضُرُّ وَيُؤْلِمُ
 (٤) وقال أبو الطيب المتنبي يمدح سيف الدولة:

يَا مَنْ يُقَتِّلُ مَنْ أَرَادَ بِسَيْفِهِ أَصْبَحْتُ مِنْ قَتْلِكَ بِالْإِحْسَانِ
 فَإِذَا رَأَيْتُكَ حَارَ دُونَكَ نَظَرِي وَإِذَا مَدَحْتُكَ حَارَ فَيْكِ لِسَانِي
 (٥) وقال طرفة بن العبد البكري:

سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامَ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدْ

(٦) وقال المتنبي:

أعزُّ مكان في الدُّنا سرجٌ سابح وخيرُ جليسٍ في الزمان كتابُ

(٧) وقال أبو العلاء المعري:

تُعَدُّ ذُنُوبِي عِنْدَ قَوْمِي كَثِيرَةً وَلَا ذَنْبَ لِي إِلَّا الْعُلَا وَالْفَضَائِلُ

(٨) وقال النابغة:

وإن هبطاً سهلاً أثاراً عجاجةً وإن علواً حزناً تشظَّتْ جنادُ

التمرين الثالث:

في الأمثلة الآتية جملٌ وصل بعضها ببعض، وجملٌ أخرى فصل بعضها عن بعض، بيِّن في كل مثال منها ما وصل فيه من الجمل أو فصل، ثم بين سر الوصل فيما وصل منها، وسر الفصل فيما فصل منها.

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿وَجَاءَ آبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾ قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ

وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَعِنَا﴾ [يوسف: ١٦ - ١٧].

ب- ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌُ مِنْ دُونِهِ فَلَيْسَ بِنَجْرِيِّ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ

نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٩].

ج- ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَكِفُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُوا

وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٢ - ٥٣].

د- ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ [الفرقان: ١١].

هـ- ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ

﴿٢٢٥﴾ وَأَنْهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤ - ٢٢٦].

و- ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ﴾ [الأنفال: ٣٧].

ز- ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَكُمْ نِعَمَ الْمَوْلَى وَنِعَمَ النَّصِيرِ﴾ [الأنفال: ٤٠].

ح- ﴿وَإِذَا تُنْتَلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣١].

ط- ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾ [المائدة: ٦٤].

ي- ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [العنكبوت: ٢٢].

(٢) وقال البحرى:

في حمرة الورد شيء من تلهبها وللقضب نصيب من تشبها

(٣) وقال أبو نواس:

دب في السقام سُفلا وعلوا وأراني أموتُ عضوا فعُضوا

ذهبت جدتي بطاعة نفسي وتذكّرت طاعة الله نضوا

(٤) وقال أبو تمام:

ينال الفتى من عيشه وهو جاهل ويؤكد الفتى في دهره وهو عالم

(٥) وقال أبو الطيب المتنبي:

على قدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الكرام المكارم

وتكبر في عين الصغار صغارها وتصغر في عين العظيم العظام

(٦) وقال النابغة الذبياني:

ولست بمُسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعْبٍ، أَيُّ الرَّجَالِ الْمَهْذَبِ؟

(٧) وقال حسان بن ثابت الأنصاري:

وَإِنِّي لَحُلُوٌّ تَعْرِينِي مَرَارَةً وَإِنِّي لَتَرَّاكُ لِمَا لَمْ أَعُوْدُ

التمرين الرابع:

يَبْنِي الْجُمْلَ الْمُوصُولَةَ، وَسِرُّ الْوَصْلِ بَيْنَ كُلِّ جُمْلَتَيْنِ مِنْهَا، وَبَيِّنِ الْجُمْلَ الْمُفْصُولَةَ، وَسِرُّ الْفَصْلِ بَيْنَ كُلِّ جُمْلَتَيْنِ مِنْهَا، مِنْ بَيْنِ الْجُمْلِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَمْثَلَةِ الْآتِيَةِ:

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ [فاطر: ٣١].

ب- ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ ءَايَاتِهِ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ﴾ [غافر: ١٣].

ج- ﴿طه ١﴾ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴿٢﴾ إِلَّا نَذِيرَةً لِمَنْ يَخْشَى ﴿٣﴾ تَنْزِيلًا مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى ﴿طه: ١ - ٤﴾.

د- ﴿أَذْهَبَ أَنتَ وَأَخُوكَ بِأَيَّتِي وَلَا بِنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ ﴿٤٤﴾ أَذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴿طه: ٤٢ - ٤٣﴾.

هـ- ﴿وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ﴿٧٣﴾ وَإِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ لَنُكَبُّونَ ﴿المؤمنون: ٧٣ - ٧٤﴾.

و- ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَخْرُوتُونَ﴾ ﴿٦٤﴾ لَا تَخْرُوتُوا الْيَوْمَ إِنَّكُمْ



مَنَا لَا تُصْرُونَ ﴿[المؤمنون: ٦٤ - ٦٥].

ز- ﴿كَذَبْتَ عَادَ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنَذِيرِ ﴿١٨﴾ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي

يَوْمٍ نَحْسِ مُسْتَمِرٍّ ﴿[القمر: ١٨ - ١٩].

(٢) وقال كعب بن سعد الغنوي:

ولست بمُبْدٍ للرجال سريري ولا أنا عن أسرارهم بسئول

(٣) وقال الشاعر:

تَوَدُّ عَدُوِّي ثُمَّ تَزْعُمُ أَنِّي صديقك؟ إِنَّ الرَّأْيَ عَنكَ لِعَازِبُ

(٤) وقال أعرابي:

ولم أر كالمعروف: أما مذاقه فَحُلُوٌّ، وأما وَجْهُهُ فَجَمِيل

(٥) وقال عنتر بن شداد العبسي:

لله در بني عبس لقد نسلوا من الأكارم ما قد تنسل العرب

قد كنت فيما مضى أرعى جِهاهُم واليوم أحمي حماهم كُلُّما نكبوا

(٦) وقال عبد الله بن طاهر:

لعمرك ما بالعقل يُكْتَسَبُ الغنى ولا باكتساب المال يُكْتَسَبُ العقل

(٧) وقال الصَّمَّة بن عبد الله:

بتفسي تلك الأرض ما أطيب الرُّبى وما أحسن المصْطاف والمتربعا

(٨) وقال دعبل الخزاعي:

ما أكثر الناس بل ما أقلُّهُم الله يعلم أني لم أقل فَنَدَا

إني لأفتح عيني حين أفتحها على كثير، ولكن لا أرى أحدا

التمرين الخامس:

يُن في كل مثال من الأمثلة الآتية: عدد الجمل التي فيه، ثم يَن الموصول منها بما قبله، والمفصول كذلك، ثم يَن السر في وصل ما وصل منها، والسر في فصل ما فصل منها.

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿ مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ﴾ [الأحزاب: ٣٨].

ب- ﴿ أَلَمْ (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (٢) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴾ [البقرة: ١ - ٣].

ج- ﴿ ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمِ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [الحجر: ٣].

د- ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ كَذَلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ ﴾ [الروم: ٥٥].

(٢) وقال زهير بن أبي سلمى المزني:

نعم امرأ هرم لم تغر نائبة إلا وكان لمرتاع لها وزرا

(٣) وقال أبو الطيب المتنبي يهجو كافوراً الإخشيدي:

لا تشتر العبد إلا والعصامعه إن العبيد لأنجاس مناكيد

(٤) وقالت الخنساء ترثي أخاها صخرًا:

وإن صخرًا لمولانا وسيدنا وإن صخرًا إذا نشئوا لنحار

وإن صخرًا لتأتم الهداة به كأنه علم في رأسه نار

(٥) وقالت أيضاً ترثيه:

أعينيَّ جوداً ولا نجمداً ألا تبكيان لصخر الندى

(٦) وقال الشاعر:

لا تطلب المجدَ إنَّ المجدَ سلَّمُهُ صعبٌ، وعِشْ مستريحاً ناعم البال

(٧) وقال أبو الطيب المتنبي يمدح سيف الدولة:

لا تطلبنَّ كريماً بعد رؤيته إن الكرام بأسخاهم يداً خُتِموا

(٨) وقال حسان بن ثابت الأنصاري:

أصون عرضي بهالي لا أدنُّسُهُ لا بارك الله بعد العرض في المال

أحتال للمال إن أودى فأكسبه ولستُ للعرض إن أودى بمحتال

(٩) وقال ابن نباتة السعدي:

لم يُبق جودك لي شيئاً أوْمله تركتني أصحْبُ الدنيا بلا أمل

(١٠) وقال أوس بن حجر:

ولستُ بخابيٍّ أبداً طعاماً حذارَ غِدٍ، لكلِّ غِدٍ طعامٌ

تذنيب

التذنيب: هو جعل الشيء ذنابة للشيء، شبه به «الخطيب» ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة، وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل، لمكان التناسب.

وخلاصة القول في هذا الموضوع: أن الكثير الراجح في الحال المنتقلة أن تكون بغير واو. واحترزنا بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة، فإنها يجب أن تكون بغير واو البتة.

وإنما وجب في جملة الحال المؤكدة ذلك؛ لشدة ارتباطها بما قبلها. وإنما كان الأصل في المنتقلة الخلو عن الواو؛ لأنها في المعنى حكمٌ على صاحبها، كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ، فإن قولك: (جاءني زيد راكبا) يدل على إثبات الركوب لزيد كما في قولك: (زيد راكب) إلا أنه في الحال يدل عليه على سبيل التبعية، وإنما المقصود إثبات المجيء، وجئت بالحال لتزيد في الإخبار عن المجيء هذا المعنى، وأيضاً فإن الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة إلى المنعوت، إلا أن المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل، فهي قيد للفعل، وبيان لكيفية وقوعه، بخلاف النعت فإنه لا يقصد به ذلك، بل المقصود به مجرد اتصاف المنعوت به.

وإذا كانت الحال مثل الخبر ومثل النعت، فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال، وأما ما أورده النحويون من الأخبار والنعوت المصدرة بالواو، كالخبر في باب كان، والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، فعلى سبيل التشبيه والإلحاق بالحال.

لكن خولف هذا الأصل إذا كانت الحال جملة، فإن الجملة الواقعة حالاً



-من حيث هي جملة- مستقلة بالإفادة من غير أن تتوقف على التعليق بما قبلها، وإنما قلنا: «من حيث هي جملة»؛ لأنها من حيث هي حالٌ غيرٌ مستقلة، بل متوقفة على التعليق بكلام سابق فُصد تقيده بها، فتحتاج الجملة الواقعة حالاً إلى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالاً عنه، وكلٌّ من الضمير والواو صالح للربط، والأصل الذي لا يعدل عنه - ما لم تمس حاجة إلى زيادة ارتباط - هو الضمير، بدليل الاختصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت.

فالجملة التي تقع حالاً إن خَلَّتْ عن ضمير صاحبها الذي تقع هي حالاً عنه وجب فيها الواو، ليحصل الارتباط، فلا يجوز (خرجت زيد قائم).

ولما ذكرنا أن كلَّ جملة خلت عن الضمير وَجَبَتْ فيها الواو وجب أن نبين أيَّ جملة يجوز ذلك فيها، وأيَّ جملة لا يجوز ذلك فيها، فنقول:

كلُّ جملةٍ خالية عن ضمير الاسم الذي يجوز أن ينتصب عنه حال - والاسم الذي يجوز أن ينتصب حال عنه يكون فاعلاً أو مفعولاً، معرفاً أو منكرًا مخصوصاً، لا نكرةً محضةً ولا مبتدأ، أو خبراً، فإنه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصح - فالجملة إن وقعت حالاً عما يجوز أن ينتصب عنه حال رُبِطَتْ بالواو، إلا المصدرة بالمضارع المثبت، نحو: (جاء زيد، ويتكلم عمرو) فإنه لا يجوز أن يجعل (ويتكلم عمرو) حالاً عن زيد، لما سيأتي من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط.

ولا يخفى أن المراد بقولنا «كل جملة»: الجملة الصالحة للحالية في الجملة، بخلاف الإنشائيات، فإنها لا تقع حالاً البتة، لا مع الواو، ولا بدونها.

وإن لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها، فإن كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخول الواو، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾

[المدر: ٦]، أي: ولا تُعْطِ حال كونك تُعْذُّ ما تُعْطيه كثيراً؛ لأن الأصل في الحال هي الحال المفردة لِعَرَاقة المفردة في الإعراب، وتطُفُّ الجملة على المفرد بوقوعها موقعه، والحال المفردة تدلُّ على حصول صفة -أي: معنى قائم بالغير-؛ لأنها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول، والهيئة معنى قائم بالغير، وهذه الصفة التي تدلُّ الحال عليها غير ثابتة؛ لأن الكلام في الحال المنتقلة، وحصول الوصف مقارن الحصول لما جعلت الحال قيداً له -يعني: العامل-، لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وهذا معنى المقارنة.

والمضارع المثبت دالٌّ على حصول صفة غير ثابتة مقارنة لما جعلت قيداً له كالمفردة، فتمتنع الواو فيه كما في المفردة، أما دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلاً فيدلُّ على التجدد وعدم الثبوت، مثبتاً، فيدلُّ على الحصول، وعللوا المقارنة بكونه مضارعاً، فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال. وفيه نظر؛ لأن الحال التي يدلُّ عليها المضارع هو زمان التكلم، وحقيقته: أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل، والحال التي نحن بصدددها يجب أن تكون مقارنة لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضياً كان أو حالاً أو استقبالياً، فلا دخل للمضارع في المقارنة، فالأولى أن يعلل امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظاً وبتقديره معنى. وأما ما جاء من نحو قول بعض العرب: «قمت وأصلُّ وجهه».

وقول الشاعر:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرَهْنَهُمْ مَالَكَا



فقد ذكر العلماء في جوابه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول، قيل: إنما جاءت الواو في المضارع المثبت الواقع حالاً على اعتبار حذف المبتدأ لتكون الجملة اسمية، والتقدير: وأنا أصك، وأنا أرهنهم، كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥] أي: وأنتم قد تعلمون.

والوجه الثاني، قيل: المثال الأول - أي قولهم: «قمت وأصك وجهه» شاذ، والمثال الثان - أي قول الشاعر: «نجوت وأرهنهم» - ضرورة.

والوجه الثالث، قال «عبد القاهر»: الواو للعطف لا للحال، إذ ليس المعنى (قمت صاكاً وجهه)، و (نجوت راهنا مالكاً)، بل المضارع بمعنى الماضي. والأصل: قمت وصككت، ونجوت ورهنت، عُذِلَ عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع حكايةً للحال الماضية، ومعناها: أن يُفَرَضَ ما كان في الزمان الماضي واقعاً في هذا الزمان، فيعبر عنه بلفظ المضارع.

وإن كان الفعل مضارعاً منفيّاً فالأمران جائزان: ذكر الواو، وتركه.

قراءة ابن ذكوان ﴿فاستقيماً ولا تتبعان﴾ بتخفيف نون ﴿ولا تتبعان﴾، فيكون (لا) للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع، فلا يصح عطفه على الأمر قبله، فتكون الواو للحال، بخلاف قراءة العامة ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩] بالتشديد، فإنه نهى مؤكّد معطوف على الأمر قبله، ونحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤] أي: أي شيء ثبت لنا حال كوننا غير مؤمنين، فالفعل المنفيّ حالٌ بدون الواو.

وإنما جاز فيه الأمران لدلالته على المقارنة؛ لكونه مضارعاً، دون الحصول لكونه منفيّاً، والمنفي إنما يدلُّ مطابقةً على عدم الحصول.

وكذا يجوز الإتيان بالواو وتركه إن كان الفعل ماضياً لفظاً أو معنى، كقوله تعالى إخباراً عن زكريا عليه السلام: ﴿أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠] بالواو، وقوله: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] بدون الواو، وهذا في الماضي لفظاً، وأما الماضي معنى فالمراد به المضارع المنفي بـ (لم) أو (لما)، فإنهما تَقْلِبَانِ معنى المضارع إلى الماضي، وقد أورد «الخطيب» للمنفى بـ (لم) مثالين:

أحدهما مع الواو، والآخر بدونه، واقتصر في المنفي بـ (لما) على ما هو بالواو، وكأنه لم يطلع على مثال ترك الواو مع المضارع المقترن بـ (لما)، إلا أنه مقتضى القياس، وهذه المثل الثلاثة هي:

قوله تعالى: ﴿أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ﴾ [مريم: ٢٠].
 وقوله: ﴿فَأَنقَلِبُوا بِعِصْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضِّلْ لَمْ يَمَسْسَهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤].
 وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٤].

أما وجه جواز الأمرين في الماضي المثبت فلدلالته على الحصول، نعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلاً مثبتاً، دون المقارنة، لكونه ماضياً، فلا يقارن الحال، ولعدم دلالاته على المقارنة شُرِطَ أن يكون مع (قد) ظاهرة كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠]، أو مقدرة كما في قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]؛ لأن (قد) تقرب الماضي من الحال.

والإشكال المذكور آنفاً واردٌ ههنا، وهو أن الحال التي نحن بصدها غير الحال التي تقابل الماضي، و (قد) تقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم، وربما تبعده عن الحال التي نحن بصدها، كما في قولنا: (جاءني زيد في



السنة الماضية وقد ركب فرسه)، والاعتذار عن ذلك المذكور في «الشرح»^(١).
وأما وجه جواز الأمرين في الماضي المنفي فلدلالتهم على المقارنة دون
الحصول، أما دلالتهم على المقارنة فلأن (لما) للاستغراق: أي لامتداد النفي
من حين الانتفاء إلى زمان التكلم، وغير (لما) مثل: (لم وما) لانتفاء متقدّم على
زمان التكلم، مع أن الأصل استمرار ذلك الانتفاء لما سيجيء حتى تظهر قرينة
على الانقطاع، كما في قولنا: (لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم)، فيحصل
بالنفي -أو بأن الأصل فيه الاستمرار- الدلالة على المقارنة عند الإطلاق وترك
التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء، بخلاف المثبت، فإنّ وَضَعَ الفعل على
إفادة التجدد من غير أن يكون الأصل استمراره، فإذا قلت: (ضرب) مثلاً
كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمان الماضي، وإذا قلت:
(ما ضَرَبَ) أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي، لكن لا قطعاً،
بخلاف (لما)؛ وذلك لأنهم قصدوا أن يكون الإثبات والنفي في طرفي نقيض،
ولا يخفى أن الإثبات في الجملة إنما ينافيه النفي دائماً^(٢).

وتحقيق هذا الكلام أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب، بخلاف
استمرار الوجود، نعني أن بقاء الحادث -وهو استمرار وجوده- يحتاج إلى

(١) قد قال في الشرح: وغاية ما يمكن في هذا المقام أن حالّة الماضي وإن كانت بالنظر إلى عامله،
ولفظه (قد) إنما تقربه من حال التكلم فقط، والحالان متباينان، لكنهم استبسعوا لفظ الماضي
والحال في الجملة، فأتوا بلفظ (قد) لظاهر الحالية، وقالوا: (جاء زيد في السنة الماضية وقد
ركب)، فظهر أن تصدير الماضي المثبت بلفظ (قد) لمجرد الاستحسان اللفظي اهـ.

(٢) يريد أن الإثبات في جزء من أجزاء الزمان لا يناقضه النفي في جزء من أجزاء الزمان، إذ يجوز
أن يكون مثبتاً في جزء ما من أجزاء الزمان، ومنفياً في جزء آخر من أجزاء الزمان، ولكن إذا
انتفى في جميع أجزاء الزمان تناقض مع الإثبات في جزء منه أي جزء كان.

سبب موجود؛ لأنه وجودٌ عقيب وجود، ولا بد للوجود الحادث من السبب، بخلاف استمرار العدم، فإنه عَدَمٌ، فلا يحتاج إلى وجود سبب، بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود، والأصل في الحوادث العدم حتى توجد عللها، ففي الجملة: لما كان الأصل في النفي الاستمرار حصل من إطلاقه الدلالة على المقارنة.

وأما عدم دلالة على الحصول: فلكونه منفيًا، هذا إذا كانت الجملة فعلية.

وإن كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز ترك الواو، لعكس ما مر في الماضي المثبت، أي: لدلالة الاسم على المقارنة؛ لكونها مستمرة، لا على حصول صفة غير ثابتة، لدالتها على الدوام والثبات، نحو: (كَلِمَتُهُ فَوْهُ إِلَى فِيٍّ) بمعنى: مُشَافِهًا.

وأيضاً المشهور أن دخول الواو أولى من تركها؛ لعدم دلالة الجملة الاسم على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها، فحسُن زيادة رابط، نحو: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] أي: وأنتم من أهل العلم والمعرفة، أو أنتم تعلمون ما بينهما من التفاوت.

وقال «عبدالقاهر»^(١): إن كان المبتدأ في الجملة الاسم الحالية ضمير ذي الحال وجبت الواو، سواء كان خبره فعلاً، نحو: (جاء زيد وهو يسرع)، أو اسماً، نحو: (جاء زيد وهو مُسرع)؛ وذلك لأن الجملة لا يترك فيها الواو حتى

(١) هذا كلام يقابل الكلام السابق الذي هو المشهور عن علماء العربية، وذلك أن الكلام السابق لا فرق فيه بين أن يكون المبتدأ في الجملة الحالية ضمير ذي الحال وألا يكونه، وهذا الكلام فصل بين هاتين الحالتين، فتنبه لذلك.



تدخل في صلة العامل، وتنضم إليه في الإثبات، وتقدر تقدير المفرد في أن لا يستأنف لها الإثبات، وهذا مما يمتنع في نحو: (جاء زيد وهو يسرع) أو (وهو مسرع)؛ لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحاً في أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل (يسرع) في صلة المجيء وتضمه إليه في الإثبات؛ لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع، وإلا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة، وجعلته لغواً في البين^(١)، وجرى مجرى أن تقول: (جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه)، ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاماً، ولم تبدئ للسرعة إثباتاً.

وعلى هذا الأصل كان القياس أن لا تحيء الجملة الاسمية إلا مع الواو، وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه، هذا كلام الشيخ في «دلائل الإعجاز»، وهو مُشعر بوجوب الواو في نحو: (جاءني زيد وزيد يسرع) أو (مُسرع) و (جاءني زيد وعمرو يسرع) أو (مُسرع أمامه) بالطريق الأولى.

ثم قال «الشيخ»: وإن جعل نحو^(٢) (على كتفه سيف) حالاً كثر في تلك الحال ترك الواو، نحو قول بشار:

إذا أنكرتني بلدةً أو نكرتها خرجت مع البازي عليّ سواد

(١) البين: بين الحال والعامل (صالح).

(٢) المراد بنحو هذا المثال كل كلام جاء بعد ما يصح أن ينصب عنه حال، وقد تقدم فيه ظرف أو جار ومجرور، وتأخر عنه اسم مرفوع، نحو: (جاء خالد في يده عصا) أو (قدم علينا علي في وجهه علائم الغضب).

أراد بسواد: بقية من الليل، يعني: إذا لم يعرف قدري أهل بلدة، أو لم أعرفهم، خرجت منهم مصاحباً للبازي الذي هو أبكر الطيور مشتملاً على شيء من ظلمة الليل، غير منتظرٍ لإسفار الصبح، فقوله: «عليّ سواد»: حال ترك فيها الواو.

ثم قال «الشيخ»: الوجه أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلاً بالظرف لاعتماده على ذي الحال، لا مبتدأ، وينبغي أن يُقدَّر ههنا خصوصاً أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل، اللهم إلا أن يُقدَّر فعل ماضٍ، هذا كلامه.

وفيه بحث، والظاهر أن مثل (على كتفه سيف) يحتمل أن يكون في تقدير المفرد، وأن يكون جملة إسمية قُدِّمَ خبرها، وأن تكون جملة فعلية مقدرة بالماضي، أو بالمضارع، فعلى تقديرين تمتنع الواو، وعلى تقديرين لا تجب الواو، فمن أجل هذا كثر تركها.

وقال «الشيخ» أيضاً: ويحسن ترك الواو في الجملة الاسمية، تارةً لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط، كقوله:

فقلت عسى أن تبصريني كأنما بنى حوَالِيَّ الأسود الحَوَارِدُ
(حوارد): من حَرَدَ إذا غضب، فقوله: (بنى الأسود): جملة إسمية وقعت حالاً من مفعول (تبصريني)، ولولا دخول (كأنما) عليها لم يحسن الكلام إلا بالواو، وقوله (حوَالِيَّ) أي: في أكتافي وجواني، وهو حال من بنى؛ لما في حرف التشبيه من معنى الفعل.

ويحسن ترك الواو تارة أخرى لوقوع الجملة الاسمية الواقعة حالاً بعقب مفرد وقع حالاً، كقول الشاعر:

فالله يبقيك لنا سالماً بُرداك تبجيلٌ وتعظيمٌ
فقوله: (برداك تبجيل) حال، ولو لم يتقدمها قوله: (سالماً) لم يحسن ترك الواو.

تمرينات

التمرين الأول:

في كل مثال من الأمثلة الآتية جملة حالية غير مقترنة بالواو، بيّن هذه الجملة، ثم بيّن سر الإتيان بها، ثم بيّن السر في تجرّدها من الواو.

١- قال الله تعالى:

أ- ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦].

ب- ﴿وَلَا تَمَنَّوْا لِمَنْ فِي الدُّنْيَا﴾ [المدثر: ٦].

٢- وقال الشاعر:

مَضَوْا لَا يَرِيدُونَ الرُّوْحَ وَغَالَهُمْ من الدَّهْرِ أَسْبَابُ جَرَيْنَ عَلَى قَدَرُ

٣- وقال أُرطاة بن سُهيّة:

إِنْ تَلْقَنِي لَا تَرَى غَيْرِي بِنَظَرَةٍ تَنْسَ السِّلَاحَ وَتَعْرِفُ جِبْهَةَ الْأَسَدِ

٤- وقال أعشى همدان:

أَتَيْنَا أَصْبَهَانَ فَهَزَلْتَنَا وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ فِي نَعِيمٍ

وَكَانَ سَفَاهَةً مِّنِّي وَجَهْلًا مَسِيرِي لَا أَسِيرُ إِلَى حِمِيمٍ

٥- وقال الشاعر:

مَتَى أَرَى الصَّبْحَ قَدْ لَاحَتْ غَايِلُهُ وَاللَّيْلَ قَدْ مُزِّقَتْ عَنْهُ السَّرَابِلُ

٦- وقال أعرابي:

لَنَا فِتْيٌ وَجَبَّذَا الْأَفْنَاءُ نَعْرِفُهُ الْأَرْسَانَ وَالِدَلَاءُ

إِذَا جَرَى فِي كَفِّهِ الرِّشَاءُ خَلَّى الْقَلِيبَ لَيْسَ فِيهِ مَاءُ



٧- وقال الشاعر:

ولقد أغتدى يُدافع ركني أَحَوْذِيّ ذو مِيعَة إضريح

٨- وقال بشار بن برد:

إذا أنكرتني بلدةٌ أو نكرتها خرجت مع البازي عليّ سوادُ

٩- وقال أمية بن أبي الصلت:

فاشربْ هنيئاً عليك التاج مرتفقاً في رأس غمدان داراً منك محلاً

١٠- وقال ابن الرومي:

والله يبقيك لنا سالماً بُرداك تبجيلٌ وتعظيمٌ

التمرين الثاني:

في كل مثال من الأمثلة الآتية جملة حالية مقترنة بالواو، بيّن هذه الجملة،
ثم بيّن السر في تقييد العامل بها، ثم بيّن سر اقترانها بالواو.

١- قال مسكين الدارمي:

أُخْسِبَتْهُ الْوَرِقُ الْبَيْضُ أَباً ولقد كان ولا يُدعى لأبٍ

٢- وقال مالك بن ربيع وكان قد جنى جناية فطلبه مصعب بن الزبير:

أتاني مُصْعَبٌ وبنو أبيه فأين أحيده عنهم؟ لا أحيّدُ

أقادوا من دمي وتوعّدوني وكنت ولا يُنهْنُهني الوعيدُ

٣- وقال زهير بن أبي سلمى المزني:

نعم امرأهرم، لم تعرّ نائبةً إلا وكان لمرتاع لها وزراً

٤- وقال أبو تمام:

هل اجتمعت أحياء عدنان كلها بملتحم إلا وأنت أميرها؟

٥- وقال البحتري:

أأكفرك النعماء عندي وقد نمت عليّ نموّ الفجر والفجر ساطع؟

٦- وقال امرؤ القيس:

أبقتلني والمشرقيّ مضاجعي ومسنونة زرق كأياب أغوال؟

٧- وقال كعب بن زهير بن أبي سلمى:

لا تأخذني بأقوال الوشاة ولم أذنب وإن كثرت في الأقاويل

٨- وقال امرؤ القيس أيضاً:

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى السرّ إلا لبسة المتفضل

٩- وقال الشاعر:

يا أبا جعفر تحكّم في الشعـر وما فيك آلة الحكام؟

إنّ نقد الدينار إلا على الصيـر فرف صعب، فكيف نقد الكلام؟

١٠- وقال الآخر:

ناهضتهم والبارقات كأنها شعل على أيديهم تلهب



التمرين الثالث:

في كل مثال من الأمثلة الآتية جملة حالية، وبعض هذه الجمل مقترن بالواو وبعضها الآخر غير مقترن بها، يَبِّنْ هذه الجمل، ثم بَيِّنْ السر في اقتران المقترن منها بالواو، والسر في تجرُّد المتجرِّد منها عن الواو.

١- قال الله تعالى:

- أ- ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠].
 ب- ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الحجر: ١١].
 ج- ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٢٥].
 د- ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].
 هـ- ﴿فَيَأْتِيهِمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٢].

٢- وقال الشاعر:

لو أن قوما لارتفاع قبيلةٍ دخلوا السماء دخلتُها لا أحجبُ

٣- وقال عمرو بن كلثوم:

فأبوا بالرِّماح مُكسَّراتٍ وأبنا بالسيف قد انحنينا

٤- وقال الشاعر:

ألا ليت شعري هل أبيننَّ ليلةً بمكَّةَ حولي إذ خِرَّ وجليلُ

٥- وقال الشاعر:

لقد صبرت للذلِّ أغوادٍ منبرٍ تقوم عليها في يديك قضيْبُ

٦- وقال الشاعر:

ولولا جنان الليل ما آب عايرٌ إلى جعفر سرباله لم يُمزقِ

٧- وقال الآخر:

إِذَا أَتَيْتَ أَبَا مَرْوَانَ تَسْأَلُهُ وَجَدْتُهُ حَاضِرًا الْجُودَ وَالْكَرَمَ

٨- وقال الآخر:

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَنْفَعُنِي يَوْمٌ قُدَيْدِيْمَةٌ الْجُوزَاءِ مَسْمُومٌ

٩- وقال الآخر:

يَمْشُونَ قَدْ كَسَرُوا الْجَفُونَ إِلَى الْوَعَى مُتَبَسِّمِينَ وَفِيهِمْ اسْتِبْشَارٌ

التمرين الرابع:

يُيِّنُ فِي كُلِّ مِثَالٍ مِنْ أَمْثَلَةِ التَّمْرِينِ الْأَوَّلِ مَا يَجِبُ تَجَرُّدَ الْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ فِيهِ مِنَ الْوَاوِ، وَمَا يَحْسُنُ فِيهِ ذَلِكَ، وَمَا يَقِلُّ.

التمرين الخامس:

يُيِّنُ فِي كُلِّ مِثَالٍ مِنْ أَمْثَلَةِ التَّمْرِينِ الثَّانِي مَا يَجِبُ اقْتِرَانَهُ بِالْوَاوِ، وَمَا يَحْسُنُ.

التمرين السادس:

يُيِّنُ فِي كُلِّ مِثَالٍ مِنْ أَمْثَلَةِ التَّمْرِينِ الثَّلَاثِ مَا تَجَرَّدَ مِنَ الْوَاوِ وَجُوبًا، وَمَا تَجَرَّدَ مِنْهَا جَوَازًا، وَمَا اقْتَرَنَ بِهَا وَجُوبًا، وَمَا اقْتَرَنَ بِهَا جَوَازًا.

الباب الثامن

الإيجاز، والإطناب، والمساواة

قال «السكاكي»: أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسيين -أي: من الأمور النسبية التي يكون تَعَقُّلُها بالنظر إلى تعقُّل شيء آخر، فإن المَوْجَزَ إنما يكون موجزاً بالنسبة إلى كلام أزيدَ منه، وكذا المُطَنَّبُ إنما يكون مطنّباً بالنسبة إلى ما هو أنقص منه - لا يتيسَّرُ الكلامُ فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين، أي: لا يمكن التنصيصُ على أنَّ هذا المقدار من الكلام إيجازٌ وذاك إطنابٌ، إذ رُبَّ كلامٍ موجزٍ يكون مُطَنَّباً بالنسبة إلى كلام آخر، وبالعكس. [والبناء على أمر عرفي] أي: وإلا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف، وهو مُتعارف الأوساط الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهاهة - والمراد: كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني عند المعاملات والمحاورات، وهذا الكلام لا يُحمد من الأوساط في باب البلاغة؛ لعدم رعاية مقتضيات الأحوال، ولا يُذمُّ أيضاً منهم، لأنَّ غرضهم تأدية أصلِ المعنى بدلالة وضعيّة وألفاظ كيف كانت، ومجرد تأليفٍ يخرجها عن حكم النعيق.

فالإيجاز: أداءُ المقصودِ بأقلِّ من عبارة المتعارف، والإطناب: أدأؤه بأكثر منها.

ثم قال «السكاكي»: الاختصار لكونه نسبياً يرجع فيه تارة إلى كون عبارة المتعارف أكثر منه، ويرجع فيه تارة أخرى إلى كون المقام خليفاً بأبسط من الكلام الذي ذكره المتكلِّم، وتوهم بعضهم أن مراده أبسط من متعارف الأوساط، وهو غلطٌ لا يخفى على من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

يعني: كما أنَّ الكلام يوصفُ بالإيجاز لكونه أقل من المتعارف، كذلك يوصف بالإيجاز لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر، وإنما قلنا (بحسب الظاهر)؛ لأنه لو كان أقل مما يقتضيه المقام ظاهراً وتحقيقاً لم يكن في شيء من البلاغة.

مثاله قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاسْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] فإنه إطناب بالنسبة إلى المتعارف - أعني قولنا: يا رب شخت -، وإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهراً؛ لأنه مقام بيان انقراض الشباب وإمام المشيب، فينبغي أن يُبسَّط فيه الكلام غاية البسط، فلإيجاز معنيان بينهما عموم من وجه^(١). وفي هذا الكلام نظر؛ لأنَّ كون الشيء أمراً نسبياً لا يقتضي تعسّر تحقيق معناه، إذ كثيراً ما تُحقّق معاني الأمور النسبية وتُعرّف بتعريفات تليق بها كالأبوة والأخوة وغيرهما.

والجواب عن هذا النظر إنه لم يُرد تعسّر بيان معناهما؛ لأن ما ذكره بياناً لمعناهما، بل أراد تعسّر التحقيق والتعيين في أن هذا القدر إيجاز وذاك إطناب. ثم إن البناء على المتعارف، أو على البسط الموصوف - بأن يقال: الإيجاز هو الأداء بأقل من المتعارف، أو يقال: الإيجاز هو الأداء بأقل مما يليق بالمقام

(١) أما المعنيان: فأحدهما: أن الإيجاز أقل من العبارة التي يقتضيها المتعارف، وثانيهما: أنه أقل من العبارة التي يقتضيها ظاهر المقام. وأما أن بين هذين المعنيين عموماً من وجه فلا أنها يجتمعان في كلام يكون أقل من المتعارف وأقل مما يقتضيه ظاهر المقام معاً، كما لو قيل: (رب شخت) فإنه أقل مما يقتضيه الحال؛ لكون الحال حال التشكّي من نزول المشيب به وانقراض عهد فتوته وشبابه، وهو أقل من المتعارف لأنه يقتضي (يا ربي شخت) بقاء النداء وبقاء المتكلم، وينفرد الأقل مما يقتضيه ظاهر المقام بها في الآية الكريمة، وينفرد الأقل مما يقتضيه المتعارف بنحو قول الصياد: (غزال)؛ لأن المتعارف عند أداء هذا المعنى (هذا غزال).



من كلام أبسط من الكلام المذكور - رد إلى الجهالة، إذ لا تعرف كمية متعارف الأوساط وكيفيتها؛ لاختلاف طبقاتهم، ولا يعرف أن كل مقام أي مقدار يقتضي من البسط حتى يُقاس عليه ويُرجع إليه.

والجواب: أن الألفاظ قوالب المعاني، والأوساط الذين لا يقدرُونَ في تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف في لطائف الاعتبارات لهم حَدٌّ معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في المحاورات والمعاملات، وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم، فالبناء على المتعارف واضحٌ بالنسبة إليهما جميعاً، وأما البناء على البسط الموصوف فإنها هو معلوم للبلغاء العارفين بمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم، فلا يُجهل عندهم ما يقتضيه كُلُّ مقام من مقدار البسط. والأقرب إلى الصواب أن يقال: المقبولُ من طُرُق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظٍ مساوٍ لأصل المراد، أو بلفظ ناقصٍ عنه وافٍ به، أو بلفظ زائدٍ عليه لفائدة.

والأول هو المساواة، والثاني هو الإيجاز، والثالث هو الإطناب.

فالمساواة: أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد.

والإيجاز: أن يكون ناقصاً عنه وافياً به.

والإطناب: أن يكون زائداً عليه لفائدة.

واحترزنا في بيان الإيجاز بـ (واف) عن الإخلال، وهو: أن يكون اللفظ

ناقصاً عن أصل المراد غير وافٍ به، كقوله:

وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلِّ لِّ النَّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَدًّا

(النوك) أي: الحمق والجهالة، (ممن عاش كدا) أي: خير ممن عاش

مكدوداً مُتعباً، أراد في الأول العيش الناعم، وأراد في الثاني في ظلال العقل،
نعني أن أصل المراد يُؤدّي بأن يقال: العيش الناعم في ظلال النَّوْكَ خيرٌ من
العيش الشاق في ظلال العقل، ولفظه غير واف بذلك، فيكون مُحَلًّا، فلا يكون
مقبولاً.

واحترزنا في بيان الإطناب بـ (فائدة) عن التطويل، وهو: أن يزيد اللفظ
على أصل المراد لا لفائدة، ولا يكون اللفظ الزائد متعيّناً، نحو قوله:

وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْناً
والكذب والمين واحد، ولا فائدة في الجمع بينهما، وقوله: (قَدَدَتِ) أي:
قَطَّعت، و (الراهِشان): العرقان في بطن الذراعين، والضمير في (راهِشيه) وفي
(أَلْفَى) لجذيمة الأبرش، وفي (قَدَدَتِ) وفي (قَوْلَهَا) للزَّبَاءِ، والبيت في قصة قتل
الزباء لجذيمة، وهي قصة معروفة.

واحترزنا أيضاً بـ (فائدة) عن الحشو، سواء أكان مفسداً للمعنى أم غير
مفسد.

فالحشوُ المفسد للمعنى هو: زيادة متعيّنة لا لفائدة كالذي في قول المتنبي:
ولا فضل فيها للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شُعوب
(شُعوب): علمٌ على المنية صرفها للضرورة، وعدم الفضيلة على تقدير
عدم الموت إنما يظهر في الشجاعة والصبر، لتيقن الشجاع بعدم الهلاك، وتيقن
الصابر بزوال المكروه، بخلاف الباذل ماله إذا تيقّن بالخلود وعرف احتياجه
إلى المال دائماً، فإنّ بذله حينئذ أفضل مما إذا تيقّن الموت وتخلف المال. وغاية
اعتذاره ما ذكره الإمام «ابن جني»، وهو أن في الخلود وتنقل الأحوال فيه من



عسر إلى يسر، ومن شدة إلى رخاء ما يسكن النفوس، ويسهل البؤس، فلا يظهر لبذل المال كثير فضل.

والحشو غير المفسد للمعنى مثل قول زهير:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غدٍ عم
فلفظ (قبله) حشو غير مفسد، وهذا بخلاف ما يقال: أبصرته بعيني،
وسمعته بأذني، وكتبته بيدي، في مقام يفتقر إلى التأكيد.

من أمثلة المساواة:

فمن أمثلة المساواة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣].

وقول النابغة:

فإنك كالليل الذي هو مُدْرِكِي وإن خِلْتُ أن المتأى عنك واسع
(المتأى): موضع البعد، (عنك واسع): ذو سعة، شَبَّهَ في حال سخطه
وهو له بالليل.

قيل: في الآية حذف المستثنى منه، وفي البيت حذف جواب الشرط،
فيكون كل منهما إيجازاً لا مساواة، وفيه نظر؛ لأن اعتبار هذا الحذف رعاية
لأمر لفظي لا يفتقر إليه في تأدية أصل المراد حتى لو صرح به لكان إطناباً، بل
تطويلاً. وبالجمله لا نسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد.

أضرب الإيجاز:

والإيجاز ضربان: إيجاز القصر، وإيجاز الحذف.

فأما إيجاز القصر فهو: الكلام الذي ليس في نفس تركيبه حذف، ولكن

فيه معاني كثيرة اقتضاها بدلالة الالتزام أو التضمن، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] فإن معناه كثير ولفظه يسير.

وذلك لأن معناه أن الإنسان إذا علم أنه متى قُتِلَ قُتِلَ كان ذلك داعياً له إلى أن لا يُقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، فكان بارتفاع القتل حياة لهم، وليس فيه حذف شيء مما يؤدّي به أصل المراد واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف رعاية لأمر لفظي حتى لو دُكِرَ لكان تطويلاً^(١).

ورجح أن قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] على ما كان عندهم أَوْجَزُ كلام في هذا المعنى، وهو قولهم: (القتل أنفى للقتل) من عدة جهات:

أولها: قلة اللفظ الذي يناظر قولهم: (القتل أنفى للقتل) من قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ وما يناظره منه هو قوله سبحانه: ﴿فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾؛ لأن قوله: ﴿وَلَكُمْ﴾ زائد على معنى قولهم: (القتل أنفى للقتل) فحروف ﴿فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ مع التنوين أحد عشر. وحروف (القتل أنفى للقتل) أربعة عشر، أعني الحروف الملفوظة؛ إذ بالعبرة يتعلق الإيجاز لا بالكتابة.

وثانيها: النص على المطلوب -يعني الحياة- وما يفيد تنكير حياة من التعظيم؛ لمنع القصاص إياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد، فحصل لهم في هذا الجنس من الحكم -أعني القصاص- حياة عظيمة، أو من النوعية أي: لكم في القصاص نوعٌ من الحياة، وهي الحياة الحاصلة للمقتول وهو الذي

(١) هذا جواب عما قد يقال: إن في الآية حذف متعلق الجار والمجرور الواقع خبراً مقدماً.

يُقَصِّدُ قَتْلَهُ، والقاتل وهو الذي يَقْصِدُ القتل بالارتداع عن القتل؛ لمكان العلم بالاختصاص.

وثالثها: أن قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ مُطَرَّد، إذا الاختصاص مطلقاً سبب للحياة، بخلاف القتل فإنه قد يكون أنفى للقتل، كالذي على وجه القصاص، وقد يكون أدعى له كالقتل ظلماً.

ورابعها: خلو الآية عن التكرار، بخلاف قولهم، فإنه يشتمل على تكرار لفظ القتل، ولا يخفى أن الخالي عن التكرار أفضل من المشتمل عليه، وإن لم يكن مُحَلَّلاً بالفصاحة.

وخامسها: استغناء الآية عن تقدير محذوف، بخلاف قولهم، فإن تقديره: (القتل أنفى للقتل من تركه).

وسادسها: اشتغال الآية على صنعة المطابقة، وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة كالقصاص والحياة.

وأما إيجاز الحذف فهو على ثلاثة أنواع؛ لأن المحذوف إما جزء جملة، وإما جملة، وإما أكثر من جملة.

فإذا كان المحذوف جزء جملة فهو على ضروب كثيرة، نذكر لك منها ههنا خمسة أنواع، وننبهك إلى أنواع أخرى تقدّم ذكرها.

(١) وذلك أن جزء الجملة المحذوف إما أن يكون مضافاً حُذِفَ وأقيم المضاف إليه مقامه، نحو قوله تعالى: ﴿وَسَكِلَ الْقَرْيَةَ﴾ أي: أهل القرية.

(٢) وإما أن يكون جزء الجملة المحذوف موصوفاً، وذلك كقول سحيم

بن وثيل الرياحي:

أنا ابن جلا وطلّاع الثنايا متى أضّع العمامة تعرفوني
 (الثنايا): جمع ثنية، والثنية: العقبة، وفلان طلاع الثنايا: أي ركّاب
 لصعاب الأمور، وقوله (جلا) جملة وقعت صفة محذوف، أي: أنا ابن رجل
 جلا، أي انكشف أمره، أو كشف الأمور، وقيل: (جلا) ههنا علم، وحذف
 التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة، أعني الفعل مع الضمير، لا عن الفعل
 وحده.

(٣) وإما أن يكون الجزء المحذوف صفة، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ
 وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] أي: كل سفينة صحيحة،
 أو نحوها كسليمة أو غير معيبة، بدليل ما قبله، وهو قوله: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾
 [الكهف: ٧٩] لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ المعيبة.

(٤) وإما أن يكون الجزء المحذوف شرطاً، كما مرّ في آخر باب الإنشاء.
 (٥) وإما أن يكون الجزء المحذوف جواب شرط، وحذف جواب الشرط
 يكون لواحد من ثلاثة أسباب:

أولها: مجرد الاختصار، نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْقُذُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا
 خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [يس: ٤٥] فهذا شرطٌ حُذِفَ جوابه، أي: أعرضوا،
 بدليل ما بعده وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا
 عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [يس: ٤٦].

وثانيها: الدلالة على أن جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف.
 وثالثها: أن تذهب نفس السامع فيه كلّ مذهبٍ ممكن، مثالها قوله تعالى:
 ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يُفْقَرُ عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] فحذف جواب الشرط للدلالة على أنه
 لا يحيط به الوصف، أو لتذهب نفس السامع فيه كل مذهب ممكن.



وإما أن يكون جزء الجملة المحذوف غير ما ذكرنا، كالمسند إليه؛ والمسند؛ والمفعول، كما مرّ في الأبواب السابقة؛ وكالمعطوف مع حرف العطف، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ﴾ [الحديد: ١٠] أي: ومن أنفق بعده وقاتل، بدليل ما بعده، نعني قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتَلُوا﴾ [الحديد: ١٠].

وإن كان المحذوف جملة - ونعني بها في هذا الموضع الكلام المستقل الذي لا يكون جزءاً من كلام آخر -:

فإما أن تكون الجملة المحذوفة مسببة عن سبب مذكور، نحو: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ [الأنفال: ٨] فهذا سبب مذكور حذف مسببه، أي: فَعَلَّ ما فَعَلَ.

وإما أن تكون الجملة المحذوفة سبباً لمذكور، نحو قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠] إن قُدِّرَ (فضربه بها)، فيكون قوله: (فضربه بها) جملة محذوفة هي سبب لقوله: ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾، ويجوز أن يقدر: (فإن ضربت بها فقد انفجرت)، فيكون المحذوف جزء جملة وهو الشرط، ومثل هذه الفاء تسمى: فاء الفصيحة - قيل: على التقدير الأول، وقيل على التقدير الثاني، وقيل على التقديرين -.

وإما أن تكون الجملة المحذوفة غير السبب والمسبب، نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعَمَ الْمَهْدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] على ما مرّ في بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر، وذلك على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف. ومثال ما حذف منه أكثر من جملة واحدة قوله تعالى: ﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥-٤٦] أي: فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا ففعلوا، فاتاه فقال له: يا يوسف.

الحذف نوعان:

والحذف - من جهة أخرى - على وجهين:

الأول: أن لا يُقام شيء مقام المحذوف، بل يُكتفى بالقرينة كما مرَّ في الأمثلة السابقة.

والثاني: أن يُقام شيء مقام المحذوف، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤] فقوله سبحانه: ﴿فَقَدْ كَذَّبْتَ﴾ ليس جزاء الشرط؛ لأن تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه، بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف أُقيم مقامه، أي: فلا تحزن واصبر^(١).
أدلة الحذف:

ثم الحذف لا بد له من دليل، وأدلته كثيرة^(٢):

منها: أن يدلَّ العقل على الحذف، والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف، نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ﴾ [المائدة: ٣] فالعقل دلَّ على أن هنا حذفاً، إذ الأحكام الشرعية إنما تتعلق بالأفعال دون الأعيان، والمقصود الأظهر من هذه الأشياء المذكورة في الآية تناولها الشامل للأكل وشرب الألبان، فدلَّ على تعيين المحذوف.

ومنها: أن يدلَّ العقل على الأمرين جميعاً: الحذف، وتعيين المحذوف، نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدَّس، ويدل على تعيين المراد أيضاً - أي: أمره أو عذابه -، فالأمر المعين الذي دلَّ عليه العقل هو أحد الأمرين لا أحدهما على التعيين.

(١) ولو كان تقدير المحذوف: «فإن تكذيبهم لا يقدر في رسالتك» لكان خيراً وأولى.

(٢) اعلم أن الدليل على أصل الحذف شيء واحد وهو العقل، والتعدد إنما هو في الدليل على تعيين المحذوف، كما ستقف عليه.



ومنها: أن يدلَّ العقلُ على الحذف، والعادة على التعيين، نحو قوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢] فإنَّ العقل دَلٌّ على أنَّ فيه حذفاً، إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات الشخص^(١)، وأما تعيين المحذوف فإنه محتمل أن يقدر: (في حبه)؛ لقوله تعالى: ﴿شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠] و (في) مرادوته؛ لقوله تعالى: ﴿تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٣٠]، و (في شأنه) حتى يشمل الحب والمرادة، والعادة دلَّت على مرادوته لأنَّ الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهر الحب المفرط صاحبه، فلا يجوز أن يقدر (في حبه)، ولا (في شأنه) لكونه شاملاً له! ويتعيَّن أن يقدر (في مرادوته) نظراً إلى العادة.

ومن أدلة تعيين المحذوف: الشروع في الفعل، نحو: (بسم الله) فيقدر ما جعلت التسمية مبدأً له، ففي القراءة يقدر: (بسم الله أقرأ)، وعلى هذا القياس.

ومن أدلة تعيين المحذوف الاقتران^(٢)، كقولهم للمعرس: بالرفاء والبنين، فإنَّ مقارنة هذا الكلام لإعراس المخاطب دَلٌّ على تعيين المحذوف -أي: أعرست-، أو مقارنة المخاطب بالإعراس وتلبَّس به دَلٌّ على ذلك، والرفاء: الالتئام والاتفاق والباء للملابسة.

(١) إذ لا يلام الشخص إلا على فعل من أفعاله.

(٢) قد يقال: الاقتران أعم من جعل البسملة مبدأً الشيء، فالأقسام غير متباينة، فكان الأولى أن يقتصر على الاقتران، ثم يجعل الشروع في الفعل مثلاً من أمثلة المقارنة، ويحاجب على هذا بأن المراد بالمقارنة ما كان بعد وجود الفعل، وحيث أنَّ تكون المقارنة قسماً برأسه مقابلاً للشروع في الفعل.

أنواع الإطناب:

والإطناب قد يكون بالإيضاح بعد الإيهام، وفائدته: أن يرى المعنى في صورتين مختلفتين إحداهما مبهمة والأخرى موضحة، وعلمان خير من علم واحد، أو أن يتمكن المعنى في النفس فضل تمكن لما جبل الله النفوس عليه من أن الشيء إذا ذكر مبهماً ثم بُيِّنَ كان أوقع عندها، أو لتكمل لذة العلم بالمعنى لما لا يخفى من أن نيل الشيء بعد الشوق والطلب ألد، نحو: ﴿رَبِّ أَشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ [طه: ٢٥] فَإِنَّ ﴿أَشْرَحْ لِي﴾ يُفِيد شرح شيء ما له - أي للمطالب - و﴿صَدْرِي﴾ يُفِيد تفسير ذلك الشيء.

ومن الإيضاح بعد الإيهام: باب (نعم) على أحد القولين^(١)، وهو قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف، إذ لو أريد الاختصار - أي: ترك الإطناب - كفى (نعم زيد)، ووجه حسن باب (نعم) - سوى ما ذكر من الإيضاح بعد الإيهام - إبراز الكلام في معرض الاعتدال من جهة الإطناب بالإيضاح بعد الإيهام، والإيجاز بحذف المبتدأ، وإيهام الجمع بين المتنافيين، أي: الإيجاز والإطناب، وقيل: هما الإجمال والتفصيل، ولا شك أن إيهام الجمع بين المتنافيين من الأمور المستغربة التي تستلذ بها النفس.

وإنما قلنا (إيهام الجمع)؛ لأن حقيقة جمع المتنافيين: أن يَصْدُقَ على ذاتٍ واحدةٍ وصفان، يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة، وهو محال.

(١) باب (نعم): يشمل ما كان للمدح نحو: (نعم الرجل زيد)، وما كان للذم نحو: (بئست المرأة حمالة الخطب).



التوشيع:

ومن الإيضاح بعد الإبهام: التوشيع.
والتوشيع في اللغة: لفُّ القطن المندوف^(١)، وفي الاصطلاح: أن يُؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسَّر باسمين، ثانيهما معطوف على الأول، نحو: «يشيب ابن آدم، ويشبُّ فيه خصلتان: الحرص، وطول الأمل».

ذكر الخاص بعد العام:

وقد يكون الإطناب بذكر الخاص بعد العام، والمراد: الذكر على سبيل العطف، وفائدته: التنبيه على مزية الخاص حتى كأنه ليس من جنس العام، تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات، يعني أنه لما امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة جعل كأنه شيء آخر مغاير للعام لا يشمل العام، ولا يعرف حكمه منه، نحو قوله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨] أي: الوسطى من الصلوات، أو الفضلى، من قولهم للأفضل: الأوسط، وهي صلاة العصر عند الأكثر.

التكرير:

وقد يكون الإطناب بالتكرير لنكتة، فإنه إن لم تكن له نكتة لم يكن إطناباً، وإنما يكون تطويلاً، وتلك النكتة كتأكيد الإنذار^(٢) في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ

(١) وجه المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، أن في المعنى الاصطلاحي لفاً وندفاً، أي تفرقة وتفصيلاً، وإن كان اللف في الاصطلاح سابقاً على الندف، عكس ما في اللغوي.

(٢) ومن النكت التي تقصد بالتكرار: زيادة ما تنتفي به التهمة في النصح، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَقُومُوا أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّسَادِ﴾ (٣٨) يَقُومُوا إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَّعٌ ﴿[غافر: ٣٨-٣٩] فنكرار ﴿يَقُومُوا﴾ أفاد بُعد القائل عن التهمة في النصح حيث كانوا قومه وهو منهم، فلا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه، فتضمن تكراره زيادة تأكيد نفي التهمة.

تَعْلَمُونَ ﴿٢﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ [التكاثر: ٣-٤] فقولهُ: ﴿كَلَّا﴾ ردعٌ عن الانهماك في الدنيا وتنبية، و﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ إنذار وتحذير، أي: سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قدأمكم من هول المحشر، وفي تكريره تأكيد للردع والإنذار، وفي ﴿ثُمَّ﴾ دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول تنزيلاً لبعْد المرتبة منزلة بعد الزمان، واستعمالاً لللفظ ﴿ثُمَّ﴾ في مجرد التدرج في درج الارتقاء.

الإيغال:

وقد يكون الإطناب بالإيغال، وهو في اللغة مأخوذ من: (أوغل في البلاد) إذا أبعَد فيها، واختُلف في تفسيره، فقيل: هو ختم البيت بما يُفيد نكتة يتم المعنى بدونها، كزيادة المبالغة في قول الخنساء في مراثية أخيها صخر: وإنَّ صخراً لتأتمُّ الهداةُ به كأنه علِمَ في رأسه نار (لتأتمُّ) أي: تقتدي، و (علم) أي: جبل مرتفع، فقولها: (كأنه علم) وافٍ بالمقصود، أعني التشبيه بما يُهتدى به، إلا أن قولها: (في رأسه نار) زيادة مبالغة. وكتحقيق التشبيه في قول امرئ القيس:

كَأَنَّ عَيُونََ الْوَحْشِ حَوْلَ خَبَائِثِنَا وَأَرْحَلُنَا الْجَزْعَ الَّذِي لَمْ يُثَقِّبْ
(خبائثنا): خيامنا، و (الجزع) بالفتح: الخرز اليماني^(١) الذي فيه سواد وبياض، شبهَ به عيون الوحش، وأتى بقوله: (لم يثَقِّب) تحقيقاً للتشبيه^(٢)، لأنه

(١) هو ضرب من العقيق فيه دوائر من بياض وسواد.

(٢) لما كان الجزع المثقّب يخالف العيون مخالفةً ما في الشكل زاد الشاعر قوله: (لم يثَقِّب) ليحقق التشابه في الشكل بتامه، فهذه الزيادة لتحقيق التشابه، أي: في وجه الشبه، وليس هذا من المبالغة السابقة كما قد يتوهم؛ لأنه لم يقصد علو المشبه به في وجه الشبه، وهذا وجه الفرق.

عندنا، كذا في «شرح ديوان امريء القيس».

فعلى هذا التفسير يختص الإيغال بالشعر.

وقيل: لا يختص الإيغال بالشعر، بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم

المعنى بدونها، ومثّل لذلك في غير الشعر بقوله تعالى: ﴿قَالَ يَتْلُوا آتِيعُوا

الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلْكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُّهْتَدُونَ ﴿٢١﴾ [يس: ٢٠، ٢١]

فَقُولْهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ ﴿مَا يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهِ؛ لِأَنَّ الرُّسُولَ مَهْتَدٍ لَا

محالة، إلا أن فيه زيادة حثٌ على الإِتِّباع وترغيب في الرسل.

التذييل:

وقد يكون الإطناب بالتذييل، وهو: تعقيبُ الجملة بجملة أخرى تشتمل

على معنى الجملة الأولى للتأكيد، فهو أعمُّ من الإيغال من جهة أنه يكون في

ختم الكلام وغيره، وأَخَصُّ من جهة أنَّ الإيغال قد يكون بغير الجملة ولغير

التأكيد.

والتذليل ضربان:

أما الضرب الأول: فهو الذي لم يخرج مخرج المثل، بأن لم يستَقِلَّ بإفادة

المراد، بل يتوقف على ما قبله، نحو: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ مَا كَفَرُوا بِهِمْ وَمَنْ يَكْفُرْ إِلَّا

الْكَفُورَ ﴿سَبَأ: ١٧﴾ على أحد وجهين، وهو أن يُراد: وهل يُجَازَى ذلك الجزاء

المخصوص^(١) إلا الكفور، فيتعلّق بما قبله. وأما على الوجه الآخر - وهو أن يُراد: وهل يعاقب إلا الكفور بناء على أن المجازاة هي المكافأة: إن خيراً فخير، وإن شراً فشر - فهو من الضرب الثاني.

وأما الضرب الثاني: فهو الذي أخرج مخرج المثل، بأن يقصد بالجملة الثانية حكمٌ كليٌّ منفصل عما قبله جارٍ مجرى الأمثال في الاستقلال وفُشُو الاستعمال، نحو: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].

والتذييل - مطلقاً - ينقسم قسمة أخرى:

لأنه إما أن يكون لتأكيد منطوق كهذه الآية، فإن زهوق الباطل منطوق في قوله: ﴿وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾.

وإما أن يكون لتأكيد مفهوم، كقول النابغة:

وَلَسْتُ بِمُسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعَثٍ أَيُّ الرِّجَالِ الْمَهْذَبِ

(ولست): على لفظ الخطاب، (لا تلمّه): حال من (أخا) لعمومه، أو

من ضمير المخاطب في (لست)، و (شعث) أي: تفرق وذميم خصال. فهذا الكلام دلٌّ بمفهومه على نفي الكامل من الرجال، وقد أكّده بقوله: (أيُّ الرجال المهذب) وهو استفهام بمعنى الإنكار، أي: ليس في الرجال منقح الفِعال مرضيُّ الخصال.

التكميل أو الاحتراس:

وقد يكون الإطناب بالتكميل، ويسمى الاحتراس أيضاً؛ لأن فيه التوقّي والاحتراز عن توهم خلاف المقصود.

(١) الجزء المخصوص: الذي هو إرسال سيل العرم عليهم وتبديل جنتيهم بجنتين ذواتي أكل خيط، وشيء من سدر قليل.

وهو: أن يُؤتى في كلام يُوهِم خلاف المقصود بما يدفع توهم خلاف المقصود، وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام، وقد يكون في آخر الكلام. فالأول كقول طرفة بن العبد البكري:

فسقى ديارك غيرَ مفسِدها صوبُ الربيع وديمةٌ تهمي
(غيرَ مفسدها): نصب على الحال من فاعل (سقى)، وهو (صوب الربيع)
أي: سقى نزول المطر ووقوعه في الربيع، و (ديمة تهمي) أي: تسيل، فلما كان نزول المطر قد يؤول إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله (غيرَ مفسدها) دفعاً لذلك.

والثاني: نحو قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤] فإن قوله سبحانه: ﴿أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ لما كان مما يوهِم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله: ﴿أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ تنبيهاً على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين، ولهذا عدَّى الذلَّ بـ (على) لتضمّنه معنى العطف، ويجوز أن يقصد بالتعديّة بعلی الدلالة على أنهم -مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين- خافضون لهم أجنتهم.

التميم:

وقد يكون الإطناب بالتميم، وهو: أن يُؤتى في كلام لا يُوهِم خلاف المقصود بفضلة -مثل مفعول، أو حال، أو نحو ذلك مما ليس بجملّة مستقلة ولا ركن كلام. ومن زعم أنه يراد بالفضلة هنا: ما يتم أصل المعنى بدونه، فقد

كذَّبه كلام «الخطيب» في «الإيضاح»، وأنه لا تخصيص لذلك بالتميم^(١) - .
 ويكون الإتيان بما ذكر لنكتة، كالمبالغة، نحو: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَيْثُ﴾ [الإنسان: ٨] في وجهه، وهو: أن يكون الضمير في ﴿حَيْثُ﴾ للطعام أي: يطعمونه مع حبه والاحتياج إليه، وإن جُعل الضمير لله تعالى - أي: يطعمونه على حب الله - فهو لتأدية أصل المراد.

الاعتراض:

وقد يكون الإطناب بالاعتراض، وهو: أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين مُتَّصِلِينَ معنى بجملة أو أكثر لا محلَّ لها من الإعراب لنكتةٍ سوى دفع الإبهام، ولا نريد ههنا بالكلام مجموع المسند إليه والمسند فقط، بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع، والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني بياناً للأول، أو تأكيداً له، أو بدلاً منه، وهذه النكتة كالتنزيه في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَنَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧] فقوله: ﴿سُبْحَنَهُ﴾ جملة؛ لأنه مصدر بتقدير الفعل، وقعت في أثناء الكلام، لأن قوله: ﴿وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ عطف على قوله: ﴿لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾. وكالدعاء في قوله:

إِنَّ الثَّانِينَ وَبُلَّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تُرْجُمَانٍ
 (تُرْجُمَانٍ) أي: مُفسِّر ومُكرِّر، فقوله: (بُلَّغْتَهَا) اعتراض في أثناء الكلام لقصد الدعاء، والواو في مثله تسمى الواو الاعتراضية، وليست بعاطفة ولا حالة.

(١) يعني أن كون الشيء مما يتم أصل المعنى الذي هو متعارف الأوساط بدونه لا يختص اشتراطه بالتميم، فإذا أردنا بالفضلة ذلك كان ذكرها غير مفيد؛ لأن كل إطناب بأي نوع من أنواع الإطناب جيء فيه بفضلة بهذا التفسير.



وكالتنبيه في قوله:

واغْلَمْ فَعِلْمُ المرءِ ينفعه أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَ^(١)
(أَنْ): هي المخففة من المثقلة، وضمير الشأن محذوف، يعني أن المقدور
آت البتة وإن وقع فيه تأخير ما، وفي هذا تسلية وتسهيل للأمر.

فالاعتراض يبين التتميم؛ لأن التتميم إنما يكون بفضلة، والفضلة لا
بد لها من إعراب، ويبين التكميل؛ لأنه إنما يقع لدفع إيهام خلاف المقصود،
وبيان الإيغال، لأنه لا يكون إلا في آخر الكلام، لكنه يشمل بعض صور
التذليل، وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب وقعت بين جملتين
متصلتين معنى؛ لأنه كما لم يشترط في التذليل أن يكون بين كلامين لم يشترط فيه
أن لا يكون بين كلامين، فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قيل: إنه يبين التذليل
بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى.

ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين متصلين - وهو أكثر من جملة
كما أن الواقع هو بينه أكثر من جملة - قوله تعالى: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ
اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] فهذا اعتراض أكثر
من جملة؛ لأنه كلام يشتمل على جملتين، وقع بين كلامين: أولهما قوله سبحانه:
﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، وثانيهما قوله: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾
[البقرة: ٢٢٣] والكلامان متصلان معنى، فإن قوله: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾

(١) التمثيل بهذا البيت للاعتراض يدل على أن الاعتراض يكون مقترناً بالفاء، كما قد
يكون مقترناً بالواو نحو: (وبلغتها) في البيت السابق، ويكون بدون فاء ولا واو كما في
(سبحانه) من قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْكِنَافَ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧]
وقال «العصام» في «الأطول»: الفاء اعتراضية، وفيها شائبة من السببية.

بيان لقوله: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ وهو مكان الحرث، فإن الغرض الأصلي من الإتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة، والنكتة في هذا الاعتراض: الترغيب فيما أمروا به، والتنفير عما نهوا عنه.

وقال قوم: قد تكون النكتة في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الإيهام حتى إنه قد يكون لدفع إيهام خلاف المقصود.

ثم القائلون بأن النكتة فيه قد تكون دفع الإيهام افترقوا فرقتين: جَوَزَ بعضهم وقوع الاعتراض في آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها، وذلك بأن لا تلي الجملة جملة أخرى أصلاً، فيكون الاعتراض في آخر الكلام، أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى، وهذا الاصطلاح مذكور في مواضع من «الكشاف».

فالاعتراض عند هؤلاء: أن يؤتى في أثناء الكلام أو في آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة، سواء أكانت هذه النكتة هي دفع الإيهام أو غيره.

فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل مطلقاً؛ لأنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الإعراب، ويشمل بعض صور التكميل، وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب، فإن التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها^(١)، والجملة التكميلية قد تكون ذات إعراب وقد لا تكون، لكن الاعتراض - على هذا أيضاً - يباين التتميم؛ لأن الفضلة لا بد لها من إعراب، وقيل: لأنه لا

(١) وعلى هذا يكون بين الاعتراض والتكميل عموم وخصوص من وجه، يجتمعان فيما يكون بجملة لا محل لها، وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير دفع الإيهام، وينفرد التكميل فيما يكون بغير جملة، وفيما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب.

يشترط في التتميم أن يكون جملة كما اشترط في الاعتراض، وهو غلط، كما يقال: إن الإنسان يباين الحيوان؛ لأنه لم يشترط في الحيوان النطق، فافهم.

وجوز بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد تكون دفع الإيهام كون الاعتراض غير جملة، فالاعتراض عندهم أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما، فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم، وبعض صور التكميل، وهو ما يكون واقعاً في أثناء الكلام، أو بين الكلامين المتصلين.

الإطناب لا ينحصر في هذه الأنواع:

وقد يكون الإطناب بغير شيء مما ذكر، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ أَعْرَاشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [غافر: ٧] فإنه لو ترك الإطناب لم يُذكر ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾؛ لأن إيمانهم لا يحمله من يشبههم، فلا حاجة إلى الإخبار به لكونه معلوماً. وحسن ذكر قوله: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ إظهار شرف الإيمان ترغيباً فيه، وكون هذا الإطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهراً بالتأمل فيها.

معنى آخر للإيجاز والإطناب:

واعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقيلتها بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ لذلك الكلام في أصل المعنى، فيقال للأكثر حرفواً: إنه مطنب، وللأقل: إنه موجز، كقول الشاعر:

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنَّ سُوْدَدٌ وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيٍّ عَذْرَاءٌ نَاهِدٌ
(يصد: أي يعرض، و (عَنَّ) أي: ظهر، و (سودد) أي: سيادة، و

(الزِّيُّ): الهيئة، و (العذراء): البكر، و (النهود): ارتفاع الثدي.

وقوله:

ولستُ بنظَّارٍ إلى جانب الغنى إذا كانت العلياءُ في جانب الفقرِ

(لستُ) - بالضم - على أنه فعل المتكلم، بدليل ما قبله، وهو قوله:

وإني لصَبَّارٌ على ما يُتَوَبَّنِي وحسبُك أن الله أثنى على الصبر

يصف نفسه بالميل إلى المعالي، يعني أن السيادة مع التعب أحب إليه من

الراحة مع الخمول، فهذا البيت إطناب بالنسبة إلى المصراع السابق^(١).

ويقرب من هذا القليل قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَلْ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ﴾

[الأنبياء: ٢٣]، وقول الحماسي:

ونُنكر إن شئنا على الناسِ قولهم ولا ينكرون القولَ حين نقولُ

يصف رياستهم ونفاذ حكمهم، أي: نحن نغيّر ما نريد من قول غيرنا،

ولا يجسر أحد على الاعتراض علينا.

فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت، وإنما قلنا (يقرب)؛ لأن ما في الآية يشمل

كلّ فعل، والبيت مختصّ بالقول، فالكلامان لا يتساويان في أصل المعنى، بل

كلام الله تعالى أجل وأعلى. والله أعلم.

(١) في تساوي البيت مع المصراع السابق - وهو قوله: (يصد عن الدنيا إذا عنَّ سؤدد)

توقف؛ إذ المصراع السابق يدل على الصدود عن الدنيا إذا ظهر سؤدد، ولو كان ذلك في

جانب الغنى، إذ لم يقيد ظهور السؤدد بجانب الفقر، فأما البيت فقد ذكر جانب الفقر،

ويجاء عن هذا التوقف بأن المراد تساويها في أصل المعنى الذي هو الصد عن الدنيا عند

ظهور السؤدد، والله سبحانه أعلى وأعلم.

تمرينات

التمرين الأول:

يُبين أنواع الإيجاز في كل مثال من الأمثلة الآتية، مع بيان سبب ما تذكره.

١- قال الله تعالى:

أ- ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

ب- ﴿ أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا ﴾ [النازعات: ٣١].

ج- ﴿ وَفِيهَا مَا نَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ ﴾ [الزخرف: ٧١].

د- ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكَّرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٨٥].

هـ- ﴿ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ ﴾ [الأنعام: ٨٢].

و- ﴿ وَمَا كَانَتْ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى

بَعْضٍ ﴾ [المؤمنون: ٩١].

ز- ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

ح- ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ [الأعراف: ٥٤].

ط- ﴿ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ

فَقِيرٌ ﴿٢٤﴾ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى أَسْتَحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّكِ أَبَى يَدْعُوكَ

لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾ [الفصص: ٢٤ - ٢٥].

ي- ﴿ أَنْ أَعْمَلَ سَيِّئَاتٍ ﴾ [سبأ: ١١].

٢- وقال عليه الصلاة والسلام:

أ- «إن من البيان لسحرا».

ب- «الضعيف أمير الركب».

٣- وقال أبو الطيب المتنبي:

أتى الزمانَ بُنُوهُ في شَبِيئِهِ فسرَّهم وأتيناها على الهرم

٤- وقال أبو تمام:

فلو صوّرت نفسك لم تزدها على ما فيك من كرم الطباع

٥- وقال السموأل:

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكلُّ رداء يرتديه جميل

وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل

التمرين الثاني:

بيّن في كل مثال من الأمثلة الآتية: نوع الإيجاز مع إيضاح ما تذكر، ثم بيّن

سرّ ما فيه من البلاغة:

١- قال الله تعالى:

أ- ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

ب- ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعِبُدُون﴾

[العنكبوت: ٥٦].

ج- ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ﴾ [فصلت:

٥٢].

د- ﴿أَذْهَبَ بِنِكَتِي هَذَا فَأَلَقَهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَأَنْظَرُ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ (٢٨)

قَالَ يَتَابِعُهَا أَلْمَلُوا إِلَيَّ أَلْقَى إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ (٢٩) إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ

اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [النمل: ٢٨ - ٣٠].

هـ- ﴿وَالْفُلُكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾ [البقرة: ١٦٤].

و- ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ (٩١) ﴿قَالَ يَهْرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا﴾ (٩٢) ﴿أَلَا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ ﴿طه: ٩١ - ٩٣﴾.

ز- ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فِرْعَوْنُ فَلَا فُوتَ﴾ ﴿سبأ: ٥١﴾.

ح- ﴿وَقِيلَ يَتَّزِشْ أَيْلَعِي مَاءَكَ وَيَتَّسَمَّاهُ أَقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَىٰ الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ ﴿هود: ٤٤﴾.

ط- ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتُ بَلِ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ ﴿الرعد: ٣١﴾.

ي- ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ ﴿فاطر: ٤﴾.

٢- وقال عليه الصلاة والسلام:

أ- «المعدة بيت الداء، والحمية رأس الدواء».

ب- «الطمع فقر، واليأس غنى».

ت- «عَوِّدُوا كُلَّ جِسْمٍ مَا اعْتَادَ».

٣- وقال شاعر الحماسة:

كل امرئ سَتَيْمٌ مِنْهُ الـ عِرْسُ أَوْ مِنْهَا يَيْمٌ

٤- وقال حاتم الطائي:

أَمَاوِيٌّ مَا يُغْنِي الثَّرَاءُ عَنِ الْفَتَى إِذَا حَشَرَتْ يَوْمًا وُضَاقَ بَهَا الصَّدْرُ؟

٥- وقال عاصم المنقري:

رَأَيْتُ الْخَمْرَ جَامِعَةً وَفِيهَا خَصَالٌ تُفْسِدُ الرَّجُلَ الْحَلِيمَا

فَلَا وَاللَّهِ أَشْرَبَهَا حَيَاتِي وَلَا أَسْقِي بِهَا أَبَدًا نَدِيمَا

التمرين الثالث:

بيّن في كل مثال من الأمثلة الآتية نوع الإطناب، مع بيان سرّ البلاغة فيه:

١ - قال الله تعالى:

أ- ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِلشِّرِّ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ﴿٣٤﴾﴾ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴿[الأنبياء: ٣٤ - ٣٥].

ب- ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَتُولَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الحجر: ٦٦].

ج- ﴿أَمَذْكُرَ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٢﴾ أَمَذْكُرَ بِأَنعَمِ وَبَيْنَ ﴿[الشعراء: ١٣٢ - ١٣٣].

د- ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴿٢٨﴾﴾ [نوح: ٢٨].

هـ- ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [يوسف: ٤].

و- ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴿[القدر: ٤].

ز- ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٥﴾﴾ [الرعد: ٥].

ح- ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴿٣٢﴾ وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا ﴿[النبا: ٣١ - ٣٣].

ط- ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿[الشرح: ٥ - ٦].

ي- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ﴿[النحل: ٩٠].

٢- وقال الشاعر:

لا تُودِعِ السِّرَّ وَشَاءَ بِهِ مَذَلًا فما رَعَى غَنَمًا فِي الدَّوِّ سِرْحَانُ

٣- وقال أبو تمام يُعزِّي:

تَعَزَّزَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّهُ لما قَد تَرَى يُغْذَى الصَّبِيَّ وَيُولَدُ
هَلِ ابْنُكَ إِلَّا مِنْ سَلَالَةِ آدَمَ لِكُلِّ عَلَى حَوْضِ الْمَنِيَةِ مَوْرِدُ

٤- وقال أبو الفتح البستي:

إِذَا حَمَدَ الْكَرِيمُ صَبَاحَ يَوْمٍ وَأَنْى ذَاكَ لَمْ يَحْمَدِ مَسَاءَهُ
٥- وقال عنتر بن شداد العبسي:

يُحْبِرُكَ مِنْ شَهِدِ الْوَقِيعَةِ أَنْبِي أَغْشَى الْوُغَى وَأَعْفُ عِنْدَ الْمَغْنَمِ

٦- وقال الشاعر:

وَالسَّغِي فِي الرِّزْقِ وَالْأَرْزَاقُ قَدْ قُصِمَتْ بَغْيِي أَلَا إِنْ بَغْيِي الْمَرْءَ يَضْرَعُهُ

التمرين الرابع:

في بعض المثلث الآتية إيجاز، وفي بعضها الآخر إطناب، بيِّن الإيجاز ونوعه، والإطناب ونوعه، ثم بيِّن سرَّ البلاغة في كل واحد مما تذكر.

١- قال الله تعالى:

أ- ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِهِمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكَفُورُ﴾ [سبأ: ١٧].

ب- ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ ⑦ ﴿ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾

ج- ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

د- ﴿وَقَالَ الَّذِي ءَامَنَ يَقَوْمُ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ (٣٨) ﴿يَقَوْمُ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَّعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٨-٣٩].

هـ- ﴿وَسَّالِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢].

و- ﴿وَالْفَجْرِ ١﴾ وَلَيْلٍ عَشْرِ ٢ ﴿وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ٣﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ٤ ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرِ﴾ [الفجر: ١ - ٥].

ز- ﴿أَوَلَيْكَ عَلَىٰ هٰذِهِ مِّن رَّيْبٍ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

ح- ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ (١٧) ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يُلْعَبُونَ﴾ (١٨) ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٧ - ٩٩].

ط- ﴿فِيهَا فُكْهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨].

ي- ﴿وَمَا أَتَرَىٰ نَفْسِي إِنَّا نَفْسٌ لَّامَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣].

٢- وقال كعب الغنوي:

حليم إذا ما الحلم زَيْنَ أَهْلُهُ
مع الحلم في عين الرجال مهيبُ

٣- وقال أبو خراش الهذلي:

تقول: أراه بعد عُرْوَةٍ لاهياً
وذلك رُزْءٌ لو علمت جليل
فلا تحسبي أني تناسيتُ عهدَهُ
ولكنَّ صبري يا أميمَ جميلُ



٤- وقال شاعر الحماسة:

أَسْجَنَّا وَقِيداً وَاشْتِيَاقاً وَغُرْبَةً وَنَأْيَ حَبِيبٍ، إِنَّ ذَا لِعَظِيمٍ
وَإِنَّ أَمْرًا دَامَتْ مَوَائِيقُ عَهْدِهِ عَلَى مِثْلِ هَذَا إِنَّهُ لَكَرِيمٍ

٥- وقال عباس بن الأحنف:

إِنْ تَمَّ ذَا الْهَجْرُ يَا ظُلُومَ، وَلَا تَـ مَّ فَمَالِي فِي الْعِيشِ مِنْ أَرْبٍ

التمرين الخامس:

فيما يلي أمثلة بعضها مطنب، وبعضها موجز، وبعضها مساو، بين الإيجاز والإطناب والمساواة، وسرّ البلاغة في كل واحد منها، في كل ما تذكر:

١- قال الله تعالى:

أ- ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

ب- ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَتَّخِذُمْ هَلْ أَذُكَ عَلَى شَجَرَةٍ
الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَىٰ﴾ [طه: ١٢٠].

ج- ﴿إِنَّ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ وَإِنْ
تَعَفَّوْا وَتَصَفَّحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التغابن: ١٤].

د- ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَنَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧].

هـ- ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ
سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾ [الإسراء: ١٩].

و- ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ١٧٩].

ز- ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١].

٢- وقال الشاعر:

إني لأعلمُ واللَّيبُ خبيرُ أنَّ الحياةَ وإنْ حرصتْ غُرُورُ

٣- وقال امرؤ القيس:

فقلتُ يمينَ الله أبْرَحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

٤- وقال الآخر:

يَهُونُ بالرأي ما يجري القضاء به مَنْ أخطأ الرأي لا يستدنب القَدَرَا

٥- وقال الآخر:

وإنَّ المنيَّةَ مَنْ يَلْقَها فسوف تصادِفُه أينما

٦- وقال الآخر:

نَزَرُ الكلام من الحياء تحالُه ضمناً وليس بجسمه سقم

٧- وقال إبراهيم بن المهدي:

تبدَّل داراً غيرَ داري وجيرةً سواي وأحداث الزمانِ تنوبُ

٨- وقال أبو الحسن الجزار:

ويهنز للجدوى إذا ما مدَّحتُه كما اهتَزَّ، حاشا وُضِفَه، شاربُ الخمر

تمرينات عامة على جميع ما تقدم

التمرين الأول:

يَبَيِّنُ فِي كُلِّ مِثَالٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْآتِيَةِ: الْمَجَازَ، وَنَوْعَهُ، وَعِلَاقَتَهُ، وَمَوْقِعَهُ فِي الْكَلَامِ:

١ - قال الله تعالى:

- أ- ﴿وَلِإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦].
 ب- ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥].
 ج- ﴿وَالرَّجَزَ فَأَهْجُزْ﴾ [المدثر: ٥].
 د- ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٢١].
 هـ- ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠].

- و- ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [طه: ١١٧].
 ز- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾ [المرسلات: ٤٨].
 ح- ﴿لَسَنَعَا بِالْأَنَاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥ - ١٦].
 ط- ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧].
 ي- ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا بِنُوحٍ وَأَبْنَائِهِ بِآفَافٍ﴾ [المائدة: ٤١].

- يا- ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنُزِعَ مِنَ السَّمَاءِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٨٧].

- يب- ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧].

- يج - ﴿وَعَايَةُ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧].
 يد - ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾ [الأعراف: ١٥٤].
 يه - ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأَهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٦].

٢ - وقال تأبط شرأ يصف سيفاً:

إذا هزّه في عظم قرن تهلّلت نواجذ أفواه المنايا الضواحي

٣ - وقال شاعر الحماسة يصف سيفاً أيضاً:

سقاء الردى سيفٌ إذا سُئل أو مضت إليه ثنايا الموت من كل مرقد

٤ - وقال الحريري:

وأقري المسامع إمّا نطقت بياناً يقود الحرون الشموسا

٥ - وقال أبو تمام:

لا تسقني ماء الملام فإنني صبّ قد استعذبت ماء بكائي

٦ - وقال امرؤ القيس في وصف الليل:

فقلت له لما تمطّى بصلبه وأردف أعجازاً وناءً بكلكل

التمرين الثاني:

يبين في كل مثال من الأمثلة الآتية التشبيه وأركانه ونوعه على وجه التفصيل:

١ - قال الله تعالى:

أ - ﴿مَثَلُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنَ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنَكَبُوتِ

أَخَذَتْ بَيْتًا﴾ [العنكبوت: ٤١].

ب- ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَلُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨].

ج- ﴿طَلَعَهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥].

د- ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ﴾ [يونس: ٢٤].

هـ- ﴿مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾ [آل عمران: ١١٧].

و- ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

ز- ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ [الشعراء: ٦٣].

ح- ﴿وَنَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨].

ط- ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكُوفٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْيَصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥].

ي- ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَةٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

٢- وقال عليه الصلاة والسلام:

أ- «إياكم وخضراء الدمن، قالوا: وما هي يا رسول الله؟ قال: المرأة الحسنة في المنبت السوء».

ب- «الآن حيي الوطيس».

٣- وقال البحري:

تَبَسُّمٌ وَقُطُوبٌ فِي نَدَى وَوَعَى كَالغَيْثِ وَالْبَرْقِ تَحْتَ الْعَارِضِ الْبَرْدِ

٤- وقال المتنبي:

كَأَنَّ الْجَفَوْنَ عَلَى مُقْلَتِي ثِيَابٌ شَقِيقْنَ عَلَى نَاقِلِ

٥- وقال الشاعر:

يَا هَلَالًا يُدْعَى أَبُوهَ هَلَالًا جَلَّ بَارِيكَ فِي الْوَرَى وَتَعَالَى

أَنْتَ بَدْرٌ حُسْنًا، وَشَمْسٌ عَلَوًّا وَحَسَامٌ حَزْمًا، وَبَحْرٌ نَوَالًا

٦- وقال الآخر:

كَأَنَّ السُّهَى إِنْسَانٌ عَيْنٌ غَرِيقَةٌ مِنْ الدَّمْعِ يَبْدُو كُلُّهَا ذَرَفَتْ ذَرَفًا

٧- وقال الآخر:

أَرِقْتُ أَمْ نَمْتُ لَضُوءِ بَارِقٍ مُؤْتَلِقًا مِثْلَ الْفَوَادِ الْخَافِقِ

كَأَنَّهُ إِصْبَعٌ كَفَّ سَارِقِ

التمرين الثالث:

في كل مثال من الأمثلة الآتية شيء محذوف، يبين هذا المحذوف والسر في

حذفه:

١- قال ابن الدمينية:

وَقَوْلُكَ لِلْعَوَادِ: كَيْفَ تَرُونَهُ؟ فَقَالُوا: قَتِيلًا، قُلْتَ: أَيْسَرُ هَالِكِ

٢- وقال البحري يمدح:

لَوْ شِئْتُ لَمْ تَفْسُدْ سَمَاحَةً حَاتِمِ كَرَمًا، وَلَمْ تَفْسُدْ مَائِثَ خَالِدِ

٣- وقال الشاعر:

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاحْتَ مَنِيتِي أَيْادِي لَمْ تَمْنَنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتِ

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت
٤- وقال الله تعالى:

أ- ﴿وَلَمَّا ضَرَبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧].

ب- ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ۖ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ۖ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ [الضحى: ٦- ٨].

ج- ﴿رَبِّیَ الَّذِی یُحِیِّی وَیُمِیِّتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

د- ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْتُمَا ۖ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

هـ- ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِی إِذْ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِیْنَ﴾ [القصص: ٤٤].

و- ﴿یَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن یَشَاءُ وَیَقْدِرُ وَلَیَكَنَّ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا یَعْلَمُونَ﴾ [سبأ: ٣٦].

ز- ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِی بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِیَ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِیدٍ﴾ [هود: ٨٠].

ح- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِی الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١].

ط- ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَیْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رءُوفٌ رَّحِیمٌ﴾ [النور: ٢٠].

ي- ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [المائدة: ٥].

٥- وقال امرؤ القيس:

إذا قامتا تَضَوَّعَ المسكُ منها نسيم الصبا جاءت برياً القرنفل

٦- وقال الهذلي:

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمرُ
لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى أليفين منها لا يروعهما النفر
٧- وقال الشاعر:

بما بعينيك من سحرٍ صلي دنفاً يهوى الحياة، وأما إن صددتِ فلا
٨- وقال النابغة الذبياني:

ولكنني كنت امرأ لي جانب من الأرض فيه مستراد ومذهبُ
ملوك وإخوان إذا ما مدحتهم أحكّم في أموالهم وأقرب
التمرين الرابع:

قال الله تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ
تُسِيمُوتٌ ﴿١٠﴾ يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ
كُلِّ الشَّجَرِ أَنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لِقَوْمٍ يَنْفَكُرُونَ﴾ [النحل: ١٠ - ١١].

ما السر في ذكر المسند إليه؟

وما السر في الإتيان بالمسند موصولاً؟

وما السر في تنكير ﴿مَاءً﴾ و﴿شَرَابٌ﴾ و﴿شَجَرٌ﴾؟

وما السر في وصف الشجر بقوله: ﴿فِيهِ تُسِيمُوتٌ﴾؟

وما موقع قوله: ﴿يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ﴾ مما قبله؟

وما السر في الإتيان به؟



وما السر البلاغي في ذكر ﴿وَمَنْ كَلَّ الشَّمْرَتِ﴾ بعد ما تقدمه؟
ولماذا فصل قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ عمّا
قبله؟

التمرين الخامس:

قال أبو الطيب المتنبي يرثي:

مَنْ لِلْمَحَافِلِ وَالْجَحَافِلِ وَالسَّرَى فَقَدْتُ بِفَقْدِكَ نِيرًا لَا يَطْلُعُ
وَمَنْ اتَّخَذَتْ عَلَى الضُّيُوفِ خَلِيفَةً ضَاعُوا، وَمِثْلُكَ لَا يَكَادُ يُضَيِّعُ
ما المراد بالاستفهام في قوله: (من للمحافل) وقوله: (ومن اتخذت...
إلخ)؟

وما موقع قوله: (فقدت بفقدك... إلخ) مما قبله؟ وكذا قوله: (ضاعوا)؟
وما الذي في قوله (نيراً) من البيان؟ وما سر تنكيره؟
وما المعنى الذي يدل عليه قوله: (ومثلك لا يكاد... إلخ)؟
اشرح كل ذلك شرحاً وافياً.

التمرين السادس:

قال الشريف الرضي يصف:

وَلِيلَةُ خَضَّتْهَا عَلَى عَجَلٍ وَضُبُّهَا بِالظَّلَامِ مُعْتَصِمٌ
تَطْلُعُ الْفَجْرِ فِي جَوَانِبِهَا وَانْفَلَتَتْ مِنْ عَقَالِهَا الظُّلُمُ
كَأَنَّمَا الدَّجَنُ فِي تَزَاحِمِهِ خَيْلٌ لَهُ مِنْ بَرُوقِهِ جُحْمٌ
اشرح هذه الأبيات شرحاً بلاغياً، وتعرّض بنوع خاص لبيان الاستعارة

في قوله: (خضتها)، ولبیان التشبيه الذي في البيت الثالث.

التمرين السابع:

اشرح الأبيات الآتية شرحاً بلاغياً، وتعرّض بنوع خاص لما عسى أن يكون فيها من تأكيد، ومن تقديم ما حقّه التقديم، مع بيان السرّ البلاغي في كل منهما:

١ - قال الشريف الرضي:

عندي رسائلُ شوقٍ لستُ أذكرها لولا الرقيب لقد بَلَّغْتُها فاك

٢ - وقال البحري يهنئ المتوكل بعيد الفطر:

بالبرِّ صُمْتُ، وأنتَ أفضلُ صائمٍ وبسُنَّةِ الله الرضيّة تُفْطِرُ
فأنعم بيوم الفطر عيداً إنه يومٌ أغرُّ من الزمان مُشَهَّرُ

٣ - وقال يمدح محمد بن علي بن عيسى القُمي:

ذاك وادي الأراك، فاحبس قليلاً مُقْصِراً مِنْ صَبَابَةٍ أَوْ مُطِيلَا
قف مَشُوقاً أَوْ مُسْعِداً أَوْ حزيناً أَوْ مُعِينَا أَوْ عَاذِراً أَوْ عَذُولَا
إِنَّ بَيْنَ الكَثِيبِ فَالْجَزَعِ فَالْآ رَامِ رَبْعَا لآلِ هِنْدٍ مُحِيلَا

٤ - وقال ابن رشيق القيرواني:

وَمِنْ حَسَنَاتِ الدَّهْرِ عِنْدِي لَيْلَةٌ مِنَ الْعُمُرِ لَمْ تَتْرُكْ لَيَّامَهَا ذَنْبَا
خَلَوْنَا بِهَا نَفْيَ الْقَدَى عَنْ عِيُونَا بِلَوْلُوءٍ مَمْلُوءَةٍ ذَهَباً سَكْبَا

التمرين الثامن:

يبيّن ما في الأبيات الآتية من تشبيهات، مع بيان نوع كل تشبيه، وأركانه:

١ - قال ابن رشيق القيرواني:

في الناس مَنْ لَا يُزَجِّجِي نَفْعُهُ إِلَّا إِذَا مُسَّ بِإِضْرَارٍ
كَالْعُودِ لَا تَطْمَعُ فِي طِيِّهِ إِنْ أَنْتَ لَمْ تَمْسُسْهُ بِالنَّارِ

٢ - وقال لسان الدين بن الخطيب الأندلسي:

جَادَكَ الْغَيْثُ إِذَا الْغَيْثُ هَمِي يَا زَمَانَ الْوَصْلِ بِالْأَنْدَلُسِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ وَصْلُكَ إِلَّا حُلُمًا فِي الْكَرَى أَوْ خِلْسَةَ الْمُخْتَلَسِ

٣ - وقال البحتري:

وَلَيْلٍ كَأَنَّ الصَّبْحَ فِي أَخْرِيَاتِهِ حُشَّاشَةٌ نَضِلَّ ضَمَّ إِفْرَنْدَهُ غِمْدُ
تَسْرِبَلْتَهُ وَالذُّبَّ وَسَنَانٌ هَاجِعٌ بَعَيْنِ ابْنِ لَيْلٍ مَا لَهُ بِالْكَرَى عَهْدٌ

٤ - وقال يصف إيوان كسرى:

وَكَأَنَّ الْإِيوَانَ مِنْ عَجَبِ الصَّنْ عَمَّةٌ جَوَّبٌ فِي جَنْبٍ أَرْعَنَ جَلَسَ

٥ - وقال ابن المعتز يصف روضاً:

وَكَأَنَّ الرُّوْضَ وَشْيً نَقَشَهُ آسٌ وَنَسْرِبٌ
بَالِغَتْ فِيهِ التَّجَارُ نُّ وَوَرْدٌ وَبَهَارٌ

٦ - وقال يصف سحابة:

وَسَارِيَةٌ لَا تَمْلُ الْبُكَى جَرَى دَمْعُهَا فِي خُدُودِ الثَّرَى

سَرَتْ تَقْدَحُ الصَّبْحَ فِي لَيْلِهَا بِبَرْقٍ كَهَنَدِيَّةٍ تُتَضَى

فَلَمَّا دَنْتَ جَلَجَلْتُ فِي السَّمَاءِ رَعْدًا أَجَشَّ كَجَرَسِ الرَّحَى

٧- وقال القاضي التنوخي:

وليلة مُشتاقٍ كأنَّ نجومها
كأنَّ عيونَ السَّاهرينَ لطولها
كأنَّ سواد الليل - والفجر ضاحك
قد اغتصبت عين الكرى وهي نوَّم
إذا شخّصت للأنجم الزُّهر أنجم
يلوح ويخفى - أسودُّ يتبسَّم

٨- وقال أبو العلاء المعري:

إن زمني برزاياه لي
كأننا في كفه ماله
ينفق ما يختار من نقده
صيرني أمّرح في قده

٩- وقال ابن النبيه المصري يرثي:

الناس للموت كخيل الطراد
والموت نَقّاد على كفه
والمرء كالظل ولا بدّ أن
فالسابق السابق منها الجواد
جواهر يختار منها الجياد
يزول ذاك الظل بعد امتداد

التمرين التاسع:

بيّن ما في الأبيات الآتية من تشبيه أو كناية أو استعارة، مع بيان نوع كل واحد منها.

١- قال الحطّية في هجائه الزبرقان بن بدر:

ما كان ذنب بغيضٍ أن رأى رجلاً
جاراً لقوم أطالوا هونَ منزله
ملّوا قِراءه، وهرّنه كلابهم
لا ذنب لي اليوم إن كانت نفوسكم
ذافاقه حلّ في مستوعرٍ شاسٍ
وغادروه مُقيماً بين أرماسٍ
وجرحوه بأنيابٍ وأضراسٍ
كفّاركِ كرهت ثوبي وإلباسي

٢- وقال ذو الرمة من قصيدة يمدح فيها بلال بن أبي بردة:

كَأَنِّي أَشْهَلُ الْعَيْنِينَ بِأَزْرِ عَلَىٰ عِلْيَاءَ شَبَّهَ فَاسْتَحَالَا

٣- وقال عبيد الله بن قيس الرقيات يمدح عبد العزيز بن مروان:

وَأَنْتَ فِي الْجَوْهَرِ الْمَهْدَبِ مِنْ عَبْدِ مَنْأَفٍ، يَدَاكَ فِي سَبِيهِ
يَخْلُفُكَ الْبَيْضُ مِنْ بَنِيكَ كَمَا يَخْلُفُ عَوْدَ النَّضَارِ فِي شَعْبِهِ

٤- وقال يمدح مصعب بن الزبير:

إِنَّمَا مُصْعَبُ شَهَابٍ مِنَ اللَّهِ تَجَلَّتْ لِنُورِهِ الظُّلُمَاءُ
مُلْكُهُ مُلْكُ قُوَّةٍ لَيْسَ فِيهِ جَبْرُوتٌ وَلَا بِهِ كِبَرِيَاءُ

٥- وقال جميل بن معمر العذري صاحب بثينة:

وإن عروض الوصل بيني وبينها وإن سهَّلْتُهُ بِالْمَنَى لَصُعُودُ
فَأَفْنَيْتَ عَيْشِي بِأَنْتَظَارِي نَوَاهَا وَأَبْلَيْتَ ذَاكَ الدَّهْرَ وَهُوَ جَدِيدُ

٦- وقال كثير عزة:

وَإِنِّي وَتَهْيَامِي بَعْزَةٌ بَعْدَمَا تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّيْتُ
لِكَالْمَرْجِي ظِلَّ الْغَمَامَةِ كُلَّمَا تَبَوَّأَ مِنْهَا لِلْمَقِيلِ اضْمَحَلَّتْ

٧- وقال أبو تمام يرثي محمد بن حميد الطوسي:

غَدَا غَدُوَّةً وَالْحَمْدُ نَشَجَ رَدَائِهِ فَلَمْ يَنْصَرَفْ إِلَّا وَأَكْفَانَهُ الْأَجْرُ
تَرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ حَمْرًا فَمَا دَجَا لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهِيَ مِنْ سَنْدَسٍ خَضَرُ
كَأَنَّ بَنِي نَبْهَانَ يَوْمَ وَفَاتِهِ نَجُومُ سَمَاءٍ خَرَّ مَنْ بَيْنَهَا بَدْرُ
يَعَزُّونَ عَنْ ثَاوٍ تَعَزَّى بِهِ الْعَلَا وَيَبْكِي عَلَيْهِ الْبَاسُ وَالْجُودُ وَالشُّعْرُ

علم البديع

تعريف علم البديع:

هو: علم يُعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال، ورعاية وضوح الدلالة، أي: تُتصور به معانيها، ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة.

والمراد بالوجوه ما مرَّ في قولنا: «وتتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسناً وقبولاً».

وقولنا: «بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال، ورعاية وضوح الدلالة» إشارة إلى أن هذه الوجوه إنما تُعد محسّنة للكلام بعد رعاية الأمرين. والظرف الذي هو قولنا: «بعد رعاية» متعلق بقولنا: «تحسين الكلام».

وجوه تحسين الكلام نوعان:

ووجوه تحسين الكلام ضربان:

أحدهما معنوي، أي راجع إلى تحسين المعنى أولاً وبالذات، وإن كان قد يفيد بعضها تحسين اللفظ أيضاً.

والثاني: لفظي، أي راجع إلى تحسين اللفظ كذلك.

الكلام على القسم الأول المعنوي:

ونبدأ بالكلام على المعنوي من النوعين؛ لأن المقصود الأصلي والغرض الأولي هو المعاني، وأما الألفاظ فتوابع وقوالب لها.

المطابقة:

المطابقة - وتسمّى الطباق والتضاد أيضاً - هي: الجمع بين المتضادين في



الكلام، والمراد بالمتضادين: المعنيان المتقابلان في الجملة، أي اللذان يكون بينهما تقابل وتنافٍ ولو في بعض الصور، سواء كان التقابل حقيقياً أو اعتبارياً، وسواء كان تقابل التضاد، أو تقابل الإيجاب والسلب، أو تقابل العدم والملكة، أو تقابل التضاييف، أو ما يشبه شيئاً من ذلك.

ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من أنواع الكلمة، أو من نوعين مختلفين.

أما اللذان من نوع واحد فقد يكونان اسمين، نحو: ﴿وَحَسَبَهُمْ **أُفْكَاظًا** وَهُمْ **رُفُودٌ**﴾ [الكهف: ١٨]، وقد يكونان فعلين، نحو: ﴿يُحْيِي **وَيُمِيتُ**﴾ [البقرة: ٢٥٨]، أو حرفين، نحو: ﴿لَهَا مَا **كَسَبَتْ** وَعَلَيْهَا مَا **اَكْتَسَبَتْ**﴾ [البقرة: ٢٨٦] فإنَّ في اللام معنى الانتفاع، وفي (على) معنى التضرر، أي لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها.

وأما المختلفان فنحو: ﴿أَوْ **مَن كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ**﴾ [الأنعام: ١٢٢] فإنه قد اعتبر في الإحياء معنى الحياة، والموت والحياة مما يتقابلان، وقد دل على الأول بالاسم، وعلى الثاني بالفعل.

وهو - أي الطباق - ضربان:

الأول: يسمى طباق الإيجاب. والثاني: يسمى طباق السلب.

أما طباق الإيجاب فكما مرَّ.

وأما طباق السلب فهو: أن يجمع بين فعلي مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفي، أو أحدهما أمر والآخر نهي، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ **أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ**﴾ ⑥ **يَعْلَمُونَ ظَهْرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾ [الروم: ٦ - ٧]، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا **تَخْشَوُا النَّكَاسَ** وَأَخْشَوْنَ﴾ [المائدة: ٤٤].

التدبيج:

ومن الطباق نوع سماه بعضهم تدبيجاً، أخذاً من (دبج المطر الأرض) إذا زينها، وفسره بأن يذكر في معنى من المدح أو غيره ألوان لقصد الكناية أو التورية، وأراد بالألوان ما فوق الواحد، بقرينة الأمثلة.

فتدبيج الكناية، نحو قوله:

تَرَدَّى ثِيَابِ الْمَوْتِ مُحْمَرّاً فَمَا أَتَى لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهِيَ مِنْ سُندُسٍ خُضْرُ
(تردّى): من ترديت الثوب: اتخذته رداء، والضمير في (أتى لها): أي لتلك الثياب.

يعني ارتدى الثياب الملطّخة بالدم، فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته إلا وقد صارت الثياب من سندس خضراً من الجنة، فقد جمع بين الحمرة والخضرة، وقد قصد بالأول الكناية عن القتل، وبالثاني الكناية عن دخول الجنة.

وتدبيج التورية كقول «الحريري»: «فمذ أغبر العيش الأخضر، وازورّ المحبوب الأصفر، اسودّ يومي الأبيض، وابتضّ فودي الأسود، حتى رثى لي العدو الأزرق، فيا حبذا الموت الأحمر»، المعنى القريب للمحبوب الأصفر: إنسان له صفرة، والبعيد: هو الذهب، وهو المراد ههنا، فيكون تورية، وجمع الألوان لقصد التورية لا يقتضي أن يكون في كل لون تورية كما توهمه بعض الكاتبتين.

يلحق بالطباق شيثان:

ويلحق بالطباق شيثان:

أحدهما: الجمع بين معنيين يتعلّق أحدهما بما يقابل الآخر نوعاً تعلّق، مثل السببية؛ واللزوم؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] فإن الرحمة - وإن لم تكن مقابلة للشدة - لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة.

والثاني: الجمع بين معنيين غير متقابلين عبّر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقي، نحو قوله:

لَا تَعْجَبِي يَا سَلَمٌ مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ الْمَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى
أراد بالرجل نفسه، ومعنى قوله: «ضحك المشيب برأسه» ظهر ظهوراً تاماً، فظهر الشيب لا يقابل البكاء، إلا أنه قد عبّر عنه بالضحك الذي معناه الحقيقي مقابل للبكاء.

ويسمّى هذا النوع: إيهام التضاد؛ لأن المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظراً إلى الظاهر.

المقابلة نوع من الطباق:

ودخل في الطباق بالتفسير الذي قدمناه ما يختص باسم المقابلة، وإن جعله «السكاكي» وغيره قسماً برأسه من المحسنات المعنوية.

وهي: «أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر، ثم يؤتى بما يقابل ذلك المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة على الترتيب».

ووجه دخوله في الطباق أنّه جمّع بين معنيين متقابلين في الجملة، والمراد بالتوافق خلاف التقابل، حتى إنه لا يشترط أن يكونا متناسيين أو متماثلين.

فمقابلة الاثنين بالاثنين، نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾ [التوبة: ٨٢]

أتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المقابلين لها.
ومثال مقابلة الثلاثة بالثلاثة قوله:

ما أَحْسَنَ الدِّينَ والدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالْإِفْلَاسَ بِالرَّجُلِ
أتى بالحسن والدين والغنى، ثم بما يقابلها من القبح والكفر والإفلاس،
على الترتيب.

ومثال مقابلة الأربعة بالأربعة: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْفَكَّى ۝٥ وَصَدَقَ بِالْحُسْنَى ۝٦ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۝٩ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى ۝١٠﴾
[الليل: ٥-١٠]. والتقابل بين الجميع ظاهر، إلا بين الاتقاء والاستغناء فإنه يحتاج
إلى بيان.

ووجه التقابل: أن المراد بـ(استغنى) أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه استغنى
عنه - أي أعرض عما عنده سبحانه وتعالى - فلم يَتَّقْ، أو أن المراد بـ(استغنى)
أنه استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يَتَّقْ، فيكون الاستغناء مستتبعا
لعدم الاتقاء، وهو مقابل للاتقاء، فيكون هذا من قبيل قوله تعالى: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى
الْكُفَّارِ رَحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩].

وزاد «السكاكي» في تعريف المقابلة قيدا آخر، حيث قال: «هي: أن
تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما، وإذا شرط ههنا - أي فيما بين
المتوافقين أو المتوافقات - أمر شرط ثمة - أي فيما بين ضديهما أو أضدادهما -
أي ضد ذلك الأمر كهاتين الآيتين، فإنه لما جعل التيسير مشتركا بين الإعطاء
والاتقاء والتصديق جعل ضده - أي: ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه
بقوله: ﴿فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ - مشتركا بين أضدادها، وهي البخل والاستغناء



والتكذيب، فعلى هذا لا يكون قوله: (ما أحسن الدين) من المقابلة؛ لأنه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع، ولم يشترط في الكفر والإفلاس ضده.

مراعاة النظر:

ومن المعنوي: مراعاة النظر، ويسمى التناسب والتوفيق، والاتلاف والتلفيق أيضاً.

وهي: «جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد»، والمناسبة بالتضاد: أن يكون كل منهما مقابلاً للآخر^(١)، وبهذا القيد يخرج الطباق.

وذلك قد يكون بالجمع بين أمرين، نحو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥] فقد جمع بين أمرين وهما الشمس والقمر، ونحو قوله في صفة الأبل:

كَالْقِسِيِّ الْمُعْطَفَاتِ بَلِ الْأُسُ — هُمْ مَبْرِيَّةٌ، بَلِ الْأُوتَارِ
(القسي): جمع قوس، (المعطفات): المحنيات، (الأسهم): جمع سهم،
(مبرية): أي منحوتة، (الأوتار): جمع وتر، جَمَعَ بين ثلاثة كما هو ظاهر.

ومن مراعاة النظر ما يسميه بعضهم (تشابه الأطراف) وهو: أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى، نحو: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فإن (اللطيف) يُناسب كونه غير مُدْرَكٍ بالأبصار، و ﴿الْخَبِيرُ﴾ يُناسب كونه مُدْرَكًا للأبصار؛ لأن المدرك للشيء يكون خبيراً له عالمًا به.

ويلحق بمراعاة النظر: «أن تجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان، وإن لم يكونا مقصودين هنا»، نحو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ

(١) المراد بكونه مقابلاً لضده كونه منافياً له.

بِحُسْبَانٍ ⑤ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴿ [الرحمن: ٥ - ٦] (النجم): النبات الذي ينجم - أي: يظهر - من الأرض لا ساق له كالبقول، و(الشجر): الذي له ساق، و﴿يَسْجُدَانِ﴾ أي: ينقادان لله تعالى فيما خلقا له، فالنجم بهذا المعنى وإن لم يكن مناسباً للشمس والقمر، لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما، ويسمى إيهام التناسب لمثل ما مرَّ في إيهام التضاد.

الإرصاد:

ومن المعنوي: الإرصاد، وهو في اللغة: نصب الرقيب في الطريق، ويسميه بعضهم: التسهيم، وذلك مأخوذ من قولهم: (بُرْدٌ مُسَهَّمٌ) إذا كان فيه خطوط مستوية.

وهو في الاصطلاح: «أن يُجعل قبل العَجْز من الفقرة، أو من البيت ما يدل عليه، إذا عرف الروي».

الفقرة في الشر بمنزلة البيت من النظم، فقوله: «وهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه» فقرة، و «يقرع الأسماع بزواجر وعظه» فقرة أخرى. والفقرة في الأصل: حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر.

والضمير في قولنا: «ما يدل عليه» راجع إلى العجز، وهو آخر كلمة من الفقرة أو البيت.

والروى: الحرف الذي ينبنى عليه أو آخر الأبيات أو الفقرة، ويجب تكرُّره في كل منهما.

وقيّد بقوله: «إذا عرف الروي»؛ لأن من الإرصاد ما لا يُعرف به العجز لعدم معرفة حرف الروي، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً﴾

فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٩﴾
[يونس: ١٩] فلو لم يعرف أن حرف الروي هو النون لربما توهم أن العجز (فيما فيه اختلفوا) أو (فيما اختلفوا فيه).

فالإرصاد في الفقرة نحو: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، وفي البيت نحو قوله:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع
المشاكلة:

ومن المعنوي: المشاكلة، وهي: ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته، تحقيقاً أو تقديرًا - أي: وقوعاً محققاً أو مقدراً.

فالأول - وهو ما يكون وقوعه في صحبة غيره تحقيقاً -، نحو قوله:

قالوا: اقترح شيئاً نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ قلت: اطبخوا لي جَبَّةً وقميصاً (اقترح) من قولهم: اقترحت عليه شيئاً، إذا سألته إياه من غير روية، وطلبتة على سبيل التكليف والتحكم. وجعله من (اقترح الشيء) بمعنى ابتدعه غير مناسب على ما يخفى، (نُجِدْ): مجزوم على أنه جواب الأمر، من الإجادة وهي: تحسين الشيء، وقوله: (قلت اطبخوا لي جبة وقميصاً) أي: خيطوا، وذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام. ونحو: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦] حيث أطلق النفس على ذات الله تعالى لوقوعه في صحبة (نفسى).

والثاني - وهو ما يكون وقوعه في صحبة غيره تقديرًا -، نحو قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦] إلى قوله سبحانه: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ

وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ ﴿١٣٨﴾ [البقرة: ١٣٨].

قوله: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ مصدر؛ لأنه فعلة من صَبَغَ، كالجلسة من جلس، وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ، وهو مؤكد لقوله سبحانه: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ أي تطهير الله؛ لأن الإيمان يطهّر النفوس، فيكون ﴿ءَامَنَّا﴾ مشتملاً على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالاً عليه، فيكون ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ بمعنى تطهير الله مؤكداً لمضمون قوله: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾.

وإنما كانت الآية الكريمة من هذا النوع؛ لأن الأصل في هذا المعنى - وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ - أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمّونه المعمودية، ويقولون: إن الغمس في ذلك الماء تطهير لهم، فإذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال: الآن صار نصرانياً حقاً.

فأمر المسلمون بأن يقولوا للنصارى: قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهّرنا به تطهيراً لا مثل تطهيرنا، هذا إذا كان الخطاب في قوله: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦] للكافرين، وإن كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أن المسلمين أمروا بأن يقولوا: صبغنا الله بالإيمان صبغة، ولم نصبغ صبغتم أيها النصارى، فعبر عن الإيمان بالله بصبغة الله للمشاكلة؛ لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديراً، بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى وأولادهم في الماء الأصفر، وإن لم يذكر ذلك لفظاً.

المزاوجة:

ومن المعنوي: المزاوجة، وهي «أن تزوج بين معنيين في الشرط والجزاء».

ومعنى ذلك: أن يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين، في أن يرتب على كل منهما معنى هو الذي رتب على الآخر كقوله:

إذا ما نهى الناهي فلجَّ بي الهوى أصاغت إلى الواشي فلجَّ بها الهجر
(نهى الناهي) أي: منعني عن حبها، (فلجَّ بي الهوى): لزمني، (أصاغت
إلى الواشي) أي: استمعت إلى النمام الذي يشي حديثاً ويزينه، وصدَّقته فيما
افترى عليّ. زاوج بين نهى الناهي وإصاقتها إلى الواشي الواقعين في الشرط
والجزاء، في أن يرتب عليهما لجاج شيء.

وقد يتوهم من ظاهر العبارة أن المزاوجة هي أن تجمع بين معنيين في
الشرط ومعنيين في الجزاء، كما جمع في الشرط بين نهى الناهي ولجاج الهوى، وفي
الجزاء بين إصاقتها إلى الواشي ولجاج الهجر، وهو فاسد؛ إذ لا قائل بالمزاوجة
في مثل قولنا: «إذا جاءني زيد فسلمَّ عليَّ أجلسته فَأُنعمت عليه»، وما ذكرنا هو
المأخوذ من كلام السلف.

العكس:

ومن المعنوي: العكس والتبديل، وهو: «أن يقدِّم جزءاً من الكلام على
جزء آخر، ثم يؤخِّر ذلك المقدِّم على الجزء المؤخَّر أولاً».

والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم، وهو قوله: أن تُقدِّم في الكلام جزءاً
ثم تعكس فتقدِّم ما أخرت، وتؤخِّر ما قدِّمت.

وظاهر عبارة المصنف صادق على نحو: (عادات السادات أشرف
العادات)، وليس من العكس.

وجوه العكس:

ويقع العكس على وجوه:

منها: أن يقع بين أحد طرفي جملة وبين ما أضيف إليه ذلك الطرف، نحو:
(عادات السادات سادات العادات) فالعادات: أحد طرفي الكلام، والسادات:
مضاف إليه ذلك الطرف، وقد وقع العكس بينهما بأن قدّم أولاً العادات على
السادات، ثم السادات على العادات.

ومنها: -أي من وجوه العكس-: أن يقع بين متعلّقي فعلين في جملتين،
نحو: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [يونس: ٣١] فالحي
والميت متعلقان بـيخرج، وقد قدم أولاً الحي على الميت، وثانياً الميت على الحي.
ومنها: -أي من وجوه العكس-: أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين،
نحو: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠] قدم أولاً ﴿هُنَّ﴾ على
﴿هُمَّ﴾، وثانياً ﴿هُمَّ﴾ على ﴿هُنَّ﴾، وهما لفظان وقع أحدهما في جانب
المسند إليه، والآخر في جانب المسند.

الرجوع:

ومن المعنوي: الرجوع، وهو: العود إلى الكلام السابق بنقضه وإبطاله
لنكته، كقوله:

قِفْ بالدِّبَارِ التِّي لَمْ يَعْفُهَا الْقَدَمُ بَلَى، وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالْدِّيمُ
معنى (لم يعفها القدم): لم يُبْلِها تطاول الزمان وتقادم العهد، ثم عاد
إلى ذلك الكلام ونقضه بقوله: «بلى وغيرها الأرواح والديم» أي: الرياح
والأمطار، والنكته: إظهار التحير والتدلل، كأنه أخبر أولاً بما لا تحقّق له،

ثم أفاق بعض الإفاقة فنَقَضَ الكلام السابق قائلاً: بلى عفاها القدم وغيرها الأرواح والديم.

التورية، وأنواعها:

ومن المعنوي: التورية، وتسمّى الإيهام أيضاً، وهي: أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويراد به البعيد اعتماداً على قرينة خفية. وهي ضربان:

الأولى: مجردة، وهي التورية التي لا تُجامع شيئاً مما يلائم المعنى القريب، نحو: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] فإنه أراد باستوى معناه البعيد، وهو استولى، ولم يُقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار.

والثانية: مرشحة، وهي التي تُجامع شيئاً مما يلائم المعنى القريب، نحو: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] أراد بالأيدي: معناه البعيد وهو القدرة، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة، وهو قوله: ﴿بَنَيْنَاهَا﴾، إذ البناء يلائم اليد، وهذا مبني على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين، وإلا فالتحقيق أن هذا تمثيل وتصوير لعظمته، وتوقيف على كُنْه جلاله، من غير أن يُتمحَّل للمفردات حقيقة أو مجاز.

الاستخدام:

ومن المعنوي: الاستخدام، وهو: أن يراد بلفظٍ له معنيان أحدهما، ثم يراد بضمير عائد إلى ذلك اللفظ معناه الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين، ثم يراد بضميره الآخر معناه الآخر. وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين، وأن يكونا مجازيين، أو أن يكونا مختلفين.

فالأول - وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر - كقوله:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضٍ قَوْمٍ رَعِينَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا
أَرَادَ بِالسَّمَاءِ: الغيث، وبضميره في (رعيناه): النبت، وكلا المعنيين مجازي.
والثاني - وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه

الآخر - كقوله:

فَسَقَى الْغُضَا وَالسَّاكِنِيهِ وَإِنْ هُمْ شَبَّوْهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي
أَرَادَ بِأَحَدِ ضَمِيرِي الْغُضَا - أَعْنِي الْمَجْرُورَ فِي (السَّاكِنِيهِ) -: الْمَكَانَ الَّذِي
فِيهِ شَجَرُ الْغُضَا، وَبِالْآخَرِ - أَعْنِي الْمَنْصُوبَ فِي (شَبَّوْهُ) -: النَّارَ الْحَاصِلَةَ مِنْ
شَجَرَةِ الْغُضَا، وَكِلَاهُمَا مُجَازِي.

اللف والنشر:

ومن المعنوي: اللف والنشر، وهو: ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال،
ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين، ثقةً بأنَّ السامع يردُّه
إليه.

نعني أن سبب ذكر ذلك بدون تعيين: الاعتمادُ على أن السامع يردُّ ما لكلٍّ
من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له، لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية.

فالأول - وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل - ضربان؛ لأن النشر
إما على ترتيب اللف، بأن يكون الأول من المتعدد في النشر للأول من المتعدد
في اللف والثاني للثاني، وهكذا إلى الآخر، وإما لا.

فالأول نحو: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا
مِنْ فَضْلِهِ﴾ [القصص: ٧٣] ذَكَرَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلَى التَّفْصِيلِ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا لِلَّيْلِ

وهو السكون فيه، وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب.
فإن قيل: عدم التعيين في الآية ممنوع، فإن المجرور من (فيه) عائد إلى
الليل لا محالة.

قلنا: نعم، لكن باعتبار احتمال أن يعود إلى كل من الليل والنهار يتحقق
عدم التعيين.

والذي على غير ترتيب اللف، إما أن يكون معكوس الترتيب، وإما أن
يكون مختلطاً، مثال معكوس الترتيب قوله:

كيف أسلو وأنت حِقْفٌ وَغُصْنٌ وِغْزَالٌ، لِحْظاً وَقَدْ وَرِذْفاً
واللحظ للغزال، والقدر للغصن، والردف للحقف.

ومثال ما كان مختلطاً قوله: (هو شمسٌ وأسدٌ وبحرٌ، جُوداً وبهاء
وشجاعة).

والثاني - وهو أن يكون ذكر المتعدد على الإجمال - نحو قوله تعالى:
﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا﴾ [البقرة: ١١١].

فإن الضمير في ﴿وَقَالُوا﴾ لليهود والنصارى، فذكر الفريقان على
وجه الإجمال بالضمير العائد إليهما، ثم ذكر ما لكل منهما، أي قالت اليهود:
لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا من
كان نصارى، فلف بين الفريقين أو القولين إجمالاً لعدم الالتباس، وللثقة بأن
السامع يرد إلى كل فريق أو كل قول مقوله، للعلم بتضليل كل فريق صاحبه
في اعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه، ولا يتصور في هذا الضرب الترتيب
وعدمه.

ومن غريب اللفّ والنشر: أن يذكر متعدّدان أو أكثر، ثم يذكر في نشر واحد ما يكون لكل من آحاد كل من المتعددين، كما تقول: الراحة والتعب والعدل والظلم قد سُدَّ من أبوابها ما كان مفتوحاً، وفُتِحَ من طرقها ما كان مسدوداً.

الجمع:

ومن المعنوي: الجمع، وهو: أن يجمع بين متعدد، اثنين أو أكثر، في حكم واحد، كقوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]، ونحو قول أبي العتاهية:

عِلِمْتَ يَا مجاشَعُ بن مسَعْدَةَ أَنَّ الشَّبَابَ والفِرَاقَ والجِدَّةَ
مُفْسَدَةٌ للمرءِ أيّ مفسدة

التفريق:

ومن المعنوي: التفريق، وهو: إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد في المدح أو غيره، كقوله:

ما نَوَّالُ الغمامِ وقتَ ربيعٍ كَنَوَّالُ الأميرِ يومَ سخاءٍ
فَنَوَّالُ الأميرِ بذرةِ عينٍ ونَوَّالُ الغمامِ قَطْرَةُ ماءٍ
أوقع التباين بين النوالين.

التقسيم:

ومن المعنوي: التقسيم، وهو: ذكر متعدد، ثم إضافة ما لكلّ إليه على جهة التعيين.

وبهذا القيد يخرج اللفّ والنشر، وقد أهمله «السكاكي»، فتوهم بعضهم



أَنَّ التَّقْسِيمَ عِنْدَهُ أَعْمُ مِنَ الْفَلِّ وَالنَّشْرِ.

وأقول: إن ذكر الإضافة مُغْنِي عن هذا القيد، إذ ليس في الفل والنشر إضافة ما لكلٍّ إليه، بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع إليه ويرده، كقول المتلمس:

وَلَا يَقِيمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرَادُّ بِهِ إِلَّا الْأَذْلَانُ عَيْرُ الْحَيِّ وَالْوَتْدُ
هَذَا عَلَى الْخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرَمَّتِهِ وَذَا يُشَجُّ فَلَا يَرِثِي لَهُ أَحَدٌ
(الضيم): الذل، والضمير في قوله: (يراد به) عائد إلى المستثنى منه المقدر
العام، وقوله: (إلا الأذلان): هو في الظاهر فاعل (لا يقيم)، وفي التحقيق
بدل، أي: لا يقيم أحدٌ على ظلمٍ يُقصد به إلا هذان (عير الحي): هو الحمار،
و(الرمة): قطعة جبل بالية، و(يُشَجُّ) أي: يدق ويشق رأسه، (فلا يرثي) أي:
فلا يرقُّ ولا يرحم.

ذكر العير والوتد، ثم أضاف إلى الأول الربط على الخسف، وإلى الثاني
الشج على التعيين.

وقيل: لا تعيين؛ لأن (هذا) و (ذا) متساويان في الإشارة إلى القريب،
فكل منهما يحتمل أن يكون إلى العير وإلى التود، فالبيت من الفل والنشر دون
التقسيم.

وفيه نظر؛ لأننا لا نُسلم التساوي، بل في حرف التنبيه إيحاء إلى أن القرب
فيه أقل، بحيث يحتاج إلى تنبيه ما، بخلاف المجرد عنها، ف (هذا) للقريب،
أعني العير، و (ذا) للأقرب، أعني التود. وأمثال هذه الاعتبار لا ينبغي أن
تُهمل في عبارات البلغاء، بل ليست البلاغة إلا رعاية أمثال ذلك.

الجمع مع التفريق:

ومن المعنوي: الجمع مع التفريق، وهو: أن يدخل شيئان في معنى، ويفرق بين جهتي الإدخال، كقوله:

فوجهُكَ كَالنَّارِ فِي ضَوْئِهَا وَقَلْبِي كَالنَّارِ فِي حَرِّهَا
أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونها كالنار، ثم فرَّق بينهما بأن وجه الشبه في الوجه: الضوء واللمعان، وفي القلب: الحرارة والاحتراق.

الجمع مع التقسيم:

ومن المعنوي: الجمع مع التقسيم، وهو: جمع متعدد تحت حكمٍ ثم تقسيمه، أو العكس - أي: تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم - .
فالأول، الذي هو الجمع أولاً ثم التقسيم بعده، كقوله:

حَتَّى أَقَامَ عَلَى أَرْبَاضٍ خَرَشْنَةٍ تَشَقَّى بِهِ الرُّومَ وَالصُّلْبَانَ وَالْبَيْعُ
لِلْسَبِي مَا نَكَحُوا، وَالْقَتْلَ مَا وَلَدُوا وَالنَّهْبَ مَا جَمَعُوا، وَالنَّارَ مَا زَرَعُوا
ضَمَّنَ الإِقَامَةَ مَعْنَى التَّسْلِيْطِ فَعَدَّاهَا بـ (على)، فقال: (على أرباض) والأرباض: جمع ربض، وهو ما حول المدينة، و (خرشنة) بلدة من بلاد الروم، و (الصلبان) جمع صليب النصاري، و (البيع) جمع بيعة وهي متعبدهم، و (حتى) متعلق بالفعل في البيت السابق، أعني (قاد المقانب) أي: العساكر.

جَمَعَ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِشْقَاءَ الرُّومِ بِالْمَدْحِ، ثُمَّ قَسَّمَ فَقَالَ: (لِلْسَبِي مَا نَكَحُوا، وَالْقَتْلَ مَا وَلَدُوا، وَذَكَرَ (مَا) دُونَ (مَنْ) إِهَانَةً وَقَلَّةَ مَبَالَاةٍ، كَأَنَّهُمْ مِنْ غَيْرِ ذَوِي الْعُقُولِ، وَمَلَأَمَةً لِقَوْلِهِ (وَالنَّهْبَ مَا جَمَعُوا، وَالنَّارَ مَا زَرَعُوا).

والثاني، الذي هو التقسيم أولاً ثم الجمع بعده، كقوله:

قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم أو حاولوا النفع في أشياعهم نفعوا
 سجيّة تلك فيهم غير محدثة إن الخلائق فاعلم شرّها البدع
 (أشياعهم) أي: أتباعهم وأنصارهم، (سجيّة) أي غريزة وخلق،
 (الخلائق) جمع خليفة: وهي الطبيعة والخلق، (البدع): جمع بدعة، وهي
 المبتدعات المحدثات.

قسّم في الأول صفة الممدوحين إلى ضرر الأعداء ونفع الأولياء، ثم جمعها
 في الثاني تحت كونها سجيّة.

الجمع مع التفريق والتقسيم:

ومن المعنوي: الجمع مع التفريق والتقسيم، وتفسيره ظاهر مما سبق فلا
 نتعرّض له، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ
 وَسَعِيدٌ﴾ (١٠٥) فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ لَمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَلِيدِينَ فِيهَا
 مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ وَأَمَّا
 الَّذِينَ سَعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَلِيدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ
 غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿هود: ١٠٥-١٠٨﴾.

﴿يَأْتِ﴾ يعني: يأتي الله، أي: أمره، أو يأتي اليوم أي: هوله، والظرف
 منصوب بإضمار (أذكر)، أو بقوله: ﴿لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ﴾ أي بما ينتفع به من
 جواب أو شفاعاة، ﴿فَمِنْهُمْ﴾ أي: من أهل الموقف ﴿شَقِيٌّ﴾ مقضي له
 بالنار، و﴿وَسَعِيدٌ﴾ مقضي له بالجنة، ﴿زَفِيرٌ﴾ أي إخراج النفس بشدة،
 و﴿وَشَهِيقٌ﴾ رده بشدة، ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ أي
 سموات الآخرة وأرضها، وهذه العبارة كناية عن التأييد ونفي الانقطاع،

﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ أي: إلا وقت مشيئة الله تعالى، ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ من تخليد البعض كالكفار وإخراج البعض كالفساق، ﴿عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ أي: غير مقطوع، بل ممتد لا إلى نهاية.

ومعنى الاستثناء الأول أن بعض الأشقياء لا يخلدون في النار كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان، وفي الثانية أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة، بل يفارقونها ابتداء، يعني أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالإيمان، والتأيد من مبدأ معيّن كما يَنْقُضُ باعتبار الانتهاء فكذاك باعتبار الابتداء.

فقد جمع الأنفس بقوله: ﴿لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ﴾ ثم فرّق بينهم، بأن بعضهم شقي وبعضهم سعيد بقوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾، ثم قَسَمَ بأن أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار، وإلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا...﴾ إلى آخر الآية.

معنيان آخران للتقسيم:

وقد يُطلق التقسيم على أمرين آخرين:

أحدهما: أن تذكر أحوال الشيء وتضيف إلى كل حال من تلك الأحوال ما يليق به، كقوله:

سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالْقَنَا وَمَشَايِخِ كَأَنَّهُمْ مِنْ طُولِ مَا التَّمُوا مُرْدُ
ثَقَالٌ إِذَا لَاقُوا، خِفَافٌ إِذَا دُعُوا كَثِيرٌ إِذَا شَدُّوا، قَلِيلٌ إِذَا عُدُّوا
(ثقال: أي لشدة وطأتهم على الأعداء، (إذا لاقوا): أي حاربوا،
(خفاف): أي مسرعون إلى الإجابة، (إذا دعوا): إلى كفاية مُهِم ودَفْعِ مُلِم،

(كثير إذا شدوا): لقيام واحد مقام الجماعة.

ذكر أحوال المشايخ، وأضاف إلى كل واحد ما يناسبها، بأن أضاف إلى الثقل حال الملاقاة، وإلى الخفة حال الدعاء، وهكذا إلى الآخر.

والثاني: استيفاء أقسام الشيء، كقوله تعالى: ﴿يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِشَاءً وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ ۝٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنِشَاءً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا ﴿٥٠﴾ [الشورى: ٤٩-٥٠] فإن الإنسان إما أن لا يكون له ولد، أو يكون له ولد ذكر، أو أنثى، أو ذكر وأنثى، وقد استوفى في الآية جميع الأقسام.

التجريد، وأنواعه:

ومن المعنوي: التجريد، وهو: أن ينتزع من أمرٍ ذي صفةٍ أمراً آخر مثله فيها - أي مماثل لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة - ، وذلك لكمال تلك الصفة في ذلك الأمر، حتى كأنه بلغ من الإتيان بتلك الصفة إلى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة.

والتجريد أقسام:

منها: ما يكون بمن التجريدية، نحو قولهم: (لي من فلان صديق حميم) أي: قريب يهتم لأمره، أي: بلغ فلان من الصداقة حداً صح معه أن يستخلص منه صديق آخر مثله من الصداقة.

ومنها: ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه، نحو قولهم: (لئن سألت فلاناً لتسألنَّ به البحر) بالغ في اتصافه بالسباحة حتى انتزع منه بحراً في السباحة.

ومنها: ما يكون بدخول باء المعية في المنتزع، نحو:

وشوهاء تعدوي إلى صارخِ الوغى بمُسْتَلْتِمٍ مثل الفنيقِ المرحلِ
 (شوهاء): أي فرس قبيح المنظر لسعة أشداقها، أو لما أصابها من
 شدائد الحرب، و (تعدو): أي تُسرِع، (صارخ الوغى): هو المستغيث في
 الحرب، و (المستلثم): لابس اللأمة، وهي الدرع، والباء للملابسة والمصاحبة،
 و (الفنيق): هو الفحل المكرم، و (المرحل) من قولهم: (رحل البعير) أشخصه
 عن مكانه وأرسله. أي: تعدو بي ومعني من نفسي مستعد للحرب. بالغَ في
 استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر.

ومنها: ما يكون بدخول (في) في المنتزع منه، نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا
 دَارُ الْآخِرَةِ﴾ [فصلت: ٢٨] أي في جهنم، وهي دار الخلد، لكنه انتزع منها داراً
 أخرى، وجعلها معدةً في جهنم لأجل الكفار، تهويلاً لأمرها، ومبالغة في
 اتصافها بالشدّة.

ومنها: ما يكون بدون توسّطِ حرفٍ، نحو قوله:

فلئن بقيتُ لأرحلنَّ بغزوةٍ تحوي الغنائم أو يموت كريم
 (تحوي): أي تجمع، و (يموت): منصوب بإضمار أن، أي إلا أن يموت،
 عنى بالكريم نفسه، وقد انتزع من نفسه كريماً مبالغة في كرمه.
 فإن قيل: هذا من قبيل الالتفات من التكلم إلى الغيبة.
 قلنا: لا ينافي التجريد، على ما ذكرنا.

وقيل: تقديره (أو يموت مني كريم)، فيكون من قبيل (لي من فلان
 صديق حميم)، ولا يكون قسماً آخر.

وفيه نظر؛ لحصول التجريد وتمام المعنى بدون هذا التقدير.

ومنها: ما يكون بطريق الكناية، نحو قول الأعشى:

يَا خَيْرُ مَنْ يَرْكَبُ الْمَطْيَّ وَلَا يَشْرَبُ كَأْساً بِكَفٍّ مَنْ بَخِلَا
 أي: يشرب الكأس بكفّ الجواد، وقد انتزع منه جواداً يشرب هو بكفه،
 على طريق الكناية؛ لأنه إذا نفى عنه الشرب بكفّ البخيل، فقد أثبت له الشرب
 بكفّ كريم، ومعلوم أنه يشرب بكفه، فهو ذلك الكريم، فهو من إطلاق المألوم
 وإرادة لازمه.

وقد خفيَ هذا على بعضهم، فزعم أن الخطاب إن كان لنفسه فهو تجريد،
 وإلا فليس من التجريد في شيء، بل هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل.
 وأقول: الكناية لا تُنافي التجريد على ما قرّرنا، ولو كان الخطاب لنفسه لم
 يكن قسماً بنفسه، بل يكون داخلاً في مخاطبة الإنسان نفسه.

ومنها: مخاطبة الإنسان نفسه، وبيان التجريد في ذلك أنه ينتزع من نفسه
 شخصاً آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه، كقول المتنبي:
 لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٍ فَلْيَسْعِدِ النَّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ
 (الحال): أي الغنى، فكأنه انتزع من نفسه شخصاً آخر مثله في فقد الخيل
 والمال وخاطبه.

المبالغة، وأنواعها، والمقبول منها:

ومن المعنوي: المبالغة المقبولة؛ لأن الردودة لا تكون من المحسنات، وفي
 هذا إشارة إلى الرد على من زعم أن المبالغة مقبولة مطلقاً، وعلى من زعم أنها
 مردودة مطلقاً.

ثم إنه فسّر مطلق المبالغة، وبيّن أقسامها، والمقبولة منها والردودة منها،

فقال:

والمبالغة مطلقاً: أن يدَّعي لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدًّا مستحيلاً أو مستبعداً، وإنما يدَّعي ذلك لئلا يظن أن ذلك الوصف غير متناهٍ في الشدة أو الضعف.

وتنحصر المبالغة في ثلاثة أنواع، وهي: التبليغ، والإغراق، والغلو، لا بمجرد الاستقراء، بل بالدليل القطعي، وذلك لأن المدَّعى: إن كان ممكناً عقلاً وعادة فتبليغٌ، كقول امرئ القيس:

فَعَادَى عِدَاءَ بَيْنِ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ دراكاً، فلم ينضح بهاءً فَيُغْسَلِ
الضمير في (فعادى) يعود إلى الفرس، و(عداء): هو الموالاة بين الصيدين، يصرع أحدهما على أثر الآخر في طلق واحد، و(ثور): يعني به الذكر من بقر الوحش، و(نعجة): يعني الأنثى منها، و(دراكاً): أي متتابعاً، (فلم ينضح بهاءً فيغسل): أي لم يعرق فلم يغسل.

ادَّعى أن فرسه أدرك ثوراً ونعجة في مضمار واحد ولم يعرق، وهذا ممكن عقلاً وعادة.

وإن كان المدَّعى ممكناً عقلاً لا عادةً فإغراقٌ، كقول عمرو بن الأيهم التغلبي:

وَنُكْرِمَ جَارِنَا مَا دَامَ فِينَا وَتُبِعُهُ الْكَرَامَةُ حَيْثُ مَا لَا
(نتبعه): من الإتياع، أي نرسل الكرامة على أثره، و (حيث ما لا): أي سار، وهذا ممكن عقلاً لا عادة، بل في زماننا يكاد يلحق بالمتنع عقلاً، إذ كلَّ ممكن عادة ممكن عقلاً.

والتبليغ والإغراق مقبولان.

وإن لم يكن المدعى ممكناً عقلاً ولا عادة - لامتناع أن يكون ممكناً عادة
ممتنعاً عقلاً، إذ كل ممكن عادة ممكن عقلاً ولا ينعكس - فغلو، كقول أبي نواس:
وَأَخْفَتَ أَهْلَ الشَّرْكِ حَتَّى إِنَّهُ لَتَخَافُكَ النَّطْفُ التِّي لَمْ تُخْلَقْ
فإن خوف النطفة غير المخلوقة ممتنع عقلاً وعادة.

والمقبول من الغلو أصناف:

منها: ما أدخل عليه ما يقربه إلى الصحة، نحو لفظ: (يكاد) في قوله تعالى:

﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِئُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥].

ومنها: ما تضمن نوعاً حسناً من التخييل، كقول المتنبي:

عَقَدْتُ سَنَابِكَهَا عَلَيْهَا عِثْرًا لَوْ تَبَتَغَى عَنْقًا عَلَيْهِ لَأُمَكَّنَا
(سَنَابِكَهَا) أي: حوافر الجياد، (عليها): يعني فوق رؤوسها، (عِثْرًا):
بكسر العين بزنة دِزْهم، أي: غباراً.

ومن لطائف العلامة في «شرح المفتاح»: «العِثْر: الغبار، ولا تُفْتَح فيه
العين».

وألطف من ذلك ما سمعت أن بعض البغاليين كان يسوق بَغْلَتَهُ في سوق
بغداد، وكان بعض عدول دار القضاء حاضراً، فضرطت البغلة، فقال البغال
- على ما هو دأبهم -: بِلَحِيَةِ الْعِدْلِ - بكسر العين -، يعني: أَحَدُ شِقْيِي الْوَقْرِ: أي
الْحِمْل، فقال بعض الظرفاء على الفور: افتح العين فإنَّ المولى حاضر.

ومن هذا القبيل ما وقع لي في قصيدة:

عَلَا فَأَصْبَحَ يَدْعُوهُ الْوَرَى مَلِكًا وَرِثِمَا فَتَحُوا عَيْنَا غَدَا مَلَكًا
ومما يناسب هذا المقام أن بعض أصحابي ممن الغالب على لهجتهم

إمالة الحركات نحو الفتحة أتاني بكتاب، فقلت: لمن هو؟ فقال: لمولانا عمر -بفتح العين-، فضحك الحاضرون، فنظر إليّ كالمتعرف عن سبب ضحكهم، المسترشد لطريق الصواب، فرمزت إليه بغض الجفن وضَمَّ العين، فتفطن للمقصود، واستظرف الحاضرون ذلك.

ادّعى الشاعر في بيت (الغلو) المتضمن نوعاً من التخيل تراكم الغبار المرتفع من سنانك الخيل فوق رؤوسها، بحيث صار أرضاً يمكن سيرها عليه، وهذا ممتنع عقلاً وعادة، لكنه تخيل حسن.

وقد اجتمع إدخال ما يقربه إلى الصحة؛ وتضمن التخيل الحسن في قول «الأرجاني»:

يُحَيِّلُ لِي أَنْ سُمِّرَ الشُّهْبُ فِي الدَّجَى وَشُدَّتْ بِأَهْدَابِي إِلَيْهِنَّ أَجْفَانِي
أي: يوقع في خيالي أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها، وأن أجفان عيني قد شدت بأهدابها إلى الشهب؛ لطول ذلك الليل وغاية سهري فيه، وهذا تخيل حسن، ولفظ (يُحَيِّلُ) يزيد حسناً.

ومنها: ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة، كقوله:

أَسْكُرُ بِالْأَمْسِ إِنْ عَزَمْتُ عَلَى الْـ شَرِبْ غَدًا، إِنْ ذَا مِنْ الْعَجَبِ.

المذهب الكلامي:

ومن المعنوي: المذهب الكلامي، وهو: إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام، وذلك بأن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب، نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ فَسَدْنَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] واللازم -وهو فساد السموات والأرض- باطل؛ لأن المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه،

فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة، وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التي يُكتفي بها في الخطابات دون القطعيات المعتمدة في البرهانيات.

وقول النابغة الذبياني يعتذر إلى النعمان بن المنذر:

حلفتُ فلم أترك لنفسك رِبةً وليس وراء الله للمرء مَطْلَبُ
لئن كنتَ قد بلغتَ عني وشاية لمبلغك الواشي أغشُّ وأكذب
ولكنني كنتُ امرأً لي جانب من الأرض فيه مُستَراذٌ ومذهب
ملوك وإخوان إذا ما مدحتهم أحكَّم في أموالهم وأقرب
كفعلك في قوم أراك اصطنعتهم فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا
(الربة): الشك، واللام في (لئن كنت) لتوطئة القسم، وفي (لمبلغك) لام جواب القسم، و (أغش): من غشَّ بمعنى خان، و (مستراذ) أي: موضع طلب الرزق، من راد الكلاء، و (مذهب) أي: موضع ذهاب للحاجات، (ملوك) أي: في ذلك الجانب ملوك، و (أحكم في أموالهم) أي: أتصرف فيها كيف شئت، و (أقرب) أي: وأصير رفيع المرتبة، (كفعلك) أي: كما تفعله أنت، (اصطنعتهم): أحسنت إليهم.

أي: لا تعاتبني على مدح آل جفنة المحسنين إليّ، والمنعمين عليّ، كما لا تعاتب قوماً أحسنت إليهم فمدحوك، فكما أن مدح أولئك لا يُعد ذنباً كذلك مدحي لمن أحسن إليّ.

وهذه الحجة على طريق التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياساً، ويمكن رده إلى صورة قياس استثنائي، أي: لو كان مدحي لآل جفنة ذنباً لكان مدح أولئك القوم لك أيضاً ذنباً، واللازم باطل، فهكذا الملزوم.

حسن التعليل، وأنواعه:

ومن المعنوي: حسن التعليل، وهو: أن يدعى لوصفٍ علةً مناسبةً له باعتبار لطيف، بأن ينظر نظراً يشتمل على لطف ودقة، ولا يكون ما اعتبر علةً لهذا الوصف علةً له في الواقع، بمعنى أن هذا الوصف لا يكون علة في نفس الأمر، وإنما اعتبر كونه علةً بوجه من التخيل، فلو كان الوصف علةً في الواقع كما إذا قلت: (قتل فلان أعداه لدفع ضررهم) فإنه لا يكون في شيء من حسن التعليل.

وحسن التعليل أربعة أضرب؛ لأن الصفة التي ادعى لها علة مناسبة، إما ثابتة قصد بيان علتها، أو غير ثابتة أريد إثباتها.

والأولى: إما أن يظهر لها في العادة علة، وإن كانت لا تخلو في الواقع عن علة، وإما ألا يظهر لها علة في العادة.

فالتى لا تظهر لها علة في العادة كقول المتنبي:

لَمْ يَحْكُ نَائِلَكَ السَّحَابُ وَإِنَّمَا حُمَّتْ بِهِ فَصَبَّيْهَا الرُّحَضَاءُ
(لم يحك) أي: لم يشابه، والنائل: العطاء، (حمت به) أي: صارت محمولة بسبب نائلك وتفوقه عليها، (فصبيها الرضاء) أي: فالمصبوب من السحاب الذي هو المطر هو عرق الحمى. فتزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة، وقد علّله بأنه عرق حمّاها الحادثة بسبب غيظها من عطاء الممدوح.

والتي تظهر لها في العادة علة غير العلة المذكورة - لتكون المذكورة غير حقيقية، فتكون من حسن التعليل - كقول أبي الطيب المتنبي:



مابه قَتْلُ أعاديهِ ولكن يَبْقَى إِخْلَافَ ما ترجو الذئاب
 فإن قتل الأعداء في العادة لدفع مضرَّتْهم، وصفو المملكة عن منازعتهم،
 لا لما ذكره من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه، ومحبة صدق رجاء الراجين
 بَعَثَتْهُ على قتل أعدائه، لما عُلِمَ من أنه إذا توجَّه إلى الحرب صارت الذئاب ترجو
 اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتل من الأعادي، وهذا - مع أنه وصف بكمال
 الجود - وصف بكمال الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم.
 والثانية - أي الصفة غير الثابتة التي أريد إثباتها - إما ممكنة، وإما غير
 ممكنة.

فالممكنة كقول مسلم بن الوليد:

يا واشياً حَسَنْتَ فبنا إِسَاءَتَهُ نَجَّى حَذَارُكَ إِنْسَانِي مَنْ الغرق
 (حذارك) أي: حذاري إياك، وأراد بقوله: (إنساني) أي: إنسان عيني.
 فإن استحسان إِسَاءَةِ الواشي ممكن، لكن لما خالف الشاعرُ الناسَ فيه - إذ
 لا يستحسنه الناس - عَقَّبَهُ بأن حذاره من الواشي نَجَّى إنسانه من الغرق في
 الدموع، أي حيث ترك البكاء خوفاً منه.

وغير الممكنة قد مثَّلَ له «الخطيب» بقول الشاعر:

لَوْلَمْ تَكُن نِيَّةُ الْجُوزَاءِ خِدْمَتَهُ لَمَّا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عَقْدَ مُنْتَقِ
 (انتطق) أي: شد النطاق، وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء،
 فَنِيَّةُ الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد إثباتها، كذا في «الإيضاح».
 وفيه بحث؛ لأن مفهوم هذا الكلام هو أن نِيَّةَ الجوزاء خدمة الممدوح عِلَّةٌ
 لرؤية عقد النطاق عليها، أعني لرؤية حالةٍ شبيهة بانتطاق المنتطق، كما يقال:

(لو لم تجنني لم أكرمك) يعني أن علة الإكرام هي المجيء، وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح، فيكون من الضرب الأول، وهو الصفة الثابتة التي قصد بيان علتها.

وما قيل إنه أراد أن الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء، وقد أثبتها الشاعر، وعلّلها بنية الجوزاء خدمة الممدوح، فهو -مع أنه مخالف لصريح كلام المصنف في «الإيضاح»- ليس بشيء؛ لأن حديث انتطاق الجوزاء -أعني: الحالة الشبيهة بذلك- ثابت، بل محسوس، والأقرب أن يجعل (لو) هنا مثلها في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ فَسَدْنَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] أعني الاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الأول، فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح، أي دليلاً عليه وعلة للعلم بوجوده مع أنه وصف غير ممكن.

وألحق بحسن التعليل ما بني على الشك، ولم يجعل منه لأن في حسن التعليل ادّعاء وإصراراً، والشك ينافيه، كقول أبي تمام:

كَأَنَّ السَّحَابَ الْغُرَّ غَيَّيْنَ تَحْتَهَا حَبِيباً فَمَا تَرَقَّا لَهُنَّ مَدَامُغُ
(الغر): جمع الأغر، والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء، (غَيَّيْنَ تَحْتَهَا) أي: تحت الرُّبَى، (فَمَا تَرَقَّا): الأصل (ترقأ) بالهمزة فخففت، أي: ما تسكن. علّل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها غيبت حبیباً تحت تلك الرُّبَى فهي تبكي عليها.

التفريع:

ومن المعنوي: التفريع، وهو: أن يثبت لمتعلق أمر حكم، بعد إثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر، على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب. وهو احتراز عن



نحو: (غلام زيد راكب وأبوه راكب)، ومثال التفريع قول الكميت:

أحلامكم لَسَقَامَ الجهل شافية كما دماؤكم تُشْفِي من الكَلْب
الكَلْب - بفتح الكاف واللام -: شبه جنون يحدث للإنسان من عض
الكلب، ولا دواء له أنجع من شرب دم ملك، كما قال الحماسي:
بُنَاءُ مكارم وأساءة كَلِمٍ دماؤُكم من الكَلْب الشفاء
ففرَّع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم
من الكَلْب، يعني أنهم ملوك وأشراف، وأنهم أرباب العقول الراجحة.
تأكيد المدح بما يشبه الدم، وأنواعه:

ومن المعنوي: تأكيد المدح بما يشبه الدم، وهو ضربان:

الضرب الأول، وهو أفضلهما: أن يُستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء
صفة مدح لذلك الشيء، بتقدير دخول صفة المدح في صفة الذم، كقول النابغة:
ولا عيبَ فيهم غيرَ أن سيوفَهُم بهنَّ فلولٍ من قِراعِ الكتائبِ
أي: إن كان فلول السيف من القرع عيباً. فأثبت شيئاً من العيب على
تقدير كون فلول السيف من العيب، وهذا التقدير - وهو كون الفلول من
العيب - مُحال؛ لأنه كناية عن كمال الشجاعة، وإثبات شيء من العيب على
هذا التقدير في المعنى تعليق بالمحال، كما يقال: حتى يبيض القار، أو حتى يلج
الجمل في سم الخياط، فالتأكيد في هذا الضرب من جهة أنه كدعوى الشيء
بيئته؛ لأنه علق نقيض المدعى - وهو إثبات شيء من العيب - بالمحال، والمعلق
بالمحال محال، فعَدَمُ العيب محقق.

ومن جهة أن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال - أي كون المستثنى

منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه - وذلك لما تقرّر في موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز، وإذا كان الأصل في الاستثناء الاتصال، فذكر أداته قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج المستثنى مما قبل الأداة، وهو المستثنى منه، فإذا ولي الأداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع جاء التأكيد؛ لما فيه من المدح على المدح، والإشعار بأنه لم يجد صفة ذمّ حتى يستثنيها، فاضطر إلى استثناء صفة مدح، وتحول الاستثناء إلى الانقطاع.

والضرب الثاني من تأكيد المدح بما يشبه الذم: أن يثبت لشيء صفة مدح، وتعقب بأداة الاستثناء، أي يذكر عقيب إثبات صفة المدح لذلك الشيء أداة استثناء تليها صفة مدح أخرى لذلك الشيء، نحو: (أنا أفصح العرب بيّد أني من قریش)، بيّد بمعنى: غير، وهي أداة الاستثناء، وأصل الاستثناء في هذا الضرب أيضاً أن يكون منقطعاً، كما أن الاستثناء في الضرب الأول منقطع؛ لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه، وهذا لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال، لكن الاستثناء في هذا الضرب لم يقدر متصلاً كما قدر في الضرب الأول؛ إذ ليس هنا صفة ذمّ منفيّة عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها.

وإذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلاً في هذا الضرب فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني، وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شيء مما قبلها من حيث إن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال، فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد، ولا يفيد التأكيد من جهة أنه كدعوى الشيء ببيّنة؛ لأنه مبنيّ على التعليق بالمحال، المبنيّ على تقدير الاستثناء متصلاً، ولكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط، كان الضرب الأول المفيد

للتأكيد من وجهين أفضل.

ضرب آخر من تأكيد المدح:

ومن تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر، وهو: أن يؤتى بمستثنى فيه معنى المدح معمولاً لفعل فيه معنى الذم، نحو: ﴿وَمَا نَقِمُ مِنْهَا إِلَّا أَنْتَ أَمَّا بِكَائِنٍ رَبَّنَا﴾ [الأعراف: ١٢٦] أي: ما تعيب منّا إلا أصل المناقب والمفاخر، وهو الإيثار. يقال: (نَقِمُ منه، وانتقم) إذا عابه وكرهه.

وهو كالضرب الأول في إفادة التأكيد من وجهين.

والاستدراك المفهوم من لفظ (لكن) في باب تأكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء، وذلك كما في قول بديع الزمان الهمداني:

هو البدر، إلا أنه البحر زاخراً سوى أنه الضرغام، لكنّه الوبلُ
فقوله (إلا) و (سوى) استثناء، مثل (بيد أني من قريش)، وقوله: (لكنه)
استدراك يفيد فائدة الاستثناء في هذا الضرب، لأن (إلا) في الاستثناء المنقطع
بمعنى (لكن).

تأكيد الذم بما يشبه المدح، وأنواعه:

ومن المعنوي: تأكيد الذم بما يشبه المدح، وهو ضربان:

أحدهما: أن يستثنى من صفة مدحٍ منفية عن الشيء صفة ذمٌ له، بتقدير دخول صفة الذم في صفة المدح، كقولك: (فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه).

وثانيهما: أن يثبت للشيء صفة ذم، وتعقب بأداة استثناء يليها صفة ذم أخرى لذلك الشيء، كقولك: (فلان فاسق إلا أنه جاهل).

فالضرب الأول يفيد التأكيد من وجهين، والثاني يفيد من وجه واحد، وتحقيقهما على قياس ما مرّ في تأكيد المدح بما يشبه الذم.

الاستتباع:

ومن المعنوي: الاستتباع، وهو: المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر. كقول المتنبي:

نَهَبْتُ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ لَهْتُ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدٌ
مدَّحَهُ بِالنَّهْيَةِ فِي الشَّجَاعَةِ، حَيْثُ جَعَلَ قِتْلَهُ بِحَيْثُ يَخْلُدُ وَارِثُ
أَعْمَارِهِمْ، عَلَى وَجْهِ اسْتِتْبَاعٍ مَدْحِهِ بِكَوْنِهِ سَبَباً لِصَلَاحِ الدُّنْيَا وَنِظَامِهَا، إِذْ لَا
تَهْنَأُ لِأَحَدٍ بِشَيْءٍ لَا فَائِدَةَ لَهُ فِيهِ.

قال علي بن عيسى الربيعي: في البيت وجهان آخران من المدح، أحدهما: أنه نهب الأعمار دون الأموال، كما هو مقتضى علو الهمة، وذلك مفهوم من تخصيص الأعمار بالذكر والإعراض عن الأموال، مع أن النهب بها أليق، وهم يعتبرون ذلك في المحاورات والخطايبات وإن لم يعتبره أئمة الأصول. والثاني: أنه لم يكن ظالماً في قتلهم؛ لأنه لم يقصد بذلك إلا صلاح الدنيا وأهلها، وإلا لما كان للدنيا سرور بخلوده.

الإدماج:

ومن المعنوي: الإدماج، وهو في اللغة مأخوذ من قولهم: (أدمج الشيء في ثوبه) إذا لفّه فيه، وهو في الاصطلاح: أن يتضمّن كلامٌ سبقَ لمعنى -مدحاً كان أو غيره- معنىً آخر. فهو لشموله المدح وغيره أعمّ من الاستتباع، لاختصاصه بالمدح، كقول المتنبي:



أَقْلَبَ فِيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي أَعْدُّ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الذَّنُوبَا
فَإِنَّهُ ضَمَّنَ وَصْفَ اللَّيْلِ بِالطُّوْلِ الشَّكَايَةَ مِنَ الدَّهْرِ.

التوجيه:

ومن المعنوي: التوجيه، ويسمى محتمل الضدين، وهو: إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين، أي متباينين متضادين، كالمدح والذم مثلاً. ولا يكفي مجرد احتمال معنيين متغايرين، كقول من قال لأعور:

خَاطَ لِي عَمْرُو قَبَاءَ لَيْتَ عَيْنِيهِ سَوَاءَ
يَحْتَمِلُ تَمْنِي صِحَّةَ الْعَيْنِ الْعُورَاءِ فَيَكُونُ دَعَاءَ لَهُ، وَالْعَكْسُ فَيَكُونُ دَعَاءَ عَلَيْهِ.

قال «السكاكي»: ومن التوجيه متشابهات القرآن باعتبار، وهو احتمالها لوجهين مختلفين، وتفارقُ باعتبار آخر، وهو عدم استواء الاحتمالين؛ لأن أحد المعنيين في المتشابهات قريب والآخر بعيد، لما ذكره «السكاكي» نفسه من أن أكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والإيهام، ويجوز أن يكون وجه المفارقة هو أن المعنيين في المتشابهات لا يجب تضادهما، وتضادهما شرط في التوجيه.

الهزل الذي يراد به الجد:

ومن المعنوي: الهزل الذي يراد به الجد، وهو: أن يذكر الشيء على سبيل اللعب والمباشطة، ويقصد به أمر صحيح في الحقيقة. وهو عكس التهكم، فإن التهكم ظاهره جدّ، وباطنه هزل، ومثال الهزل الذي يراد به الجد قول أبي نواس:

إِذَا مَا تَمِيْمِي أَتَاكَ مَفَاخِرًا فَقُلْ: عَدَّ عَنْ ذَا، كَيْفَ أَكُلُّكَ لِلضَّبِّ؟

تجاهل العارف:

ومن المعنوي: تجاهل العارف، وهو كما سماه «السكاكي»: سَوُّ المعلومِ مَسَاقٍ غيرِه لُنُكْتَةٍ. وقال: لا أحب تسميته بالتجاهل؛ لوروده في كلام الله تعالى. والنكته مثل التوبيخ في قول ليلي بنت طريف الخارجية:

أيأشجر الخابور مَالَكْ مُورِقاً كأنك لم تجزع على ابن طريف
(الخابور): نهر من ديار بكر، (مورقا) أي: ناضراً إذا ورق.
ومثل المبالغة في المدح، كقول البحري:

أَلَمْعُ بَرَقِ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مَصْبَاحٍ أَمْ ابْتِسَامَتُهَا بِالْمَنْظَرِ الضَّاحِي؟
ومثل المبالغة في الذم، كقول زهير بن أبي سلمى:
وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصنٍ أم نساء
(إخال) أي: أظن، وكسر همزة المتكلم فيه هو الأفصح، وبنو أسد تقول:
(أخال) بالفتح وهو القياس، وقوله: (أقوم آل حصن أم نساء) فيه دلالة على
أن القوم هم الرجال خاصة.

ومثل التدلُّه والتحيُّر والتدهُّش في الحب قول الحسين بن عبد الله، وينسب
لذي الرمة:

بِاللهِ يَا ظِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ
وفي إضافة ليلي إلى نفسه أولاً والتصريح باسمها ثانياً استلذاذ.
وهذا أنموذج من نكت التجاهل، وهي أكثر من أن يضبطها القلم.

القول بالموجب، وأنواعه:

ومن المعنوي: القول بالموجب، وهو ضربان:

أحدهما: أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم، فتثبتها لغيره، أي فتثبت أنت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء، من غير تعرّض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير أو نفيه عنه، نحو قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَيْنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَا الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلُّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨].

فـ (الأعز): صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم، و (الأذل): كناية عن المؤمنين، وقد أثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة، فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم، وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنون، ولم يتعرّض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للموصوفين بالعزة - أعني الله تعالى ورسوله والمؤمنين - ولا لنفيه عنهم.

والثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده، حال كون خلاف مراده مما يحتمله ذلك اللفظ، وإنما يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ، كقوله:

قلت: ثَقُلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مَرَاراً؟ قال: ثَقُلْتُ كَاهِلِي بِالْأَيْدِي
فلفظ (ثَقُلْتُ) وقع في كلام الغير بمعنى: حَمَلْتُكَ الْمُوْتَةَ، فحمله على تثقيل عاتقه بالأأيادي والمنن، بأن ذكر متعلّقه، أعني قوله: (كاهلي بالأأيادي).

الإطراد:

ومن المعنوي: الإطراد، وهو: أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره وأسماء آبائه على ترتيب الولادة، من غير تكلف في السبك، كقوله:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَّثَ عَرُوشَهُمْ بعتيبة بن الحارث بن شهاب

يقال للقوم إذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم: (قد ثل عرشهم) يعني: إن تبجحوا بقتلك وفرحوا به فقد أثرت في عزهم، وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم.

فإن قيل: هذا من تتابع الإضافات، فكيف يعد من المحسنات؟ قلنا: قد تقرّر أن تتابع الإضافات إذا سلّم من الاستكراه مَلَحَ وَلُطِفَ، والبيت من هذا القبيل، كقوله عليه الصلاة والسلام: «الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم». هذا تمام ما ذكر من الضرب المعنوي.

الجناس:

وأما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فمنه: الجناس بين اللفظين، وهو: تشابههما في اللفظ، أي في التلفّظ والنطق، فيخرج التشابه في المعنى، نحو: (أسد وسبع)، أو في مجرد العدد، نحو: (ضرب وعلم)، أو في مجرد الوزن، نحو: (ضرب وقتل).

والتام من الجناس: أن يتفق اللفظان في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها. وذلك أن كل واحد من الحروف التسعة والعشرين نوع.

وبشرط الاتفاق في النوع يخرج نحو: (يفرح ويمرح).

وبالاتفاق في أعدادها يخرج نحو: (الساق والمساق).

وبالاتفاق في هيئاتها يخرج نحو: (البَرْد والبُرْد). فإن هيئة الكلمة هي

كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات، فنحو: (ضرب وقتل) على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف، بخلاف (ضرب وضرب) مبنيين للفاعل



والمفعول؛ فإنهما على هئتين مع اتحاد الحروف، وبالاتفاق في ترتيبها - أي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيرها عنه - يخرج نحو: (الفتح والحتف).

فإن كان اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من أنواع الكلمة، كاسمين أو فعلين أو حرفين، يسمّى الجناس مائلاً؛ جرياً على اصطلاح المتكلمين من أن التماثل هو الاتحاد في النوع، نحو: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لِيُثْبَوُا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥]. الساعة الأولى: القيامة، والثانية: الساعة من ساعات الأيام.

وإن كانا من نوعين، اسم وفعل؛ أو اسم وحرف؛ أو فعل وحرف، يسمى مستوفى، نحو قول أبي تمام:

ما مات من كرم الزمان فإنه يحالدى يحيى بن عبد الله
لأنه كريمٌ يحيى اسم الكرم.

وللجناس التام تقسيم آخر، وهو أنه إن كان أحد لفظيه مركباً والآخر مفرداً سمي جناس التركيب، وحيث إن اتفق اللفظان المفرد والمركب في الخط خُصّ هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه؛ لاتفاق اللفظين في الكتابة، كقوله:

إذا مَلِكٌ لم يكن ذا هِبةً فدَعَهُ فدولته ذاهِبةٌ
(ذا هبة) أي: صاحب هبة وعطاء، و (دعه) أي: أتركه، (فدولته ذاهبة)
أي: غير باقية.

وإن لم يتفق اللفظان المفرد والمركب في الخط خُصّ هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق؛ لافتراق اللفظين في صورة الكتابة كقوله:

كلكم قد أخذ الجا مَ ولا جامَ لنا
ما الذي ضرَّ مدير الـ جامَ لو جامَلنا
(جاملنا) أي: عاملنا بالجميل.

هذا إذا لم يكن اللفظ المركب مركباً من كلمة وبعض كلمة، وإلا خُصَّ
باسم المرفو، كقول بعضهم: (أهذا مصاب أم طعم صاب).

وإن اختلف لفظا المتجانسين في هيئات الحروف فقط، واتفقا في النوع
والعدد والترتيب، يسمى التجنيس محرفاً؛ لانحراف إحدى الهيئتين عن الهيئة
الأخرى، والاختلاف قد يكون بالحركة كقولهم: (جبة البرْد، جنة البرْد)،
واختلاف الهيئة في لفظ (البرْد والبرْد) بالضم والفتح.

ونحوه في أن الاختلاف في الهيئة فقط قولهم: (الجاهل إما مُفَرِّط وإما
مُفَرِّط) لأن الحرف المشدّد لما كان يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف
واحد عُدَّ حرفاً واحداً، وجُعِل التجنيس مما الاختلاف فيه في الهيئة فقط،
واختلاف الهيئة في مُفَرِّط ومُفَرِّط باعتبار أن الفاء من أحدهما ساكن، ومن
الآخر مفتوح.

وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون جميعاً، كقولهم: (البدعة شَرَك
الشُّرك) فإن الشين من الأول مفتوح، ومن الثاني مكسور، والراء من الأول
مفتوح، ومن الثاني ساكن.

وإن اختلف لفظا المتجانسين في أعداد الحروف، بأن يكون في أحد
اللفظين حرفٌ زائد أو أكثر إذا سقط حصل الجناس التام سمي الجناس ناقصاً؛
لنقصان أحد اللفظين عن الآخر، وذلك الاختلاف إما بحرف واحد أو أكثر
كما قلنا، والزيادة بحرف واحد على ثلاثة أضرب؛ لأن الزائد إما أن يكون في

أول الكلمة مثل: ﴿وَالْفَتْحُ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾ (٣٩) إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ ﴿[القيامة: ٢٩]-
 ٣٠] زيادة الميم، وإما في الوسط، نحو: (جدي جهدي) بزيادة الهاء، وقد سبق
 أن المشدّد في حكم المخفّف، وإما في الآخر كقول أبي تمام:

يَمْدُونُ مِنْ أَيْدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمٍ نَصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاضٍ قَوَاضِبٍ
 بزيادة الميم في (عواصم)، والباء في (قواضب)، ولا اعتبار بالتنوين،
 وقوله: (من أيد) في موضع مفعول (يمدّون) على زيادة (من) كما هو مذهب
 «الأخفش»، أو على كونها للتبعية كما في قولهم: (هز من عطفه، وحرك من
 نشاطه) أو على أنه صفة محذوف، أي: يمدّون سواعد من أيد، و (عواص) جمع
 عاصية من (عصاه) أي ضربه بالعصا، و (عواصم): من (عصمه) أي حفظه
 وحماه. أي: يمدّون أيدياً ضاربات للأعداء، حاميات للأولياء، صائلات على
 الأقران بسيف حاكمة بالقتل قاطعة.

وربما سُمّي هذا القسم الذي تكون الزيادة فيه في الآخر مطرفاً.
 وأما الزيادة بأكثر من حرف واحد، فلم يذكر من هذا الضرب إلا ما
 تكون الزيادة في الآخر، ومثاله قول الخنساء:

إِنْ الْبُكَاءُ هُوَ الشِّفَاءُ مِنْ الْجَوَى بَيْنَ الْجَوَانِحِ
 بزيادة النون والحاء، وربما سُمي هذا النوع مذيلاً.
 وإن اختلف لفظا المتجانسين في أنواع الحروف فيشترط أن لا يقع
 الاختلاف بأكثر من حرف واحد، وإلا لبعد التشابه بينهما ولم يبق التجانس،
 كلفظي (نصر ونكل).

ثم الحرفان اللذان وقع بينهما الاختلاف إن كانا متقاربين في المخرج سُمي

الجناس مضارعاً، وهو ثلاثة أضرب؛ لأن الحرف الأجنبي:

إما في الأول، نحو: (بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس).

أو في الوسط، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْتَوُونَ عَنْهُ﴾

[الأنعام: ٢٦].

أو في الآخر، نحو: «الخليل معقود بنواصيها الخير».

ولا يخفى تقارب الدال والطاء، وكذا الهاء والهمزة، وكذا اللام والراء.

وإن لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقاً، وهو أيضاً:

إما في الأول، نحو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١] (الهمز):

الكسر، و (اللمز): الطعن، وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس والطعن فيها، وبناء (فَعَلَة) يدل على الاعتقاد.

وإما في الوسط، نحو: ﴿ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ

وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر: ٧٥]، وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر، فإنهما شفويتان، وإن أريد بالتقارب أن تكونا بحيث تدغم أحدهما في الأخرى، فالهاء والهمزة ليستا كذلك.

وإما في الآخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ﴾

[النساء: ٨٣].

وإن اختلف لفظاً المتجانسين في ترتيب الحروف، بأن يتحد النوع والعدد

والهيئة، لكن قدّم في أحد اللفظين بعض الحروف وآخر في اللفظ الآخر، سُمي

هذا النوع تجنيس القلب، نحو: (حسامه فتح لأوليائه حتف لأعدائه) ويسمى

مثل هذا: قلب كُلٍّ؛ لانعكاس الحروف كلها، ونحو: «اللهم استر عوراتنا

وآمن روعاتنا» ويسمى مثل هذا: قلب بعض، إذ لم يقع الانعكاس إلا بين



بعض حروف الكلمة.

فإذا وقع أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب في أول البيت واللفظ الآخر في آخره سُمي تجنيس القلب حينئذ: مقلوباً مجنّحاً؛ لأن اللفظين بمنزلة جناحين للبيت، كقوله:

لاح أنوار الهدى من كفه في كل حال
وإذا ولي أحد المتجانسين -أيّ تجانس كان- الآخر من غير أن يفصل بين اللفظين إلا بحرف جر أو بحرف عطف: سمي الجناس مزدوجاً، ومكرراً، ومردداً، نحو: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَاٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢] هذا من التجنيس اللاحق، وأمثلة الأقسام الأخر ظاهرة بما سبق.

ويلحق بالجناس شيان:

أحدهما: أن يجمع اللفظ الاشتقاق -وهو توافق الكلمتين في الحروف الأصول مع الاتفاق في أصل المعنى-، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَاسِمِ﴾ [الروم: ٤٣] فإنهما مشتقان من قام يقوم.

والثاني: أن تجمعهما المشابهة، وهي اتفاق يشبه الاشتقاق، وليس باشتقاق، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨] فالأول من القول، والثاني من القلي.

وقد يتوهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير، وهذا غلط؛ لأن الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الأصول دون الترتيب، مثل القمر والرقم والمرق.

وقد مثلوا في هذا المقام بقوله تعالى: ﴿أَنَّا قَلَّتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضِيْتُمْ

بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴿التوبة: ٣٨﴾ ولا يخفى أن (الأرض) مع (أرضيتم) ليس كذلك.

رد العجز على الصدر:

ومن اللفظي: رد العجز على الصدر.

وهو في النشر: أن يجعل أحد اللفظين المتفقين في اللفظ والمعنى، أو المتشابهين في اللفظ دون المعنى، أو الملحقين بالمتجانسين -عني الذين يجمعهما الاشتقاق، أو شبه الاشتقاق- في أول الفقرة، واللفظ الآخر في آخر الفقرة. فتكون الأقسام أربعة:

نحو قوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧] في المتفقين في اللفظ والمعنى.

ونحو: (سائل اللئيم يرجع ودمعهُ سائل) في المتشابهين في اللفظ. ونحو قوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠] في الملحقين اشتقاقاً.

ونحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨] في الملحقين بشبه الاشتقاق.

وهو في النظم: أن يكون أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقاً أو شبه اشتقاق في آخر البيت، واللفظ الآخر في صدر المصراع الأول، أو حشوه، أو آخره، أو صدر المصراع الثاني. فتصير الأقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة في أربعة، والمصنف أورد ثلاثة عشر مثلاً وأهمل ثلاثة، كقوله:

سريع إلى ابنِ العمِّ يَلْطُمُ وجهه وليس إلى داعي الندى بسريع
 فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الأول، وقول شاعر الحماسة:
 تَمَتَّعَ مِنْ شَمِيمِ عَرَارِ نَجْدٍ فما بعد العشيَّة من عَرَارِ
 فيما يكون المكرر الآخر في حشو المصراع الأول.

ومعنى البيت: استمتع بشميم عرار نجد - والعرارة: وردة ناعمة صفراء
 طيبة الرائحة - فإننا نعدّمه إذا أمسينا، لخروجنا من أرض نجد وهي منابته.
 وقول أبي تمام:

ومن كان بالبيضِ الكواعبِ مُغرماً فما زلت بالبيضِ القواضبِ مُغرماً
 (الكواعب): جمع كاعب، وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود، (مغرماً):
 مولعاً، (فما زلت بالبيض القواضب): أي السيوف القواطع.
 وهذا مثال لما يكون المكرر الآخر في آخر المصراع الأول.
 وقول شاعر الحماسة:

وإن لم يكن إلا معرّج ساعة قليلاً فإني نافعٌ لي قليلها
 (معرّج ساعة): هو خبر كان، واسمه ضمير يعود إلى الإمام المدلول عليه
 في البيت السابق عليه^(١) وهو:

ألمّا على الدار التي لو وجدتْها بها أهلها ما كان وحشاً مَقِيلُها
 و (قليلاً): صفة مؤكدة، لفهم القلّة من إضافة التعرّيج إلى الساعة، أو
 صفة مقيدة، أي: إلا تعريجاً قليلاً في ساعة، و (قليلها) مرفوع بأنه فاعل نافع،

(١) الدال على الإمام هو قوله: (ألمّا) ونظيره قول الشاعر:

إذا زجر السفية جرى إليه وخالف، والسفيه إلى خلاف
 فإن الضمير المجرور بإلى في قوله: (إليه) يعود إلى السفه المدلول عليه بالسفيه.

والضمير للساعة، والمعنى: قليل من التعريج في الساعة ينفعني، ويشفي غليل وجدي.

وهذا فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الثاني.
وقول الأرجاني:

دعاني من ملامك سفاها فداعي الشوق قبلكما دعاني
وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الأول.
وقوله:

وإذا البلابل أفصحَتْ بِلْغَامِهَا فأنفِ البلابلَ باخْتِساءِ بُلَابِلِ
(البلابل) الأول هو: جمع بلبل، وهو طائر معروف، و (البلابل): جمع بلبال وهو الحزن، و (بُلَابِل): جمع بُلبلة - بالضم - وهو إبريق فيه الخمر.
وهذا فيما يكون المتجانس الآخر - أعني البلابل الأول - في حشو المصراع الأول لا صدره؛ لأن صدره هو قوله: (وإذا).
وقول الحريري:

فمشغوف بآيات المثاني ومفتون برنات المثاني
(برنات المثاني) أي: بنغمات أوتار المزامير التي ضُمَّ طاق منها إلى طاق،
وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الأول.
وقول الأرجاني:

أَمَلْتُهُمْ ثُمَّ نَأْمَلْتُهُمْ فَلَاحَ لِي أَنْ لَيْسَ فِيهِمْ فَلَاحَ
وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني.

وقول البحري:

ضرائب أبدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضرباً
(ضرائب): جمع ضريبة، وهي الطبيعة التي ضربت للرجل وطبع عليها،
(ضرباً) أي: مثلاً، وأصله المثل في ضرب القداح.
وهذا فيما يكون الآخر الملحق بالمتجانسين اشتقاقاً في صدر المصراع
الأول.

وقول امرئ القيس:

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان
أي: إذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه مما يعود ضرره إليه، فلا يحفظه على
غيره مما لا ضرر له فيه.

وهذا مما يكون الآخر الملحق اشتقاقاً في حشو المصراع الأول.

وقول أبي العلاء المعري:

لو اختصرتم من الإحسان زرنكم والعذب يهجر للافراط في الخصر
يعني أن بعدي عنكم لكثرة إنعامكم عليّ، وقد توهم بعضهم هذا المثال
مكرراً حيث كان اللفظ الآخر في حشو المصراع الأول كما في البيت الذي قبله،
ولم يعرف أن اللفظين في البيت السابق مما يجمعهما الاشتقاق، وفي هذا البيت مما
يجمعهما شبه الاشتقاق، والمصنف لم يذكر من هذا القسم إلا هذا المثال، وأهمل
الثلاثة الباقية.

وقوله:

فدع الوعيد فما وعيدك ضائري أطنينُ أجنحة الذباب يضير؟

وهذا فيما يكون الآخر الملحق اشتقاقاً وهو (ضائري) في آخر المصراع الأول.

وفي قول أبي تمام:

وقد كانت البيض القواضب في الوغى بَوَاتِرَ فهي الآن من بعده بُرْ
(البيض البواتر) أي: السيوف القواطع في الحرب، (بواتر) أي: قواطع
بحسن استعماله إياها، (بتر) جمع أبر، إذ لم يبق بعده من يستعملها استعماله.
وهذا فيما يكون الآخر الملحق اشتقاقاً في صدر المصراع الثاني.

السجع:

ومن اللفظي: السجع، وقيل: هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد، في الآخر.

وهو معنى قول «السكاكي»: السجع في النثر كالقافية في الشعر،
يعني أن هذا مقصود كلام «السكاكي» ومحصوله، وإلا فالسجع في التفسير
المذكور بمعنى المصدر - أعني توافق الفاصلتين في الحرف الأخير -، وعلى
كلام «السكاكي» هو نفس اللفظ المتواطئ الآخر في أواخر الفقر، ولذا ذكره
«السكاكي» بلفظ الجمع، وقال: إنها في النثر كالقوافي في الشعر؛ وذلك لأن
القافية لفظ في آخر البيت، إما الكلمة نفسها أو الحرف الأخير منها، أو غير
ذلك على تفصيل المذاهب، وليست عبارة عن تواطؤ الكلمتين من أواخر
الآيات على حرف واحد.

فالحاصل أن السجع قد يُطلق على الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار
توافقها مع الكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى، وقد يطلق على نفس توافقها،

ومرجع المعنيين واحد.

ثم السجع على ثلاثة أضرب؛ لأنه إما مطرف، وإما مرصع، وإما متوازي، وتوضيح ذلك أن الفاصلتين إما أن تتفقا في الوزن، وإما أن تختلفا فيه: فإن اختلفتا فهو المطرف، نحو: ﴿لَكُمْ لَا نَرْجُوَنَّ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ (١٣) وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴿[نوح: ١٣ - ١٤] فإن الوقار والأطوار مختلفان وزناً.

وإن لم يختلفا في الوزن فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو كان أكثر ما في إحدى القرينتين مثل ما يقابله من القرينة الأخرى في الوزن والتقفية فهو المرصع، نحو: (فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه) فجميع ما في القرينة الثانية موافق لما يقابله من القرينة الأولى، وأما لفظ (فهو) فلا يقابله شيء من الثانية، ولو قال بدل الأسماع الأذان كان مثلاً لما يكون أكثر ما في الثانية موافقاً لما يقابله من الأولى.

وإن لم يكن جميع ما في القرينة ولا أكثره مثل ما يقابله من الأخرى فهو السجع المتوازي، نحو: ﴿فِيهَا سُرٌّ مَرْفُوعَةٌ﴾ (١٣) وَأَكْوَابٌ مَوْسُوعَةٌ ﴿[الغاشية: ١٣-١٤] لاختلاف سرر وأكواب في الوزن والتقفية جميعاً، وقد يختلف الوزن فقط، نحو: ﴿وَالْمُرْسَلَتِ عُرْفًا﴾ (١) فَأَلْعَصَفَتِ عَصْفًا ﴿[المرسلات: ١-٢]، وقد تختلف التقفية فقط، كقولنا: (حصل الناطق والصامت، وهلك الحاسد والشامت).

قيل: وأحسن السجع ما تساوت قرائنه، نحو: ﴿فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ﴾ (٢٨) وَطَلَحَ مَنُضُودٍ ﴿(٢٩) وَظَلَّ مَمْدُودٍ ﴿[الواقعة: ٢٨-٣٠] ثم بعد أن لا تتساوى قرائنه فالأحسن ما طالت قرينته الثانية، نحو: ﴿وَالْتَجَرَّ إِذَا هَوَىٰ﴾ (١) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿[النجم: ١-٢]، أو قرينته الثالثة، نحو: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾ (٣٠) ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴿[الحاقة: ٣٠-٣١].

ولا يحسن أن يؤتى بعد قرينة بقرينة أخرى أقصر منها قصراً كثيراً؛ لأن السجع قد استوفى أمدّه في الأول بطوله، فإذا جاء الثاني أقصر منه كثيراً يبقى الإنسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها، وإنما قلنا: (كثيراً) احترازاً عن نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ (١) أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ﴿[الفيل: ١-٢]﴾.

والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز - أي أواخر فواصل القرائن -، إذ لا يتم التواطؤ والتزواج في جميع الصور إلا بالوقف والسكون، كقولهم: (ما أبعد ما فات، وأقرب ما هو آت) إذ لو لم يعتبر السكون لفات السجع؛ لأن التاء من (فات) مفتوح، والتاء من (آت) منونٌ مكسور.

قيل: ولا يقال في القرآن أسجاع؛ رعاية للأدب، وتعظيماً له، إذ السجع في الأصل هدير الحمام ونحوه، وقيل: لعدم الإذن الشرعي، وفيه نظر؛ إذ لم يقل أحد بتوقف أمثال هذا على إذن الشارع، وإنما الكلام في أسماء الله تعالى، بل يقال للأسجاع في القرآن - أعني الكلمة الأخيرة من الفقرة - فواصل.

وقيل: السجع غير مختصّ بالنثر، ومثاله من النظم قول أبي تمام:

نَحَلَّيْ بِهِ رَشْدِي وَأَثَرَتْ بِهِ يَدِي وَفَاضَ بِهِ ثِمْدِي وَأَوْرَى بِهِ زَنْدِي
(أثرت) أي: صارت ذات ثروة، (ثمدي) هو بالكسر: الماء القليل، والمراد هنا: المال القليل، (أورى) أي: صار ذا وري.

ومن السجع على القول بعدم اختصاصه بالنثر ما يسمى التشطير، وهو: جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر، كقول أبي تمام:



تدبيرٌ معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله مرتقب
فالشر الأول سجعة مبنية على الميم، والشر الثاني سجعة مبنية على
الباء.

الموازنة:

ومن اللفظي: الموازنة، وهي: تساوي الفاصلتين أي الكلمتين الأخيرتين
من الفقرتين أو من المصراعين - في الوزن دون التقفية. نحو: ﴿وَمَارِقٌ مَّصْفُوفَةٌ
﴿١٥﴾ وَزَرَّائِي مَبْنُوثَةٌ﴾ [الغاشية: ١٥ - ١٦] فإن (مصفوفة) و (مبنوثة) متساويان في
الوزن لا في التقفية، إذ الأولى على الفاء والثانية على الثاء، ولا عبرة بتاء التأنيث
في القافية على ما بين في موضعه.

وظاهر قوله: (دون التقفية) أنه يجب في الموازنة عدم التساوي في التقفية؛
حتى لا يكون نحو: ﴿فِيهَا سُرُورٌ مَرْفُوعَةٌ﴾ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾ [الغاشية: ١٣ - ١٤]
من الموازنة، ويكون بين الموازنة والسجع مباينة، إلا على رأي «ابن الأثير»، فإنه
يشترط في السجع التساوي في الوزن والتقفية، ويشترط في الموازنة التساوي في
الوزن دون الحرف الأخير، فنحو (شديد وقريب) ليس بسجع، وهو أخص
من الموازنة.

وإذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية، فإن كان ما في إحدى
القرينتين من الألفاظ أو أكثره مثل ما يقابله من القرينة الأخرى في الوزن،
سواء كان يماثله في التقفية أو لا، خُصَّ هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة،
وهي لا تختص بالنثر كما توهمه بعض الناس من ظاهر قولهم: (تساوي
الفاصلتين)، ولا بالنظم على ما ذهب إليه قوم، بل تجري في القبيلين، فذلك

أورد مثالين، أولهما: قوله تعالى: ﴿وَأَلَيْنَهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَيِّنَ ۖ وَهَدَيْنَهُمَا﴾ [الصافات: ١١٧-١١٨].
والثاني: قول أبي تمام:

مها الوحش إلا أن هاتا أو انس فَنَا الْخَطَّ إِلَّا أَنَّ تَلَكْ ذَوَابِلُ
(المها): جمع مهاة، وهي البقرة الوحشية، (هاتا) أي: هذه النساء،
والمثالان مما يكون أكثر ما في إحدى القرينتين مثل ما يقابله من الأخرى؛
لعدم تماثل (آتيناهما وهديناهما) وزناً، وكذا (هاتا وتلك)، ومثال الجميع قول
البحري:

فَأُخْبِجَمَ لِمَا لَمْ يَجِدْ فِيكَ مَطْمَعاً وَأَقْدَمَ لِمَا لَمْ يَجِدْ عَنْكَ مَهْرَباً
وقد كثر ذلك في الشعر الفارسي، وأكثر مدائح «أبي الفرج الرومي» من
شعراء العجم على المماثلة، وقد اقتفى «الأنوري» -وهو من شعرائهم أيضاً-
أثره في ذلك.

القلب:

ومن اللفظي: القلب، وهو: أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت
بحرفه الأخير إلى الأول كان الحاصل بعينه هو الكلام. ويجري في النثر والنظم
كقوله:

مَوَدَّتْهُ تَدُومَ لِكُلِّ هَوًى وَهَلْ كُلُّ مَوَدَّتِهِ تَدُومُ؟
في مجموع البيت، وقد يكون ذلك في المصراع كقوله:

أَرَأَيْتَ الْإِلَهَ هَلَا أُنَارَا

وفي التنزيل: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]،



والحرف المشدّد في حكم المخفّف؛ لأنّ المعتر هو الحروف المكتوبة، وقد يكون ذلك في المفرد، نحو: (سلس)، وتغاير القلب بهذا المعنى لتجنيس القلب ظاهر؛ فإنّ المقلوب ههنا يجب أن يكون عين اللفظ الذي ذكر، بخلافه ثمة، ويجب ثمة ذكر اللفظين جميعاً، بخلافه ههنا.

التشريع:

ومن اللفظي: التشريع، ويسمى التوشيع، وذا القافيتين أيضاً، وهو: بناء البيت على قافيتين يصحّ المعنى عند الوقوف على كل منهما. فإن قيل: كان عليه أن يقول: (يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما)؛ لأنّ التشريع هو: أن يبنى الشاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد، فعلى أي القافيتين وقفت كان شعراً مستقيماً. قلنا: القافية إنما هي آخر البيت، فالبناء على قافيتين لا يتصوّر إلا إذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما، وإلا لم تكن الأولى قافية، كقوله:

يا خاطب الدنيا الدنية إنها شرك الردى، وقرارة الأكدار
فإن وقفت على (الردى) فالبيت من الضرب الثامن من الكامل، وإن وقفت على (الأكدار) فهو من الضرب الثاني منه.

القافية عند الخليل: من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن، فالقافية الأولى من هذا البيت هو لفظ (الردى) مع حركة الكاف من (شرك)، والقافية الثانية هي من حركة الدال من (الأكدار) إلى الآخر.

وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين، وهو قليل متكلف.

ومن لطيف ذي القافيتين نوع يوجد في الشعر الفارسي، وهو: أن تكون الألفاظ الباقية بعد القوافي الأولى بحيث إذا جمعت كانت شعراً مستقيماً المعنى.

لزوم ما لا يلزم:

ومن اللفظي: لزوم ما لا يلزم، ويقال له: (الإلزام) و (التضمين) و (الإعانة) أيضاً.

وهو: أن يجيء قبل حرف الروي أو ما في معناه من الفاصلة ما ليس بلازم في السجع.

وحرف الروي: هو الحرف الذي تُبنى عليه القصيدة وتُنسب إليه فيقال: قصيدة لامية أو ميمية مثلاً، مأخوذة من (رويت الحبل) إذا فتلتها؛ لأنه يجمع بين الأبيات، كما أن الفتل يجمع بين قوى الحبل، أو من (رويت على البعير) إذا شددت عليه الرواء، وهو الحبل الذي يجمع به الأحمال، أو ما في معناه.

وقوله في التعريف: «من الفاصلة» يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الأبيات، وفاعل (يجيء) هو قوله: «ما ليس بلازم في السجع» يعني أن يؤتى قبله بشيء لو جعلت القوافي أو الفواصل أسجاعاً لم يحتج إلى الإتيان بذلك الشيء، ويتم السجع بدونه، فمن زعم أنه كان ينبغي أن يقول: (ما ليس بلازم في السجع أو القافية)؛ ليوافق قوله: «قبل حرف الروي أو ما في معناه» فهو لم يعرف معنى هذا الكلام.

ثم لا يخفى أن المراد بقوله: «يجيء قبل كذا ما ليس بلازم في السجع» أن يكون ذلك في بيتين أو أكثر، أو فاصلتين أو أكثر، وإلا ففي كل بيت أو فاصلة

يجيء قبل حرف الروي أو ما في معناه ما ليس بلازم في السجع، وخذ لذلك مثلاً قول امرئ القيس:

قِفَا نَبِكْ مِنْ ذَكَرِي حَبِيبٍ وَمَنْزَلٍ بِسَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

فإنه قد جاء قبل اللام بميم مفتوحة، وهو ليس بلازم في السجع.

وقولنا: (قبل حرف الروي أو ما في معناه) إشارة إلى أنه يجري في النثر والنظم، فمجيئه في النثر نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ① وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩-١٠]، فالراء بمنزلة حرف الروي، ومجيء الهاء قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم، لصحة السجع بدونها، نحو: (فلا تقهر) و (لا تسخر).

ومجيئه في النظم نحو قول محمد بن سعيد الكاتب يمدح عمرو بن سعيد، أو قول عبد الله بن الزبير الأسدي يمدح عمرو بن عثمان بن عفان:

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاخْتَ مَنِيَّتِي أَيْدِيَّ لَمْ تُمْنَنَّ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ

(لم تمنن) أي: لم تقطع، أو لم تخلط بمئة وإن عظمت وكثرت.

فَتَى غَيْرَ مَحْجُوبِ الْغَنَى عَنْ صَدِيقِهِ وَلَا مَظْهَرِ شَكْوَى إِذَا النِّعْلُ زَلَّتْ

زلة القدم والنعل: كناية عن نزول الشر والمحنة.

رَأَى خَلَّتِي مِنْ حَيْثُ يَخْفَى مَكَانُهَا فَكَانَتْ قَذَى عَيْنِهِ حَتَّى تَجَلَّتْ

(تجلت) أي: انكشفت وزالت بإصلاحه إياها بأياديها، يعني: من حسن

اهتمامه جعله كالداء الملازم لأشرف أعضائه حتى تلقاه بالإصلاح.

فحرف الروي هو التاء، وقد جيء قبله بلام مشددة مفتوحة، وهو ليس

بلازم في السجع لصحة السجع بدونها، نحو: (جلت) و (مدت) و (منت) و

(انشقت) ونحو ذلك.

أصل الحسن في المحسنات:

وأصل الحسن في ذلك كله - أي في جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية - أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني، دون العكس، بأن تكون المعاني توابع للألفاظ، بأن يأتي بالألفاظ متكلفّة مصنوعة فيتبعها المعنى كيف ما كانت، كما فعّله بعض المتأخرين الذين لهم شغفٌ بإيراد المحسنات اللفظية، فيجعلون الكلام كأنه غير مسوقٍ لإفادة المعنى، ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعنى، فيصير كغميدٍ من ذهبٍ على سيفٍ من خشب.

بل الوجه أن تترك المعاني على سجيّتها، فتطلب لأنفسها ألفاظاً تليق بها، وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة، ويتميّز الكامل من القاصر.

وحين رتب «الحريري» - مع كمال فضله - في ديوان الإنشاء عجز، فقال «ابن الخشاب»: هو رجل مقاماتي، وذلك لأن كتابه حكاية تجري على حسب إرادته، ومعانيه تتبع ما اختاره من الألفاظ المصنوعة، فأين هذا من كتابٍ أمَرَ به في قضية!

وما أحسن ما قيل في الترجيح بين «الصاحب» و«الصابي»: إن الصاحب كان يكتب كما يريد، والصابي كان يكتب كما يؤمر، وبينَ الحالين بونٌ بعيد. ولهذا قال قاضي «قم» حين كتب إليه «الصاحب»:

أيها القاضي بقم قد عزلناك فقم
والله ما عزلتني إلا هذه السّجعة.

خاتمة للفن الثالث

في السرقات الشعرية، وما يتصل بها

مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح، وغير ذلك، مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء.

وإنما قلنا إن الخاتمة من الفن الثالث، دون أن نجعلها خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة - كما توهمه غيرنا - لأن المصنف قال في «الإيضاح» في آخر بحث المحسنات اللفظية:

(هذا ما تيسر لي بإذن الله جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث، وبقيت أشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنّفين، وهو قسمان: أحدهما: ما يجب ترك التعرّض له؛ لعدم كونه راجعاً إلى تحسين الكلام، أو لعدم الفائدة في ذكره؛ لكونه داخلاً فيما سبق من الأبواب. والثاني: ما لا بأس بذكره؛ لاشتغاله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق، مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها).

واعلم أولاً أن اتفاق القائلين على لفظ إن كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك، فلا يعد هذا الاتفاق سرقة، ولا استعانة، ولا أخذاً، ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى.

وإنما لم يعدّ العلماء الاتفاق في غرض القائلين على العموم سرقة أو أخذاً أو نحو ذلك؛ لتقرّر هذا الغرض العام في العقول والعادات، فيشارك فيه الفصيح والأعجم والشاعر والمفحم.

وإن كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة - أي طريق الدلالة على الغرض -

كالتشبيه والمجاز والكناية، وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصفة له، كوصف الجواد بالتهلّل عند ورود العفاة، وكوصف البخيل بالعبوس عند ذلك، مع سعة ذات اليد - أي المال -.

وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد فمن أوصاف الأسخياء، فإن اشتراك الناس في معرفة وجه الدلالة لاستقراره في العقول والعادات - كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر - غير منكر، فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة كالاتفاق في الغرض العام في أنه لا يُعدُّ سرقة ولا أخذاً.

وإن لم يشترك الناس في معرفته جاز أن يُدعى في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة: بأن يُحكم بين القائلين فيه بالتفاضل، وأن أحدهما فيه أكمل من الآخر، وأن الثاني زاد عن الأول أو نقص عنه.

وما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان: أحدهما: خاصيٌّ في نفسه، غريبٌ، لا ينال إلا بفكر، والآخر: عاميٌّ تصرّف فيه بما أخرجه من الابتذال إلى الغرابة، كما مرّ في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما إلى ثلاثة أقسام: الغريب الخاصي، والمبتذل العامي الباقي على ابتذاله، والمتصرف فيه بما يخرج به إلى الغرابة.

فالأخذ والسرقة نوعان: ظاهر، وغير ظاهر.

أما الظاهر فهو: أن يؤخذ المعنى كله، إما حال كونه مع اللفظ كله أو بعضه، أو حال كونه وحده من غير أخذ شيء من اللفظ.

فإن أخذ كله من غير تغيير لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم؛ لأنه سرقة محضة، ويسمى نسخاً وانتحالاً، كما حكى عن عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول معن بن أوس:

إذا أنت لم تُنصف أخاك وجدته على طرف الهجران إن كان يعقل
ويركب حدَّ السيف من أن تضيمه إذا لم يكن عن شفرة السيف مزحلاً
(لم تنصف أخاك) أي: لم تعطه النصفه، ولم توفّه حقوقه، و (وجدته على
طرف الهجران) أي: هاجراً لك، غير مكترث بك وبإخوتك، و (يركب حد
السيف) أي: يتحمل الشدائد، تؤثر فيه تأثير السيوف، وتقطعه تقطيعها.
وقوله: (من أن تضيمه) أي: بدلاً من أن تظلمه، و (عن شفرة السيف)
أي: عن ركوب حد السيف، وأراد بذلك تحمل المشاق، و (مزحل) أي:
مبعد.

فقد حُكي أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين،
فقال له معاوية: لقد شعرت بعدي يا أبا بكر، ولم يفارق عبد الله المجلس حتى
دخل معن بن أوس المزني، فأنشده قصيدته التي أولها:
لعمرك ما أدري وإني لأوجل على أيننا تعدو المنيّة أوّل
حتى أتمها، وفيها هذان البيتان، فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير،
وقال: ألم تخبرني أنها لك؟ فقال: اللفظ له، والمعنى لي، وبعد فهو أخي من
الرضاعة، وأنا أحقُّ بشعره.

وفي معنى ما لم يغير فيه النظم: أن يبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما
يرادفها، تعني أنه أيضاً مذموم، ويعتبر سرقة محضة، كما يقال في قول الحطيئة:
دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنتم الطاعم الكاسي
إذا بدّل كلّ لفظ بمرادفه:

ذر المائر لا تذهب لمطلبها واجلس فإنك أنت الأكل اللابس

وكما قال امرؤ القيس:

وقوفاً بها صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهِمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَمَّلْ

فأورده طرفه في داليتيه كما هو، إلا أنه أقام (تجلد) مقام (تجمل).

وإن كان أخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه أو أخذ بعض اللفظ، لا كله، سمي هذا الأخذ إغارة ومسحاً، ولا يخلو إما أن يكون الثاني أبلغ من الأول، أو دونه، أو مثله.

فإن كان الثاني أبلغ من الأول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الأول، لحسن السبك، أو الاختصار، أو الإيضاح، أو زيادة معنى، فالثاني مقبول، كقول بشار:

مَنْ رَاقِبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الْفَاتِكُ اللَّهْجُ

وقول سلم الخاسر بعده:

مَنْ رَاقِبَ النَّاسَ مَاتَ غَمًّا وَفَازَ بِاللَّذَّةِ الْجَسُورُ

فبيت سلم أجود سبكاً وأخصر لفظاً.

وإن كان الثاني دون الأول في البلاغة؛ لفوات فضيلة توجد في الأول، فالثاني مذموم، كقول أبي تمام في مرثية محمد بن حميد:

هِيَ هَاتِ لَا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ إِنَّ الزَّمَانَ بِمِثْلِهِ لَبْخِيلُ

وقول أبي الطيب:

أَعْدَى الزَّمَانَ سَخَاؤُهُ فَسَخَا بِهِ وَلَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَانُ بَخِيلًا

(أعدى الزمان سخاؤه) يعني: تعلم الزمان منه السخاء، وسرى سخاؤه

إلى الزمان، (فسخا به) وأخرجه من العدم إلى الوجود، ولولا سخاؤه الذي



استفاده منه لبخل به على أهل الدنيا واستبقاه لنفسه، كذا ذكر «ابن جني». وقال «ابن فورجة»: هذا تأويل فاسد؛ لأن سخاءً غير موجود لا يُوصف بالعدوى، وإنما المراد: سخا به عليّ، وكان بخيلاً به عليّ، فلما أعداه سخاؤه أسعدني بضميّ إليه وهدايتي له لما أعداه سخاؤه. فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الأول لأبي تمام على كل من تفسيري ابن جني وابن فورجة، إذ لا يشترط في هذا النوع من الأخذ عدم تغاير المعنيين أصلاً كما توهمه بعض الناس، وإلا لم يكن مأخوذاً منه على تأويل ابن جني أيضاً؛ لأن أبا تمام علّق البخل بمثل المرثي، وأبا الطيب بنفس الممدوح.

هذا، ولكن مصراع أبي تمام أجود سبكاً؛ لأن قول أبي الطيب: (ولقد يكون) بلفظ المضارع لم يقع موقعه، إذ المعنى على الماضي.

فإن قيل: المراد: فقد يكون الزمان بخيلاً بهلاكه، أي لا يسمح بهلاكه قط؛ لعلمه بأنه سبب صلاح العالم، والزمان وإن سخا بوجوده وبذله للغير، لكن إعدامه وإفناءه باق بعد في تصرفه.

قلنا: هذا تقدير لا قرينة عليه، وبعد صحته فمصراع أبي تمام أجود؛ لاستغنائه عن مثل هذا التكلف.

وإن كان الثاني مثل الأول فالثاني أبعد من الذم، والفضل للأول، كقول أبي تمام:

لو حار مُرتادُ المنية لم يجد إلا الفراق على النفوس دليلاً

(لو حار): أي تحيّر في التوصل إلى إهلاك النفوس، و (مرتاد المنية) أي:

الطالب الذي هو المنية، على أنها إضافة بيان.

وقول أبي الطيب:

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا
والضمير في (لها) للمنية، وكل من الجارين والمجورين حال من (سبلا)،
و (المنايا) فاعل (وجدت)، ورؤوي: (يد المنايا).

فقد أخذ المعنى كله، مع لفظ المنية والفراق والوجدان، وبدل بالنفوس
الأرواح.

وإن أخذ المعنى وحده سُمي هذا الأخذ إلاماً، مأخوذ من (ألم): إذا
قصد، وأصله من (ألم بالمتزل) إذا نزل به، ويسمى (سلخاً)، وأصل السلخ:
كشط الجلد عن الشاة ونحوها، فكأنه كشط عن المعنى جلداً وألبسه جلداً
آخر، فإنَّ اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس.

والإلام ثلاثة أقسام أيضاً، كما أن ما يسمى إغارة ومسحاً ثلاثة أقسام؛
لأن الثاني إما أبلغ من الأول، أو دونه، أو مثله.

أما أول الأقسام فهو أن يكون الثاني أبلغ من الأول، كقول أبي تمام:
هو الصُّنْعُ إنْ يَعْجَلَ فخير، وإنْ يَرِثْ فَلَلرَّيْثُ في بعض المواضع أنفع
(هو): الضمير للشأن، و (الصنع) أي: الإحسان، والصنع: مبتدأ، خبره
الجملة الشرطية، أعني قوله: (إن يعجل فخير وإن يرث... إلخ)، (يرث):
مضارع (راث)، والأحسن أن يكون (هو) فيه عائداً إلى حاضر في الذهن،
وهو مبتدأ خبره الصنع، والشرطية ابتداء كلام، وهذا كقول أبي العلاء:

هو الهَجْرُ حتى ما يُلَمَّ خيالٌ وبعض صدود الزائرين وصال
وهذا نوع من الإعراب لطيف، لا يكان يتنبه له إلا الأذهان الرائضة من

أئمة الإعراب.

وقول أبي الطيب:

ومن الخير بُطء سَيْنِكَ عَنِّي أَسْرَعُ السُّحْبِ فِي الْمَسِيرِ الْجَهَامِ
و (بطء سيبك) أي: تأخر عطائك، و (الجهام): السحاب الذي لا ماء
فيه، وأما ما فيه ماء فيكون بطيئاً ثقیلاً المشي، فكذا حال العطاء.

ففي بيت أبي الطيب زيادة بيان؛ لاشتماله على ضَرْبِ المثل بالسحاب.
وثاني الأقسام - وهو أن يكون الثاني دون الأول - كقول البحري:
وَإِذَا تَأَلَّقَ فِي النَّدِيِّ كَلَامُهُ الـ مصقول خَلَّتْ لِسَانَهُ مِنْ عَضْبِهِ
و (تألق) أي: لمع، و (الندي) أي: المجلس، و (المصقول): المنقح، و
(خلت) أي: حسبت، و (عضبه) أي: سيفه القاطع.

وقول أبي الطيب:

كَأَنَّ أَلْسُنَهُمْ فِي النَّطْقِ قَدْ جَعَلَتْ عَلَى رِمَاحِهِمْ فِي الطَّعْنِ خَرَصَانَا
(خرصان): جمع خرص - بالضم والكسر - وهو السنان، يعني أن
ألسنتهم عند النطق في المضاء والنفاذ تشابه ألسنتهم عند الطعن، فكأن ألسنتهم
جُعِلَتْ أَسْنَةً رِمَاحِهِمْ.

فبيت البحري أبلغ؛ لما في لفظي (تألق) و (المصقول) من الاستعارة
التخييلية، فإن التألَّق والصقالة للكلام بمنزلة الأظافر للمنيَّة، ولزم من ذلك
تشبيه كلامه بالسيف، وهو استعارة بالكناية.

وثالث الأقسام - وهو أن يكون الثاني مثل الأول - كقول الأعرابي أبي

زياد:

ولم يَكْ أَكْثَرَ الْفَتِيَانِ مَالَا وَلَكِنْ كَانَ أَرْحَبُهُم ذِرَاعَا
 أَي: أَسْخَاهُمْ، يقال: (فلان رحب الباع، والذراع، ورحبيهما) أي:
 سخي.

وقول أشجع السلمي يمدح جعفر بن يحيى البرمكي:
 وَلَيْسَ بِأَوْسَعِهِمْ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّ مَعْرُوفَهُ أَوْسَعُ
 الضمير المستتر في (وليس) يرجع إلى الممدوح، يعني جعفر بن يحيى، وفي
 (بأوسعهم) للملوك، و (معروفه) أي: إحسانه.
 فالبيتان متماثلان، هذا، ولكن لا يعجبني (معروفه أوسع).
 وأما غير الظاهر فمنه:

أَنْ يَتَشَابَهَ مَعْنَى الْبَيْتِ الْأَوَّلِ، وَمَعْنَى الْبَيْتِ الثَّانِي، كَقَوْلِ جَرِيرٍ:
 فَلَا يَمْنَعُكَ مِنْ أَرْبَ لِحَاهُمْ سِوَاءَ ذُو الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ
 (أرب) أي: حاجة، (لحاهم): جمع لحية، يعني كونهم في صورة
 الرجال، وقوله: (سواء ذو العمامة والخمار) يعني به أن الرجال منهم والنساء
 سواء في الضعف.

وقول أبي الطيب:
 وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَآةٌ كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضَابٌ
 واعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين اختلاف البيتين نسبياً ومديحاً وهجاءً
 وافتخاراً أو نحو ذلك، فإن الشاعر الحاذق إذا قصد إلى المعنى المختلس
 لنظمه احتال في إخفائه، فغيّره عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته، وإلى هذا
 أشار «الخطيب» بقوله: ومن غير الظاهر: أن ينقل المعنى إلى محل آخر، كقول



البحثري:

سلبوا وأشْرَقَتِ الدماءُ عليهمُ حمرةً فكأنهم لم يُسْلَبوا
وقول أبي الطيب:

يبس النَّجِيعُ عليه وهو مجردٌ عن غمده فكأنها هو مُغْمَدٌ
فنقل المعنى من القتل والجرحى إلى السيف.

ومن غير الظاهر: أن يكون معنى الثاني أشمل من معنى الأول، كقول
جرير:

إذا غضبت عليك بنو تميم وجذت الناس كلهم غضابا
وقول أبي نواس:

ليس على الله بمُستنكِرٍ أن يجمعَ العالم في واحد
فإن قول أبي نواس يشمل الناس وغيرهم، فهو أشمل من معنى بيت
جرير.

ومن غير الظاهر: القلب، وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول.
كقول أبي الشيص:

أجد المَلامةَ في هواك لذيدة حبالذكرك فليُثْمَنِي اللوم
وقول أبي الطيب:

أُحِبُّهُ وأحبُّ فيه ملامَةٌ؟ إن الملامَةَ فيه من أعدائه
الهمزة في (أحبه) همزة الاستفهام، والاستفهام للإنكار، والإنكار باعتبار
القيد الذي هو الحال، أعني قوله: (وأحب فيه ملامة) كما يقال: (أتصلي وأنت
محدث) على تجويز واو الحال في المضارع المثبت كما هو رأي بعض النحاة، أو

على حذف المبتدأ، أي: وأنا أحب. ويجوز أن تكون الواو للعطف، والإنكار راجع إلى الجمع بين الأمرين، أعني محبته ومحبة الملامة، وقوله: (إن الملامة فيه من أعدائه) أي: وما يصدر عن عدو المحبوب يكون مبعوضاً.

وهذا نقيض معنى بيت أبي الشيص، لكن لكل منهما اعتبار غير اعتبار الآخر، ولهذا قالوا: الأحسن في هذا النوع أن يبين السبب. ومن غير الظاهر: أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه، كقول الأفوه:

وترى الطير على آثارنا رأيَ عينٍ ثقةً أن سَتْمَارَ
(رأي عين) يعني: عياناً، و (ثقة): حال -أي واثقة-، أو مفعول له مما يتضمنه قوله (على آثارنا) -أي كائنة على آثارنا لو ثوقها-، و (ستمار) أي: استطعم من لحوم من نقتلهم.
وقول أبي تمام:

وقد ظللت عُقْبَانُ أعلامه ضحى بعقبان طيرٍ في الدماء نواهل
أقامت مع الرايات حتى كأنها من الجيش إلا أنها لم تُقاتل
(وقد ظللت) أي: ألقى عليها الظل، وصارت ذوات ظل، و (نواهل): من نهل إذا روي، نقيض عطش، و (أقامت) أي: عقبان الطير، و (مع الرايات) أي: الأعلام، وثوقاً بأنها استطعم لحوم القتلى.

فإن أبا تمام لم يُلمَّ بشيء من معنى قول الأفوه (رأي عين) الدال على قرب الطير من الجيش بحيث يرى عيناً لا تحيلاً، وهذا مما يؤكد شجاعتهم وقتلهم الأعادي، ولا بشيء من معنى قوله: (ثقة أن ستمار) الدال على وثوق الطير

بالميرة لاعتيادها بذلك، وهذا أيضاً مما يؤكد المقصود.

قيل: إن قول أبي تمام (ظلمت) إمام، بمعنى قوله: (رأي عين)؛ لأن وقوع الظل على الرايات مشعر بقربها من الجيش.

وفيه نظر؛ إذ قد يقع ظلُّ الطير على الراية وهو في جو السماء، بحيث لا يرى أصلاً، نعم لو قيل إن قوله: (حتى كأنها من الجيش) إمام بمعنى قوله: (رأي عين) فإنما تكون من الجيش إذا كانت قريباً منهم مختلطة بهم؛ لم يبعد عن الصواب.

لكن زاد أبو تمام على الأفوه زيادات محسنة للمعنى المأخوذ من الأفوه - أعني تساير الطير على آثارهم - بقوله: (إلا أنها لم تقاتل)، وبقوله: (في الدماء نواهل)، وبإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش يتم حسن الأول، وهو قوله: (إلا أنها لم تقاتل)؛ لأنه لا يحسنُ الاستدراك الذي هو قوله: (إلا أنها لم تقاتل) ذلك الحسن إلا بعد أن يجعل الطير مُقيمةً مع الرايات، معدودة في عداد الجيش، حتى يتوهم أنها أيضاً من المقاتلة، هذا هو المفهوم من الإيضاح.

وأكثر هذه الأنواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة؛ لما فيها من نوع تصرف.

ومن هذه الأنواع ما يخرجها حسن التصرف من قبيل الإتيان إلى حيز الابتداء، وكلما كان أشد خفاء - بحيث لا يعرف كونه مأخوذاً من الأول إلا بعد مزيد تأمل - كان أقرب إلى القبول؛ لكونه أبعد عن الإتيان وأدخل في الابتداء.

هذا الذي ذكرنا في الظاهر وغيره - من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه، وكونه مقبولاً أو مردوداً، وتسمية كل بالأسامي المذكورة - إنما يكون إذا

علم أن الثاني أخذَ من الأول - بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نَظَم، أو بأن يُخبر هو عن نفسه أنه أخذه منه-، إلا فلا يحكم بشيء من ذلك؛ لجواز أن يكون الاتفاق في اللفظ والمعنى جميعاً أو في المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر على سبيل الاتفاق، من غير قصد إلى الأخذ، كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه:

مفيدٌ ومُتَلَفٌ إذا ما أُتِيَتْهُ تَهَلَّلَ واهتَزَّ اهتزازَ المهْنَدِ
فَقِيلَ له: أين يُذهب بك؟ هذا للحطيئة، فقال: الآن علمتُ أيُّ شاعر؛ إذ وافقتهُ على قوله ولم أسمعْه.

فإذا لم يُعلم أن الثاني أخذ من الأول قيل: قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان فقال كذا، ليغتنم بذلك فضيلة الصدق، ويسلم من دعوى علم الغيب، ونسبة النقص إلى الغير.

ما يتصل بالسرقات:

ومما يتصل بالقول في السرقات: القول في الاقتباس؛ والتضمين؛ والعقد؛ والحل؛ والتلميح - بتقديم اللام على الميم، من لَمَحَه: إذا أبصره - وذلك لأن في كل منها أخذ شيء من الآخر.

الاقتباس:

أما الاقتباس فهو: أن يضمّن الكلام نظماً كان أو نثراً، شيئاً من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه. نعني على وجه لا يكون فيه إشعار بأنّه منه، كما يقال في أثناء الكلام: (قال الله تعالى كذا) و (قال النبي عليه الصلاة والسلام كذا) ونحو ذلك، فإنه لا يكون اقتباساً، ولنمثّل له بأربعة أمثلة؛ لأنه إما من القرآن



أو الحديث، وكل منهما إما في النشر أو في النظم.

فالأول: كقول الحريري: «فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب، حتى أنشد فأغرب».

والثاني: مثل قول الآخر:

إن كنتِ أزمعتِ على هجرنا من غير ما جُرِمَ فصبرٌ جميل
وإن تبدّلتِ بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل

والثالث: مثل قول الحريري: «قلنا: شامت الوجوه، وقبح اللّكع ومن يرجوه» ومعنى (شامت الوجوه): قبحت، وهو لفظ الحديث على ما روي أنه لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفاً من الحصباء، فرمى به وجوه المشركين وقال: (شامت الوجوه).

والرابع: مثل قول ابن عباد:

قال لي: إنَّ رقيبِي سيءُ الخلقِ فَدَارِهِ
قلت: دعني، وجهُكَ الجَنَّةُ حُفَّتْ بالمكاره

(فداره): أمر من المداراة، وهي الملاطفة والمجاملة، وضمير المفعول للرقيب، وقوله: (وجهك الجنة حفت بالمكاره) اقتباس من قوله عليه السلام: «حفت الجنة بالمكاره، وحفت النار بالشهوات» أي أحيطت، يعني لا بد لطالب جنّة وجهك من تحمّل مكاره الرقيب، كما أنه لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف.

الاقتباس ضربان:

والاقتباس ضربان:

أحدهما: ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي، كما تقدّم من الأمثلة.
والثاني: خلافه، أي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي، كقول ابن الرومي:

لئن أخطأت في مدحي — ك ما أخطأت في منعي
لقد أنزلت حاجاتي بوادٍ غير ذي زرع
وهذا مقتبس من قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾ [إبراهيم: ٣٧] لكن معناه في القرآن وادٍ لا ماء فيه ولا نبات، وقد نقله ابن الرومي إلى جنابٍ لا خير فيه ولا نفع.
ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن أو غيره، كقول بعض المغاربة:

قد كان ما خفت أن يكونا — إنا إلى الله راجعون
وفي القرآن: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦].
التضمين:

وأما التضمين فهو: أن يضمّن الشعر شيئاً من شعر الغير، بيتاً كان أو ما فوقه أو مصرعاً أو ما دونه، مع التنبيه على أنه من شعر الغير، إن لم يكن ذلك مشهوراً عند البلغاء.
وبهذا يتميز عن الأخذ والسرقة، كقول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع:

على أنّي سأنشدُ عند بيعي (أضاعوني وأي فتى أضاعوا)



المصراع الثاني للعرجي وتماه:

ليوم كريمة وسداد ثغر

واللام في (ليوم) لام التوقيت، والكريمة: من أسماء الحرب، وسداد الثغر -بكسر السين لا غير-: سدّه بالخيول والرجال، والثغر: موضع المخافة من فروج البلدان. أي: أضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر، ولم يراعوا حقّي أحوج ما كانوا إليّ، وأي فتى كامل من الفتيان أضاعوا، وفيه تنديم وتخطيط لهم.

وتضمن المصراع بدون التنبيه لشهرته كقول الشاعر:

قد قلت لما أطلعت وجنائه حول الشقيق الغضّ روضة آس
أعذاره الساري العجول ترفُّقا (ما في وقوفك ساعة من باس)
المصراع الأخير لأبي تمام:

وأحسن التضمين: ما زاد على شعر الشاعر الأول بنكتة لا توجد فيه،
كالتورية والتشبيه في قوله:

إذا الوهم أبدى لي لماها وثغرها (تذكّرت ما بين العذيب وبارق)
ويذكرني من قدها ومدامي (جَرَّ عوالينا ومجرى السوابق)
(أبدى) أي: أظهر، و (لماها) أي: سمرة شفيتها، وانتصب (مجر) على أنه
مفعول ثانٍ لـ (يذكرني)، وفاعله ضمير يعود إلى الوهم. وقوله:

تذكّرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق
مطلع قصيدة لأبي الطيب، والعذيب وبارق: موضعان، و (ما بين):
ظرف للتذكر، أو للمجرى، قدّم اتساعا في تقديم الظرف على عامله المصدر،

أو (ما بين): مفعول تذكرت، و (مجر) بدل منه، والمعنى: أنهم كانوا نزولاً بين هذين الموضعين، وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان، ويسابقون على الخيل، فالشاعر الثاني أراد بالعذيب تصغير العذب يعني شفة الحبيبة، وبارق ثغرها الشبيه بالبرق، وبما بينهما ريقها، وفي هذا الكلام تورية، وشبه تبخر قدّها بتمایل الرمح، وتتابع دموعه بجريان الخيل السوابق.

ولا يضر في التضمنين التغيير اليسير لما قصد تضمينه، ليدخل في معنى الكلام، كقول الشاعر في يهودي به داء الثعلب:

أقول لمعشر غلطوا وعَضُوا من الشيخ الرشيد وأنكروه
(هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة يعرفوه)
البيت لسحيم بن وثيل، و (هو ابن جلا) أصله (أنا ابن جلا) على طريقة التكلم، فغيره إلى طريقة الغيبة؛ ليدخل في المقصود.

وربما سُمّي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة، وتضمنين المصراع فما دونه إيداعاً، كأنه أودع شعره شيئاً قليلاً من شعر الغير، وربما سمي رفواً، كأنه رفا خرق شعره بشيء من شعر الغير.

العقد:

وأما العقد فهو: «أن ينظم نثراً، قرآناً كان أو حديثاً أو مثلاً أو غير ذلك، لا على طريق الاقتباس».

يعني إن كان النثر قرآناً أو حديثاً فنظمه إنما يكون عقداً إذا غيّر تغييراً كثيراً، أو أشير إلى أنه من القرآن أو الحديث، وإن كان غير القرآن أو الحديث فنظمه عقد كيف ما كان؛ إذ لا دخل فيه للاقتباس، كقوله:



ما بال مَنْ أَوْلَهُ نطفةً وجيفةً آخره يَفْخَرُ؟
الجملة حال، أي ما باله مفتخراً، عقد قول علي رضي الله عنه: «وما لابن آدم والفخر، وإنما أوله نطفة، وآخره جيفة».

الحل:

وأما الحل فهو: أن ينثر النظم، وإنما يكون مقبولاً إذا كان سبكه مختاراً لا يتقاصر عن سبك النظم، وكان مع ذلك حَسَنَ الموقع غير قلق، كقول بعض المغاربة: «فإنه لما قبحت فعلاته، وحنظلت نخلاته» أي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة، «لم يزل سوء الظن يقتاده» أي يقوده إلى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة، و«يصدق توهمه الذي يعتاده» فقد حل قول أبي الطيب:
إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم

التلميح:

وأما التلميح -بتقديم اللام على الميم- من (لمحه): إذا أبصره ونظر إليه، وكثيراً ما تسمعونهم يقولون: (لمح فلان هذا البيت فقال كذا)، و (في هذا البيت تلميح إلى قول فلان)، وأما التلميح -بتقديم الميم على اللام- بمعنى الإتيان بالشيء الملمح كما مرّ في التشبيه والاستعارة فهو ههنا غلط محض، وإن أخذ مذهباً.

والتلميح: أن يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو شعر أو مثل سائر، من غير ذكر كل واحد من القصة أو الشعر، وكذا المثل.

فالتلميح إما في النظم، أو في النثر، والمشار إليه في كل منهما إما أن يكون قصة أو شعراً أو مثلاً، تصير ستة أقسام:

ومن أمثلة التلميح قول أبي تمام:

فوالله ما أدري أحلامٌ نائمٍ أَلَمْتُ بنا أم كان في الركب يُوشعُ؟
وصف لحوقه بالأحبة المرتحلين، وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب
الخدر في ظلمة الليل، ثم استعظم ذلك واستغرب وتجاهل تحيراً وتدهلاً،
وقال: «أهذا حلم أراه في النوم، أم كان في الركب يوشع النبي عليه السلام
فرد الشمس؟». إشارة إلى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس، على
ماروي من أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة، فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب
قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت، فلا يحل له قتالهم فيه، فدعا الله تعالى، فردّ
له الشمس حتى فرغ من قتالهم.

ومن أمثله قول الشاعر:

لعمرو مع الرمضاء والنارُ تلتظي أرقّ وأحفى منك في ساعة الكرب
واللام في قوله: (لعمرو) للابتداء، و (عمرو) مبتدأ، و (الرمضاء) أي:
الأرض الحارة التي ترمض فيها القدم -أي تحترق-، و (مع) حال من الضمير
في (أرق)، وقوله: (النار) مرفوع معطوف على (عمرو)، أو مجرور معطوف على
(الرمضاء)، و (تلتظي) حال منها، وما قيل: «إنها صلة على حذف الموصول»
أي النار التي تلتظي -تعسفٌ لا حاجة إليه، و (أرق) خبر المبتدأ من (رق له)
إذا رحمه، و (أحفى) من قولهم: حفى عليه، إذا تلطف وتشفق.

وقد أشار إلى البيت المشهور، وهو قوله:

المستجير بعمرو عند كربته كالـمستجير من الرمضاء بالنار
(المستجير) أي: المستغيث، وقوله: (عند كربته) الضمير للموصول،



أي: الذي يستغيث عند كربته بعمره، وعمره هو جساس بن مرة^(١)، وذلك لأنه لما رمى كليباً ووقف فوق رأسه، قال له كليب: «يا عمره، أغثني بشربة ماء»، فأجهز عليه، فقليل: «المستجير بعمره...» البيت.

(١) ليس عمره هو جساس بن مرة، وإنما هو عمرو بن الحارث، وله ذكر في القصة.

فصل

من الخاتمة، في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء

المواضع التي تجب العناية بها:

ينبغي للمتكلم - شاعراً كان أو كاتباً - أن يتأنق، أي: يتتبع الآتق الأحسن، يقال: (تأنق في الروضة) إذا وقع فيها متتبِعاً لما يُونقه، أي: يعجبه، في ثلاثة مواضع من كلامه، حتى تكون تلك المواضع الثلاثة أعذب لفظاً، بأن تكون في غاية البعد عن التنافر والثقل، وتكون مع ذلك أحسن سبكاً، بأن تكون في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتأخير المُلبس، وأن تكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والركة والسلاسة، وتكون المعاني مناسبة لألفاظها من غير أن يكتسي اللفظ الشريف المعنى السخيف، أو على العكس، بل يصاغان صياغةً تناسب وتلاؤم، وتكون أصح معنى، بأن يسلم معناها من التناقض والامتناع والابتذال ومخالفة العرف، ونحو ذلك.

الأول الابتداء (المطلع):

أحدها: الابتداء؛ لأنه أول ما يقرع السمع، فإن كان عذباً حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه، وإلا أعرض عنه وإن كان الباقي في غاية الحسن، فالابتداء الحسن في تذكارات الأحبة والمنازل كقول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
(السقط): منقطع الرمل حيث يدق، و (اللوى): رمل معوج ملتو، و (الدخول وحومل): موضعان، والمعنى بين أجزاء الدخول.

والابتداء الحسن في وصف الدار كقول الشاعر:

قَصَّرَ عَلَيْهِ نَحِيَّةً وَسَلَامٌ خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَاهَهَا الْإِيَامُ
(خلع عليه) أي: نزع ثوبه وطرح عليه.

وينبغي أن يجتنب في المديح مما يُتَطَيَّرُ به، أي يتشائم به كقوله:

موعد أحبابك بالفرقة غد

وهذا مطلع قصيدة لابن مقاتل الضرير، أنشدها للداعي العلوي، فقال

له الداعي: بل موعد أحبابك يا أعمى، ولك المثل السوء.

وأحسن الابتداء ما ناسب المقصود، بأن يشتمل على إشارة إلى ما سيق

الكلام لأجله، ويسمى كون الابتداء مناسباً للمقصود براعة الاستهلال،

مأخوذ من (برع الرجل): إذا فاق أصحابه في العلم أو غيره، كقوله في التهنتة:

بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الْإِقْبَالَ مَا وَعَدَا وَكَوَكَبُ الْمَجْدِ فِي أَفْقِ الْعُلَا صَعَدَا

وهذا مطلع قصيدة لأبي محمد الخازن يهنئ صاحب بولد لابنته.

وقوله في المراثية:

هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمَلٍّ فِيهَا حَذَارٍ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي

وهذا مطلع قصيدة لأبي الفرج الساوي يرثي فخر الدولة البويهية.

الثاني التخلص:

وثاني المواضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها: التخلص، أي الخروج

مما شبب الكلام به، من تشبيب أو غيره، إلى المقصود، مع رعاية الملاءمة بينهما.

وقولنا: «مما شبب الكلام به» أي: ابتدأ به الكلام وافتتح، قال الإمام

«الواحدي» - رحمه الله - : «معنى التشبيب: ذكر أيام الشباب واللهو والغزل،

وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر، فيسمى ابتداء كل أمر تشبيهاً، وإن لم يكن في ذكر الشباب».

وقولنا: (تشبيب) نريد به وصف الجمال، وقولنا: (أو غيره) كالأدب والافتخار والشكاية وغير ذلك، وقولنا: (مع رعاية الملاءمة بينهما) أي: بين ما شَبَّب به الكلام وبين المقصود، واحترزنا بهذا عن الاقتضاب، وسنبيِّنه لك قريباً.

وإنما ينبغي أن يتأنق المتكلم في التخلُّص؛ لأن السامع يكون مترقباً للانتقال من الافتتاح إلى المقصود كيف يكون، فإن كان حسنًا متلائمًا الطرفين حرك من نشاطه، وأعان على إصغائه لما بعده، وإلا فبالعكس، فالتخلص الحسن كقول أبي تمام:

يقول في قَوْمَسٍ قومي وقد أخذت منا السُّرَى وخُطا المَهْرِية القُودِ
أَمَطَّلَعَ الشمسِ تبغي أن تَوْمَّ بنا؟ فقلت: كلا، ولكن مطلع الجود
(قومس): اسم موضع، وقوله: (أخذت منا السرى) أي: أثار فينا السير بالليل، ونقص من قوانا (وخطا المهرية) عطف على السرى، لا على المجرور في (منا) كما سبق إلى بعض الأوهام، والخطأ: جمع خطوة، وأراد بالمهرية: الإبل المنسوبة إلى مهرة بن حيدان أبي قبيلة، (القود) أي: الطويلة الظهور والأعناق، جمع أقود، أي: أثار فينا مُزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطأ، ومفعول يقول هو قوله: (أَمَطَّلَعَ الشمس تبغي) أي: تطلب، (أن تَوْم) أي: تقصد، (فقلت كلا) ردعٌ للقوم وتنبيه.

الاقتضاب:

وقد ينتقل مما شبب به الكلام إلى ما لا يلائمه، ويسمى ذلك الانتقال (اقتضاباً) وهو في اللغة: الاقتطاع والارتجال.

والاقتضاب مذهب العرب الجاهلية كامرئ القيس وزهير وطرفة وعنترة، ومن يليهم من المخضرمين - بالحاء والضاد المعجمتين - وهم: الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، مثل لبيد، قال في «الأساس»: «ناقة مخضرمة أي جدد نصف أذنهما، ومنه المخضرم الذي أدرك الجاهلية والإسلام، كأنما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية».

ومن أمثلة الاقتضاب قول أبي تمام وهو من الشعراء المحدثين:

لو رأى الله أن في الشَّيب خيراً جاورته الأبرار في الخلد شيئاً
الشَّيب: جمع أشيب، وهو حال من الأبرار، ثم انتقل من هذا الكلام إلى ما لا يلائمه فقال:

كلُّ يوم تبدي صُرُوف الليالي خُلُقاً من أبي سعيد غريباً
ثم كون الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين، أي دأبهم وطريقتهم، لا ينافي أن يسلكه الإسلاميون ويتبعوهم في ذلك، فإن البيتين المذكورين كما قلنا لأبي تمام، وهو من الشعراء الإسلامية في الدولة العباسية، وهذا المعنى مع وضوحه قد خفي على بعضهم حتى اعترض على المصنف بأن أبا تمام لم يدرك الجاهلية، فكيف يكون من المخضرمين؟!.

ومن الاقتضاب ما يقرب من التخلص في أنه يشوبه شيء من المناسبة، كقولك بعد حمد الله: أما بعد، فإنه كان كذا وكذا، فهو اقتضابٌ من جهة

الانتقال من الحمد والثناء إلى كلام آخر من غير ملاءمة بينهما، لكنه يشبه التخلّص حيث لم يؤت بالكلام الآخر فجأة، من غير قصد إلى ارتباط وتعليق بما قبله، بل قصد نوع من الربط، على معنى: مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فإنه كان كذا وكذا.

قيل: وقولهم بعد حمد الله: (أما بعد) هو فصل الخطاب، قال «ابن الأثير»: والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد؛ لأن المتكلم يفتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق فَصَلَ بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله: أما بعد، وقيل: فصل الخطاب معناه الفاصل من الخطاب، أي الذي يفصل بين الحق والباطل، على أن المصدر بمعنى الفاعل، وقيل: معناه المفصول من الخطاب، وهو الذي يتبيّن من يخاطب به، أي يعلمّه علماً يَبْنَى لا يلتبس عليه؛ فهو بمعنى المفعول.

ومن الاقتضاب القريب من التخلّص ما يكون بلفظ (هذا) كما في قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة: ﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّائِفِينَ لَشَرَّ مَثَابٍ ﴾ [ص: ٥٥] فهو اقتضاب فيه نوع مناسبة وارتباط؛ لأن الواو للحال، ولفظ (هذا) إما خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر هذا والحال كذا، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي: هذا كما ذكر.

وقد يكون الخبر مذكوراً مثل قوله تعالى - بعد ما ذكر جمعاً من الأنبياء عليهم السلام، وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها: ﴿ هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَثَابٍ ﴾ [ص: ٤٩] بإثبات الخبر - أعني قوله: ﴿ ذِكْرٌ ﴾ وهذا مشعر بأنه في مثل قوله تعالى: ﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّائِفِينَ ﴾ [ص: ٥٥] مبتدأ محذوف الخبر.

قال «ابن الأثير»: «لفظ (هذا) في المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل، وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام إلى كلام آخر». ومن الاقتضاب القريب من التخلّص قول الكاتب عند الانتقال من حديث إلى آخر: «هذا باب» فإن فيه نوع ارتباط، حيث لم يبتدأ الحديث الآخر بغتة.

الثالث الانتهاء:

وثالث المواضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها: الانتهاء؛ لأنه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس، فإن كان حسناً مختاراً تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير، وإلا كان على العكس، حتى إنه ربما أنساه المحاسن الموردة فيما سبق، فالانتهاء الحسن كقول أبي نواس:

وإني جديرٌ، إذ بلغْتُكَ، بالمني وأنت بما أمَلْتُ منك جدير
فإن تولني منك الجميل فأهله وإلا فإني عاذرٌ وشكور
(جدير) أي: حقيقٌ، (بالمني) أي: جدير بالفوز بالأمني، (فإن تولني) أي: تُعطني، (فأهله) أي: فأنت أهلٌ لإعطاء ذلك الجميل، و (إلا فإني عاذر) إياك، و (شكور) لما صدر عنك من الإصغاء إلى المديح ومن العطايا السابقة. وأحسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام، حتى لا يبقى للنفس تشوّق إلى ما وراءه، كقوله:

بقيتَ بقاءَ الدَّهرِ يا كهفَ أهله وهذا دعاءٌ للبريّة شاملٌ
لأن بقاءك سبب لنظام أمرهم وصلاح حالهم.
وهذه المواضع الثلاثة مما يبالغ المتأخرون في التأنق فيها، وأما المتقدمون فقد قلّت عنايتهم بذلك.

وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه، وأكملها من البلاغة؛ لما فيها من التفنن وأنواع الإشارة، وكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميدات وغير ذلك، مما وقع موقعه، وأصاب محزه، بحيث تقصر عن كنه وصفه العبارة، وكيف لا وكلام الله سبحانه وتعالى في الرتبة العليا من البلاغة، والغاية القصوى من الفصاحة.

يظهر ذلك بالتأمل، مع التذكُّر لما تقدَّم من الأصول والقواعد المذكورة في الفنون الثلاثة التي لا يمكن الاطلاع على تفاصيلها وتفاريقها إلا لعلام الغيوب؛ فإنه يظهر بتذكرها أنَّ كلاماً من ذلك وقع موقعه بالنظر إلى مقتضيات الأحوال، وأنَّ كلاماً من السور - بالنسبة إلى المعنى الذي يتضمنه - مشتملة على لطف الفائحة، ومنطوية على حسن الخاتمة.

ختم الله لنا بالحسنى، ويسَّر لنا الفوز بالذُّخر الأسنى، بحق النبي وآله الأكرمين، والحمد لله رب العالمين.



وقد كمل الجزء الثالث من كتاب [شرح السعد] المشتمل على مقرر السنة الرابعة الثانوية بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية حسب توزيع مشيخة الجامع الأزهر، والحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على إمام المتقين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.





فهرس الجزء الثالث

الموضوع	صفحة
الفصل والوصل	٥
تعريفهما، شروط قبول العطف	٥
إذا لم تقصد التشريك فصلت	٦
الضابط في الفصل والوصل	٧
كمال الانقطاع	٩
كمال الاتصال	١٠
شبه كمال الانقطاع	١٣
شبه كمال الاتصال	١٤
الاستئناف ثلاثة أضرب	١٥
تقسيم آخر للاستئناف	١٧
قد يحذف الاستئناف	١٨
دواعي الوصل	١٩
الجامع بين الجملتين	٢١
من محاسن الوصل	٢١



- ٢٣ تمرينات
- ٣٢ التذنيب: اقتران الجملة الحالية بالواو، وتركه
- ٤٢ تمرينات
- ٤٧ الإيجاز، والإطناب، والمساواة
- ٥١ أمثلة المساواة
- ٥١ أضرب الإيجاز
- ٥٦ الحذف ضربان، أدلة الحذف
- ٥٨ أنواع الإطناب
- ٥٩ التوشيع، الإيضاح بعد الإيهام
- ٥٩ ذكر الخاص بعد العام
- ٥٩ التكرير
- ٦٠ الإيغال
- ٦١ التذييل وأنواعه
- ٦٢ التكميل، أو الاحتراس
- ٦٣ التتميم
- ٦٤ الاعتراض
- ٦٧ معنى آخر للإيجاز والإطناب
- ٦٩ تمرينات



علم البديع، تعريفه، وجوه حسن الكلام، الكلام على المعنوي	٨٨
المطابقة	٨٨
التدبيج، وما يلحق به	٩٠
المقابلة	٩١
مراعاة النظر	٩٣
الإرصاد	٩٤
المشاكلة	٩٥
المزاوجة	٩٦
العكس، ووجوهه	٩٧
الرجوع	٩٨
التورية وأنواعها	٩٩
الاستخدام	٩٩
اللف والنشر	١٠٠
الجمع	١٠٢
التفريق	١٠٢
التقسيم	١٠٢
الجمع مع التفريق	١٠٤
الجمع مع التقسيم	١٠٤

- الجمع مع التفريق والتقسيم ١٠٥
- معنيان آخران للتقسيم ١٠٦
- التجريد وأنواعه ١٠٧
- المبالغة، وأنواعها، والمقبول منها ١٠٩
- المذهب الكلامي ١١٢
- حسن التعليل، وأنواعه ١١٤
- التفريع ١١٦
- تأكيد المدح بما يشبه الذم، وأنواعه ١١٧
- تأكيد الذم بما يشبه المدح، وأنواعه ١١٩
- الاستتباع ١٢٠
- الإدماج ١٢٠
- التوجيه ١٢١
- الهزل الذي يراد به الجحد ١٢١
- تجاهل العارف ١٢٢
- القول بالموجب، وأنواعه ١٢٢
- الإطراد ١٢٣
- الكلام على المحسنات اللفظية ١٢٤
- الجناس وأنواعه ١٢٤



- ١٣٠ رد العجز على الصدر.
- ١٣٤ السجع
- ١٣٧ الموازنة.
- ١٣٨ القلب
- ١٣٩ التشريع
- ١٤٠ لزوم ما لا يلزم.
- ١٤٢ أصل الحسن في المحسنات اللفظية
- ١٤٣ خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها.
- ١٤٣ اتفاق القائلين في الغرض العام لا يعد سرقة ولا استعانة ولا أخذا ..
- ١٤٣ واتفاق القائلين في طريق الدلالة على الغرض لا يعد سرقة أيضاً ..
- ١٤٤ ما لا يشترك الناس في معرفته على ضربين: خاصي، وعامي
- ١٤٤ الأخذ والسرقة، وأنواعهما
- الإمام أخذ المعنى وحده
- ١٤٨ الإمام ثلاثة أنواع
- الأخذ الخفي، وأنواعه
- ١٥٤ ما يتصل بالسرقات
- ١٥٤ الاقتباس وأنواعه
- ١٥٦ التضمين



العقد.....	١٥٨
الحل.....	١٥٩
التلميح.....	١٥٩
فصل من الخاتمة، في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء.....	١٦٢
فهرس الكتاب.....	١٧١

تم فهرس الجزء الثالث

من شرح السعد بعد تنقيحه وتهذيبه، والحمد لله

